الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

التقرير السنوي

2022

Stats.gov.sa

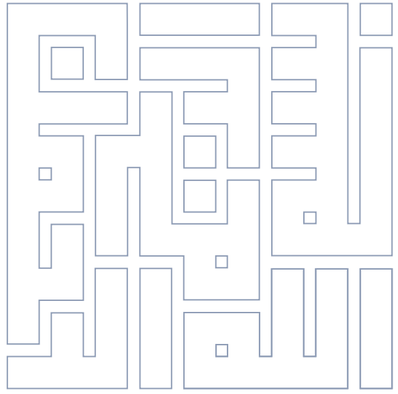

التقرير السنوي **2022** | 1442 - 1443هـ

www.stats.gov.sa

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء،
رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله

مجلس الإدارة

معالي الأستاذ
فيصل بن فاضل الإبراهيم
رئيس مجلس الإدارة، وزير الاقتصاد والتخطيط

صاحب السمو الملكي
الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز
وزير الطاقة

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
وزير المالية

معالي المهندس
أحمد بن سليمان الراجحي
وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية

معالي الدكتور
حمد بن محمد آل الشيخ
وزير الدولة عضو مجلس الوزراء

معالي الأستاذ
بندر بن إبراهيم بن عبدالله الخريف
وزير الصناعة والثروة المعدنية

معالي الأستاذ
يوسف بن عبدالله البنيان
وزير التعليم

معالي الدكتور
عصام بن عبدالله الوقيت
مدير مركز المعلومات الوطني

سعادة الدكتور
فهد بن عبدالله الدوسري
رئيس الهيئة العامة للإحصاء

الدكتور
فهد بن محمد التركي
متخصص في مجال عمل الهيئة

الأستاذ
ديفيد واين كالستش
متخصص في مجال عمل الهيئة

01

القسم التمهيدي

افتتاحية

أعَـدَّت الهيئة العامة للإحصاء هذا التقرير السـنوي للعام المالي (1444/1443هـ - 2022م) بموجب المادة التاسعة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الموقَّر الصادر بالأمر الملكي رقم (13/أ) وتاريخ 3ربيع الأول 1414هـ، والتي تقضي بأنه: **«على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كلِّ سنة مالية تقريرًا عمَّا حقَّقته من إنجازات مقارنةً بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها»**.

ومن خلال هذا التقرير تعرِضُ الهيئة أبرزَ ما قامت به خلال عام 2022م من أعمال إحصائية، وما بذلته من جهود مختلفة لدعم وتطوير القطاع الإحصائي في المملكة، مثل: إجراء المسوح الميدانية، واستكمال مشروع تحول منسوبي الهيئة لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية، واتخاذ كافة الاستعدادات لتنفيذ مرحلة العد الفعلي الميداني في مشروع (تعداد السعودية 2022)، إضافة إلى جهود الهيئة في استقطاب وتدريب وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية، وغيرها من الجهود التي بُذلت خلال العام المالي المذكور، وما قدمته الهيئة من بيانات ومؤشرات ومنتجات إحصائية لتوفير الاحتياجات المحلية المتزايدة من البيانات الدقيقة ذات الجودة العالية، وتلبيةً لمطالب الهيئات والمنظمات الدولية الإحصائية من المملكة.

ونأملُ أن يقدِّم هذا التقرير صورةً واضحةً لما قامت به الهيئة من أعمال، ويعكس بدقة ما واجهتْه من صعوبات وعقبات، وما تراه من مقترحات، وما تُعِدُّ له من طموحات وتطلُّعات لإنجاز الكثير من المنتجات والمؤشرات والبيانات الإحصائية الشاملة والدقيقة وعالية المصداقية التي تدعم صناع القرار وراسمي السياسات، وتساهم في وضع خطط التنمية الوطنية المستدامة، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة (2030)، وتُلبّي - على النحو الأكمل والأمثل - المتطلبات الإحصائية من المملكة: محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا وفقًا لأعلى المعايير العلمية المطبقة عالميًّا.

الرؤية

أنْ تكون الهيئة العامة للإحصاء أحد مؤسسات الإحصاء الحديثة الرائدة في جميع أنحاء العالم.

الرسالة

تقديم المعلومات بأعلى درجة من الجودة، واتباعُ نهجٍ يُوجَّه نحو العملاء، ويركِّزُ عليهم، واستخدام أحدث التقنيات لإنتاج الإحصاءات وتصورها، ودمج البيانات من مصادر متعددة، وتطبيق أعلى المعايير الدولية واستخدام أفضل الطرق، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة واستغلالها والإسهام في تحقيق أهداف برنامج رؤية المملكة 2030.

القيم

- الجودة
- التركيز على العملاء
- الاستقلالية
- الاحترافية
- الشفافية
- التشاركية

فهرس المحتويات

01. أولًا: القسم التمهيدي:

10 افتتاحية.
12 فهرس المحتويات.
14 كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.
16 كلمة سعادة رئيس الهيئة.
18 الملخص التنفيذي.
24 أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.

02. ثانيًا: التقرير التفصيلي:

32 الفصل الأول: الإطار التنظيمي:

35 التنظيم الخاص بالهيئة العامة للإحصاء.
40 تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2022م.
42 تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة.
43 الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2022م.
47 اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2022م.
49 الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء.

50 الفصل الثاني: الإنتاج الإحصائي:

53 أولًا: الإحصاءات الاجتماعية.
73 ثانيًا: الإحصاءات الاقتصادية.
83 ثالثًا: الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد.
93 رابعًا: الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار.
103 خامسًا: الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات.
117 سادسًا: مركز التطوير الإحصائي.

120 الفصل الثالث: مهام الدعم:

122 الإدارة العامة للاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء.
126 الإدارة العامة للعلاقات الدولية.
127 الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
130 الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات.
134 الإدارة العامة للشؤون القانونية.
135 الإدارة العامة للموارد البشرية.
139 الإدارة العامة للشؤون المالية.
140 إدارة المشتريات.
141 إدارة المرافق.
144 إدارة المشاريع.
145 إدارة الاستراتيجية وتميز الأعمال.
146 إدارة المستشارين.
148 إدارة الشؤون الإدارية.

150 الفصل الرابع: التحديات والطموحات وتوقعات عام 2023م:

152 أولًا: التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2022م.
153 ثانيًا: الطموحات والتوقعات لعام 2023م.
154 الخاتمة.

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

فيصل بن فاضل الإبراهيم

وزير الاقتصاد والتخطيط،
رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة للإحصاء

في مستهل هذا التقرير السنوي يشرفني أن أرفع إلى مقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ومقام ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - أسمى آيات الشكر والتقدير على ما يجده قطاع الإحصاء في المملكة من رعاية كريمة ودعم غير محدود؛ وذلك نظرًا لأهمية ما يقدمه من بيانات ومؤشرات إحصائية تدعم تطور ونمو الاقتصاد الوطني السعودي، إذ إن قوة الاقتصاد ومرونته وقدرته على مواكبة التغيرات تعتمد بشكل كبير على مدى توافر البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة.

وانطلاقًا من التزامها بأن تكون جهازًا إحصائيًّا محترفًا وفعَّالًا، وأن تُصبح من أفضل الأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم فإن الهيئة العامة للإحصاء تحرص على تطبيق واتباع أفضل الممارسات العالمية في الأعمال والمنتجات الإحصائية، وتسعى لاستقطاب أفضل الكفاءات الإحصائية الوطنية.

وبفضل الله، ثم بفضل ما وفَّرته الهيئة العامة من بيانات ومؤشرات إحصائية دقيقة كان لها دور مهم في رسم خطط التنمية التي ساهمت في تحقيق الاقتصاد الوطني أداءً متميزًا كما تفيد المؤشرات؛ حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.8% وهو الأسرع نموًّا بين مجموعة دول العشرين، كما نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة عالية بلغت 5.4%، وبلغت صادرات المملكة غير النفطية أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال عام 2022م حيث وصلت إلى 313 مليار ريال، وسجل النمو في الاستثمار الخاص الحقيقي ارتفاعات تاريخية على مدى العامين الماضيين بنسبة 45% و42% على الترتيب، كما واصل معدل البطالة الانخفاض مدعومًا بزيادة كبيرة في عدد وظائف السعوديين في القطاع الخاص، هذا الأداء القوي يؤكد متانة اقتصاد المملكة وقدرته على الاستمرار في النمو مستقبلًا.

ونظرًا لتنوع وتعدد خطط وبرامج التنمية المستدامة المنبثقة من رؤية المملكة 2030 يتزايد باطراد الطلب على البيانات والمؤشرات الإحصائية؛ مما يؤكد أهمية دور الهيئة العامة للإحصاء لكونها الجهاز الإحصائي الرسمي المعني بإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية عن جميع المجالات في المملكة لتلبية المتطلبات المحلية والإقليمية والدولية في هذا الشأن، الأمر الذي يضع على عاتق الهيئة المزيد من التحديات الحقيقية أبرزها القدرة على إنتاج البيانات الدقيقة المطلوبة وتقديمها في الوقت المناسب لدعم راسمي السياسات وصناع القرار، وزيادة مقدرتهم على التحرك السريع لتحقيق المستهدفات ومواجهة التحديات التي يُحتمل ظهورها أثناء تنفيذ أية خطة، وهذا يؤكد أهمية البيانات ليس فقط لكونها أداة قياس حيَّة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، بل لأنها ركيزة أساسية من ركائز عملية الاستشراف المستقبلي ووضع الاستراتيجيات طويلة الأمد لسياسات وخطط التنمية الشاملة والمستدامة في جميع المجالات، فضلًا عن ذلك فإن توفير البيانات هو من المتطلبات الإحصائية للمنظمات الدولية، ويعزز وضع المملكة بين دول العالم لاسيما دول مجموعة العشرين (G20).

وخلال عام 2022م تم العمل على مشروع تطوير الموارد البشرية، كما تم استكمال خطة تحول موظفي الهيئة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي حرصت على أن تكون متوائمة مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها بما يتوافق مع برامج ومستهدفات رؤية المملكة 2030ويساهم في تحقيقها.

وفي سبيل تحقيق رسالتها ومواصلة القيام بالمهام الموكلة إليها على أعلى مستوى شهدت الهيئة خلال عام 2022م بعض التغيرات في بنيتها الإدارية عبر تحسين الأوضاع الوظيفية لمنسوبيها، وتقديم منتجات إحصائية دقيقة ومتميزة تدعم قطاعات الدولة كافة، وتسهم في بناء الاقتصاد الوطني.

كما شهد عام 2022م تنفيذ مشروع التعداد العام للسكان والمساكن، وهو التعداد الأعلى دقة والأكثر شمولية في تاريخ المملكة، وقد استُخدمت فيه البيانات الضخمة في عملية إحصاء السكان والمساكن (عبر صور الأقمار الصناعية)، وعلى صعيد المنتجات والإصدارات الإحصائية فقد تم تطوير منهجيات عدد كبير من المنتجات الرئيسة.

وإنه لمن دواعي سروري أن أقدِّمَ للمسئولين والباحثين وجميع المهتمين بإحصاءات المملكة العربية السعودية على المستويات كافة التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء لعام 1443- 1444هـ (2022م) الذي يحمل بين دفتيه أربعة فصول تسلّط الضوء على أبرز أعمالها خلال هذا العام، حيث عملت الهيئة على تطوير الكثير من منتجاتها الإحصائية، وعقدت العديد من الشرّاكات الاستراتيجية مع عدة جهات داخلية لتطوير العمل فيها، وتوفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة على جميع المستويات، كما أبرمت عدة اتفاقات دولية مع عدد من الأجهزة الإحصائية المتميزة حول العالم للنهوض بالقطاع الإحصائي في المملكة.

وتحقيقًا لمبدأ الشفافية والوضوح فقد سلط التقرير الضوء على البيئة الداخلية للهيئة عام 2022م، وما شهدته من تغييرات واكبت عملية التحول التي مرت بها، بالإضافة إلى أنه قدَّم موجزًا سريعًا عن أهم التطورات في المجال الإعلامي والتوعية الإحصائية والخدمات المقدمة من أنشطة وفعاليات ومبادرات في هذا الجانب.

وفي الختام.. نرجو أن يكون هذا التقرير قد أعطى صورة واضحة لما قامت به الهيئة العامة للإحصاء من مجهودات، وما أنجزته من أعمال خلال عام 2022م، إضافة إلى توضيح تطلعاتها للعام القادم 2023م، والله ولي التوفيق والسداد.

كلمة سعادة رئيس الهيئة

فهد بن عبدالله الدوسري

رئيس الهيئة العامة للإحصاء

يحظى القطاع الإحصائي ولله الحمد بدعم غير محدود من قيادتنا الرشيدة - حفظها الله - تقديرًا لدوره المحوري في تحقيق مستهدفات (رؤية المملكة 2030) وتنفيذ خططها التنموية الطموحة، وقد شهد القطاع الإحصائي في الآونة الأخيرة نقلةً نوعيةً كبيرة زادت من وتيرة العمل الإحصائي في المملكة، وتتابعت المشاريع الإحصائية التي تقودها الهيئة العامة للإحصاء في كافة مجالات الإحصاء، وتزايد الطلب على البيانات والمؤشرات الإحصائية نظرًا لدورها المهم في رسم السياسات، واتخاذ القرارات، ووضع البرامج والخطط التنموية.

وتقوم الهيئة العامة للإحصاء - بصفتها الجهة الرسمية الوحيدة المخوَّلة بإنتاج الإحصاءات والمؤشرات الإحصائية التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة - بإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والبيئية في المملكة، وفي مقدمة ذلك الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الرئيس لقياس الأداء الاقتصادي في المملكة، ومن أبرز المؤشرات الإحصائية الأخرى التي تقدمها الهيئة مؤشر معدل التضخم، ومؤشر معدل البطالة وغيرها من المؤشرات المهمة.

وتتشرف الهيئة العامة للإحصاء بدورها المحوري في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وهي تلقى الدعم والترحيب الكبير نظرًا لقيامها بهذا الدور، وتحظى بثقة عالية في إمكانياتها وقدراتها وما تمتلكه من نخبة متميزة من الكفاءات والكوادر الإحصائية الوطنية على قدرٍ عالٍ من الخبرة والكفاءة تقود عملية التحول الإحصائي، كما نفذت مشروع (تعداد السعودية 2022) الذي سيكون لنتائجه دور مهم في رسم خطط التنمية خلال السنوات القادمة.

ونظرًا للتسارع الكبير في العمل الإحصائي والتطور المستمر في طرق ومنهجيات جمع وتحليل البيانات، وتوفير المؤشرات والمنتجات الإحصائية، وتزايد الطلب عليها تحثُّ الهيئة العامة للإحصاء الخُطى في تحديث وتطوير العمل فيها في جميع المسارات لتعزيز دور القطاع الإحصائي في تحقيق خطط التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مساهمة قطاع الإحصاء في بناء اقتصاد مزدهر للمملكة.

وتسعى الهيئة العامة للإحصاء بكل جدية من أجل تطوير العمل الإحصائي وترسيخ استراتيجيتها الإحصائية وفقًا لأعلى المعايير الدولية، كما أنها تواصل البحث عن طرق وأساليب جديدة لإنجاز منتجاتها الإحصائية في الوقت المناسب بأعلى قدر من الجودة وبأقل تكلفة ممكنة، وهدفنا الدائم هو تحقيق مكانة عالمية مرموقة في مجال العمل الإحصائي، وأن نصبح من بين أهم الأجهزة الإحصائية الرسمية الدولية؛ ولتحقيق ذلك تركز الهيئة على ضمان أعلى جودة للبيانات والمؤشرات والنشرات ومختلف الإحصاءات التي تنتجها، وتهتم بالتوسع في إتاحة البيانات وتعزيز الشفافية والإفصاح وفقًا للأنظمة المتبعة، وتسهيل وصول المستخدمين إلى البيانات من خلال الوسائل الحديثة، وتحسين طريقة تقديم الإحصاءات، وتوفير المشاركة الفعَّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وهو ما ساهم خلال عام 2022 في تقدم المملكة في تقرير (مخزون البيانات المفتوحة (ODIN) الصادر عن هيئة مراقبة البيانات المفتوحة (OPEN DATA WATCH) الذي يصدر مرة كل عامين، ويقيس شمولية وانفتاح البيانات والإحصاءات الرسمية المنشورة على المواقع الإلكترونية للأجهزة الإحصائية الوطنية الرسمية، وقد حصلت المملكة على المرتبة (64) من بين (193) دولة، وقفزت (35) مرتبة مقارنة بعام 2020م.

وخلال عام 2022م حقَّقت الهيئة مجموعة من الإنجازات المهمة، حيث تم استكمال تنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية لتحول منسوبيها، كما تم العمل على مشروع تطوير الموارد البشرية، وتهدف الهيئة في المرحلة القادمة إلى توفير بيئة عمل ممتازة تجذب مزيدًا من الكفاءات والكوادر الإحصائية الوطنية، وتساعدها في تطوير قدراتها ومواهبها؛ كي تساهم في تحقيق المزيد من الإنجازات المتميزة في القطاع الإحصائي بالمملكة.

الملخص التنفيذي

ينقسم هذا التقرير إلى قسمين: الأول هو القسم التمهيدي، ويضمُّ: الافتتاحية، وفهرس المحتويات، وكلمتي معالي رئيس مجلس الإدارة وسعادة رئيس الهيئة، والملخص التنفيذي، وأبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية.

والقسم الثاني هو التقرير التفصيلي، ويضم أربعة فصول ثم الخاتمة، حيث يتناول الفصل الأول الإطار التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء، شاملًا تنظيم الهيئة وما لحقه من تعديلات، وتشكيل مجلس إدارة الهيئة واجتماعاته وأهم القرارات التي اتخذها خلال عام 2022م، وتشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، والأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال هذا العام، كما يستعرض الفصل الأول الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء.

أما الفصل الثاني فيُعدُّ المرآة التي تعكس عمل الهيئة الفعلي خلال عام 2022م ودورها الرئيس في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية، ويستعرض هذا الفصل:

أولًا:

الإحصاءات الاجتماعية ويبدأ بإحصاءات السكان والإسقاطات السكانية، ويتناول أبرز جهود الهيئة في مشروع (تعداد السعودية 2022)، ثم يعرِّج على إحصاءات المساكن، فإحصاءات العدل والسلامة التي تشمل: مسح العنف، وإحصاءات الجرائم، ومسح إحصاءات المخدرات، وبعد ذلك يتناول إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع، وتشمل: مسح ذوي الإعاقة، ونشرة الزواج والطلاق، وتقارير: المرأة، والشباب، والأسرة، ثم يتناول إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه والمؤشرات المرتبطة بها، تليه إحصاءات الصحة والرياضة، ومن ثَمَّ إحصاءات سوق العمل التي توفر قاعدة بيانات شاملة عن خصائص القوى العاملة في المملكة وتستقي بياناتها من مسح القوى العاملة وإحصاءات السجلات الإدارية لسوق العمل، ثم يتناول إحصاءات الأحوال المعيشية وتشمل: مسح دخل وإنفاق الأسرة، والمسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري، ومؤشر ثقة المستهلك.

ثانيًا:

ينتقل الفصل الثاني بعد ذلك إلى الإحصاءات الاقتصادية، ويتناول إحصاءات الحسابات القومية، والتقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم إحصاءات الأسعار التي تشمل: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI)، والرقم القياسي لأسعار العقار (REPI)، ومتوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS) والمقارنات الدولية (ICP)، ومن ثَمَّ يُعرِّج على إحصاءات التجارة الدولية وتقارير الصادرات والواردات السلعيَّة للمملكة، يلي ذلك إحصاءات الأعمال التي تهدف إلى توفير مجموعة من الإحصاءات الاقتصادية لقطاع الأعمال وإعداد المؤشرات التي تساهم في هيكلية هذا القطاع في المملكة، مثل: مؤشر الإنتاج الصناعي، ومسح الأعمال الهيكلي، ومسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومسح الأعمال قصيرة المدى، ومسح منشآت القطاع غير الربحي، كما يشير إلى عددٍ من المنتجات الإحصائية الجديدة التي سيتم العمل عليها في عام 2023م، مثل: مؤشر ثقة الأعمال، وإحصاءات البحث والتطوير. ثم يتناول إحصاءات الاقتصاد الرقمي متمثلة في مسحي نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، ولدى المنشآت، يلي ذلك إحصاءات الاستثمار.

ثالثًا:

ثم ينتقل الفصل الثاني إلى الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد، حيث تقوم الهيئة بتطوير مجموعة من المنتجات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تشمل: البيئة، والطاقة، والزراعة، إضافة إلى إحصاءات السياحة والنقل ومؤشرات الحج والعمرة. كما تتولى الهيئة تحسين القراءات الإحصائية مكانياً من خلال فريق إدارة البيانات الجغرافية، ثم يستعرض أبرز المنتجات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد خلال عام 2022م، وتشمل إحصاءات: البيئة المنزلي، والبيئية، ومسح المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي، والبترول والغاز، والطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة، ومسح الطاقة المنزلي، وكفاءة الطاقة، وحركة المرور الجوي، وحركة المرور المائي، والصيد البحري، والإحصاءات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والمشاريع الزراعية المتخصصة، والعمرة، والحج، والمنشآت السياحية.

رابعًا:

ويستعرض الفصل الثاني أيضًا أبرز أعمال الجودة والمنهجيات والابتكار في عام 2022م، ومن ذلك مشروع: إعداد تقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية، وحوكمة دليل إجراءات العمل الإحصائي GSBPM (النسخة الوطنية)، ومشروع البنك الدولي الذي يهدف إلى تجويد المسوح والمنتجات الإحصائية بما يتناسب مع الممارسات العالمية الإحصائية في هذا المجال، ثم يتناول عمل الهيئة في تحديث منهجيات المنتجات الإحصائية، يلي ذلك استعراض ما تم في تفعيل مركز البيانات الدقيقة، ثم يعرض أبرز ما قامت به الهيئة من تطوير وتحديث في التصانيف الإحصائية، مثل: التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، والتصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08)، والتصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11 ,13) وإعداد مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح.

خامسًا:

ثم ينتقل الفصل الثاني إلى استعراض أبرز أعمال جمع وإدارة البيانات خلال عام 2022م، حيث تم تنفيذ 67 مسحًا هاتفيًّا، وزيادة رخص الاتصال إلى 700 رخصة، وزيادة رخص تسجيل المكالمات إلى 500 رخصة، وتعيين 200 باحثة مستمرة بعقود لمدة 6 أشهر لضمان تنمية المواهب وزيادة الخبرات في المسوح، كما تم تطبيق نظام الطابور في الاتصال لتوفير الوقت وزيادة الإنتاجية، وتطبيق معايير الجودة لرفع جودة المسوح الهاتفية. ثم يستعرض الفصل الثاني أهم الأعمال التي قامت بها الهيئة في البيانات السجليَّة، وجمع بيانات الأعمال والحسابات الكبيرة، والسجلات، والمؤشرات الدولية.

سادسًا:

يتناول الفصل الثاني أبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي خلال عام 2022 حيث يستعرض الطلبات الواردة للمركز الخاصة بالخدمات

الإحصائية، وخدمات التدريب، والخدمات التنظيمية للعمل الإحصائي (التراخيص الإحصائية)، وخدمة تفعيل ودعم الوحدات الإحصائية.

ويأتي الفصل الثالث تحت عنوان: (مهام الدعم) ويركز على استعراض جهود الإدارات غير الإحصائية في الهيئة وأبرز أعمالها خلال عام 2022م فيما يتعلق بدعم العملاء فقد ورد إلى الهيئة نحو (267086) استفسارًا وطلب معلومة إحصائية عبر عدد من القنوات مثل: الموقع الإلكتروني، والمكالمات المخدومة، والبريد الإلكتروني، وحساب الهيئة في منصة تويتر، من بين هذه الاستفسارات (18817) استفسارًا عامًا، و(43612) استفسارًا عن المسوح، و(186907) استفسارات عن (تعداد السعودية 2022)، كما وصل إلى إدارة دعم العملاء (17750) طلبًا لمعلومة إحصائية، وبلغت نسبة الطلبات الملباة نحو (81.7٪) .

وعلى صعيد الشراكات الاستراتيجية للهيئة خلال عام 2022م فقد تم حضور (409) اجتماعات، كما تم إعداد محضر اجتماع لعدد (206) اجتماعات، وتم عمل (680) توصية، وبلغ إجمالي عدد التوصيات المنجزة (556)، بنسبة إنجاز بلغت (81٪).

وفيما يتعلق بالاتصال الإعلامي خلال عام 2022م فقد بلغ عدد متابعي منصات التواصل الاجتماعي للهيئة (231,476) ألف متابع منها (216.300) ألف على حساب الهيئة العامة للإحصاء في منصة تويتر، وتم نشر (62) بيانًا صحفيًّا عن الهيئة، والإجابة عن (42) استفساراً من الاستفسارات الصحفية، كما تم تنفيذ خطتين لمشاريع إعلامية، وتنفيذ (10) تغطيات إعلامية، والقيام بـ (10) حملات إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (8702) من الأخبار ما بين الأخبار المباشرة عن الهيئة، أو الأخبار التي تتعلق بالقطاع الاقتصادي والتعداد السكاني.

وفيما يتعلق بأعمال الترجمة وتوفير البيانات الإحصائية باللغة الإنجليزية فخلال عام 2022م تمَّ إنجاز (987) طلبًا، منها (855) طلب ترجمة و(132) طلبَ مراجعة وتدقيق لغوي، كما تم مراجعة (1738552) كلمة، فضلا عن بعض مهام الترجمة الفورية، كما تم إطلاق قاموس المصطلحات الإحصائية على البوابة الداخلية لموظفي الهيئة العامة للإحصاء، وقد احتوى القاموس على (838) مصطلحًا في المجال الإحصائي بالإضافة لأسماء المناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية، وبعض الجهات الحكومية باللغتين العربية والإنجليزية، وتم تدريب (5) متدربين جدد ضمن برنامج التدريب على رأس العمل.

وعلى صعيد المحتوى فقد بلغ عدد المنتجات المنشورة على بوابات الهيئة الإلكترونية (96) منتجًا، وتم إعداد وكتابة عدد (1440) ملفًا لمواد متنوعة عن الهيئة، وبلغ مجموع الصفحات المدققة لغويًّا (4511) صفحة، كما بلغ عدد التصاميم (15474) تصميمًا ما بين عروض تقديمية أو إنفوجرافيك أو تقارير أو تواقيع إلكترونية، أو تصاميم عامة، وبلغ عدد مقاطع الفيديو (130) مقطعًا، وعدد الصور (3698) صورة.

وفيما يتعلق بالمطبوعات والنشر خلال عام 2022م فقد بلغ إجمالي عدد منشورات بوابة الهيئة الخارجية (219) منشورًا، وبلغ إجمالي عدد منشورات بوابة التعداد (111) منشورًا، وبلغ إجمالي مطبوعات (مشروع تعداد السعودية 2022) فقط (10081384) مطبوعة، بينما بلغ إجمالي مطبوعات الهيئة الأخرى (1019026) مطبوعة.

وعلى صعيد التوعية الإحصائية فقد تم تنفيذ 7 حملات توعوية، وشاركت الهيئة في توعية طلاب التعليم العالي، وتم إنشاء بنك أسئلة خاص باستطلاع رضا العملاء والمستفيدين من أعمال وخدمات الهيئة، كما تم تنفيذ 20 ورشة عمل مع الإدارات الإحصائية لتعزيز الوعي والمعرفة الإحصائية لدى منسوبي الهيئة بشأن المسوح والأعمال الميدانية.

وفيما يتعلق بتطوير البيانات فقد قامت الهيئة بتطوير (12) لوحة معلومات عن مؤشرات التعداد وإحصاءات السكان، كما تم تطوير (6) لوحات معلوم ات تعرض مؤشرات تعداد إحصاءات الأسر، وبلغ عدد لوحات المعلومات المطورة التي تعرض أهم مؤشرات إحصاءات المساكن (8) لوحات معلومات باللغتين العربية والإنجليزية.

وفيما يتعلق بتخطيط الاتصال تم التواصل مع 16 شخصًا من مقدمي الخدمة ودراسة منتجاتهم واختبارها لاختيار منتج متابعة الأعمال المناسب للهيئة، وتم عقد (111) اجتماعاً لتفعيل نظام المتابعة وتدريب الموظفين عليه، أيضاً تم تفعيل عدد 6 رخص داخل الإدارات للعمل على المنتج، وتم رفع المهام للمتابعة على النظام وبلغ عددها (2531) مهمة. وفيما يتعلق بالهوية المؤسسية فقد تم رسم وتخطيط استراتيجية للهوية واستغرق العمل عليها 6 أشهر، وتم تطوير الهوية البصرية خلال 4 أشهر.

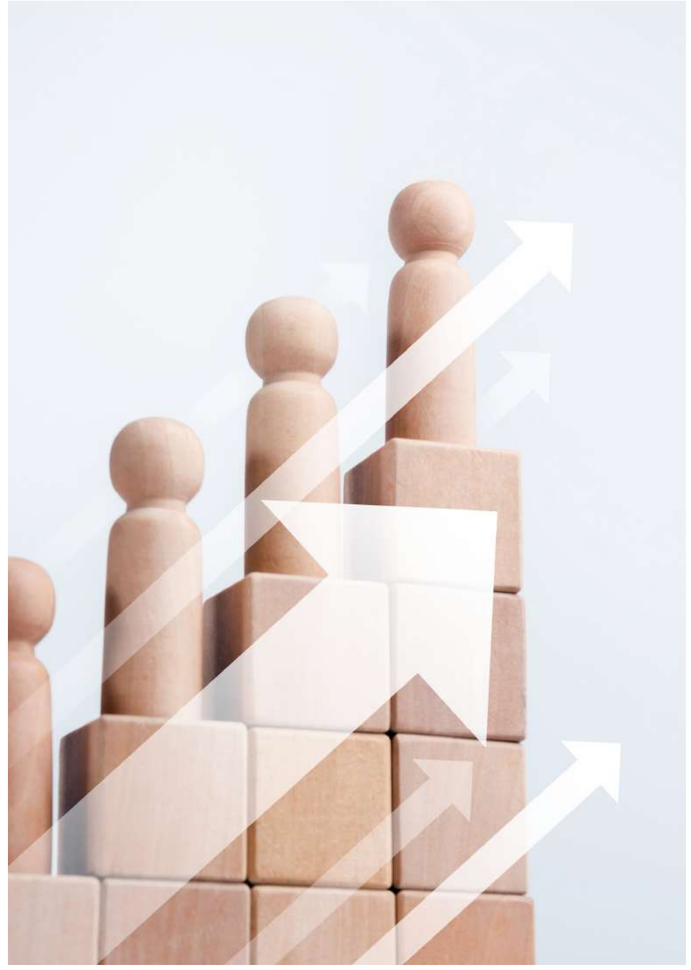

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية للهيئة العامة للإحصاء فقد تم خلال عام 2022م: توقيع مذكرة تفاهم في المجال الإحصائي مع مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني، واستضافة وفد منظمة اليونيسيف بالخليج العربي لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالإحصاءات الاجتماعية، وكذلك استضافة وفد السفارة الكورية لمناقشة الموضوعات الإحصائية ذات الاهتمام المشترك، وتم العمل على مشروع مسح قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع، ومعالجة أكثر من 600 طلب للبيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة مع الجهات الدولية بشكل دوري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وعلى صعيد تقنية المعلومات تم تطوير وتحسين 11 نظامًا مختصًّا بدعم أعمال (تعداد السعودية 2022)، كما تم تطوير وتحسين 8 أنظمة مختصة بدعم أعمال التعداد الاقتصادي لمحافظة العلا، وتم تصميم وتطوير خدمات ومكونات البنية التحتية لمشروع (تعداد السعودية 2022)، وفيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية فقد تم إطلاق: نظام آمر لاستقبال طلبات الخدمات والتعامل معها بشكل إلكتروني، ونظام المتابعة المؤسسي، ومنصة المحتوى لإدارة ونشر المنتجات الإحصائية، كما تم تطوير 33 نظامًا إلكترونيًّا خاصًا بجمع البيانات، وتطوير 18 خدمة على نظام إدارة الموارد البشرية، وإضافة خدمة الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على البوابة الخارجية.

أما فيما يتعلق بالتكامل مع الجهات الحكومية فقد تم الربط مع: الهيئة العامة للمنافسة لخدمة متوسطات الأسعار،

والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لخدمة تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، ووزارة البيئة والمياه والزراعة لخدمة مؤشرات أسعار المستهلك، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية للوصول لمركز البيانات الاحتياطي (الثانوي). وفيما يتعلق بالبنية التحتية والدعم الفني تم نقل مركز البيانات إلى سحابة ديم، وتحسين وتطوير أنظمة إدارة ومراقبة النسخ الاحتياطي، واستقبال ومعالجة أكثر من 3000 طلب دعم تقني من خلال جميع قنوات التواصل، وتحسين ومراقبة تطبيقات التعداد والمسوح الإحصائية وبيئتها التشغيلية، كما تم إطلاق مشروع تحسين قاعدة البيانات الإحصائية (GASTAT Statistical Database).

وعلى صعيد الأمن السيبراني وحوكمة البيانات فقد تم إعداد وتطوير: استراتيجية الأمن السيبراني، واستراتيجية حوكمة البيانات، وسياسات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات، وإنشاء اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني، وتطوير منهجية تقييم مخاطر الأمن السيبراني، وتطوير سياسة وإجراءات خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية، وتم إطلاق برنامج التوعية بالأمن السيبراني وحوكمة البيانات، كما تم إجراء المسح الأمني (Screening or Vetting) على جميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء، ومراقبة الأصول المعلوماتية والتقنية للهيئة العامة للإحصاء والتأكد من ربط أجهزة الموظفين على مجال الهيئة، كما تم العمل على إجراءات الاستثناء للسياسات الخاصة بالأمن السيبراني

وعلى صعيد الشؤون القانونية تم مراجعة واقتراح التحديثات اللازمة حيال تنظيم الهيئة العامة للإحصاء والذي أقر مؤخراً بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (169) وتاريخ 1444/3/1هـ ويهدف إلى تحسين كفاءة العمل المؤسسي، وتحسين استقلالية العمل الإحصائي ونتائجه، وتم تقديم الدعم القانوني في مشروع تحول موظفي ومنسوبي الهيئة لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية، كما تم إدارة الجانب القانوني في هيكل برنامج تعداد السعودية 2022م، وكذلك تم مراجعة وإعداد ما يزيد عن 72 عقد واتفاقية ومذكرة.

وعلى صعيد الموارد البشرية فيُعد عام 2022م عامًا استثنائيًا ومميزًا خاصة فيما يتعلق بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 198 وتاريخ 1442/03/24 هـ بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء بحيث يخضع منسوبي الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. وتم تطبيق قرار التحول بانتقال الموظفين الذين تنطبق عليهم المعايير والضوابط من نظام الخدمة المدنية إلى نظام التأمينات الاجتماعية، حيث تم تحويل الموظفين المجتازين، تلا ذلك عدد من الإجراءات النظامية، وتم تفعيل لائحة التعويضات والمزايا اعتبارًا من 1 سبتمبر 2022 بعد المواءمة مع وزارة المالية.

وعلى صعيد الشؤون المالية فقد قامت الهيئة العامة للإحصاء برصد ميزانيتها السنوية بكل دقة تحقيقًا لأعلى معايير الشفافية والنزاهة، كما قامت إدارة المشتريات بتلبية احتياجات الهيئة وفروعها من المشاريع بأنواعها المختلفة والتوريدات، وكذلك إدارة أنشطة المشتريات، وإدارة العلاقات مع الموردين، وقامت إدارة المرافق بتنسيق الأعمال بين المباني والأفراد والبنى الأساسية وتوفير خدمات الأمن والطاقة والخدمات اللوجستية وغيرها.

وقام مكتب إدارة المشاريع بدعم العديد من المشاريع التي من شأنها المساهمة في رفع كفاءة مخرجات المشاريع والمبادرات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وذلك من خلال ثلاثة برامج للمشاريع والمبادرات هي: المشاريع المرتبطة بتعداد السعودية 2022، والمشاريع المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للهيئة، والمشاريع ذات الطابع الإحصائي.

وعلى صعيد الاستراتيجية وتميز الأعمال تم إكمال تحديث استراتيجية الهيئة وتضمن ذلك تحديث إطار الاستراتيجية، وإنشاء مؤشرات الأداء على مستويات مختلفة من المنظمة، وتحديد المبادرات التي تساعد على تحقيق المستهدفات، ووضع حوكمة لمتابعة وتنفيذ الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق رؤية الهيئة، كما تم توثيق السياسات والإجراءات على مستوى الهيئة بهدف توحيد السياسات والإجراءات وطريقة تطويرها وتوثيقها.

وأخيرًا يأتي الفصل الرابع من التقرير تحت عنوان: (التحديات والتطلعات) ويركز على أهم التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2022م، وكيف تغلبت عليها، ويعرض كذلك لأهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2023م.

ونأمل أن يكون هذا التقرير قد قدَّم صورة واضحة عمَّا قامت به الهيئة العامة للإحصاء من أعمال خلال عام 2022م.

والله ولي التوفيق.

أبرز التعاريف والمفاهيم والمصطلحات الإحصائية:

- **السكـان:** هم جميع الأفراد المقيمين في الدولة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.
- **حجـم السـكان:** يُعرف حجم السكان في الدولة بأنه مجموع الأفراد القاطنين ضمن الحدود السياسية للدولة في تاريخ معين سواء كانوا يتمتعون بصفة المواطنة للدولة، أم كانوا مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة، ويقدر حجم السكان عادة لسنة معينة في منتصف تلك السنة.
- **الكثافـة السـكانية:** هي عدد السكان لكل وحدة من مساحة الأرض وتقاس كالتالي:

الكثافة السكانية = إجمالي عدد السكان ÷ إجمالي مساحة الأرض.

- **الإسقاطات السكانية:** تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة.
- **التعـداد السـكاني:** هو العملية الكلية المتكاملة لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد داخل الدولة في لحظة زمنية معينة، وهذا يعني أن يُعدَّ كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين في لحظة وتاريخ معين، وأن تسجل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة.
- **العدُّ الفردي:** هو أن يُعَدَّ كلُّ فردٍ على حدة، وأن تُسجَّلَ خصائصه منفصلة عن غيره من الأفراد، حتى يمكن تصنيف الخصائص العديدة للسكان؛ مثل: تصنيف المهنة مع المستوى التعليمي، والحالة العملية مع المستوى التعليمي، والحالة الزواجية مع فئات العمر والجنس ... إلخ.
- **نطـاق التعـداد:** يشمل تعداد السكان جميع الأفراد (سعوديين وغير سعوديين) الموجودين داخل حدود المملكة العربية السعودية ليلة الإسناد الزمني للتعداد، سواء كان هؤلاء الأفراد مقيمين بالمملكة إقامة دائمة أو موجودين فيها بصفة مؤقتة.
- **الباحـث الميدانـي:** هو الموظف المسؤول عن جمع البيانات من الأسر، ويمثل منسوبو وزارة التربية والتعليم من المدرسين الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين الميدانيين، ويتمُّ كذلك الاستعانة ببعض موظفي الدولة - المشهود لهم بالكفاءة في العمل - من الجهات والقطاعات الأخرى.
- **ليلـة الإسـناد الزمنـي للتعـداد:** تختلف البيانات السكانية من حيث إسنادها الزمني تبعًا لنوع البيانات والهدف منها، ويقصد بليلة الإسناد الزمني للتعداد الموعد المحدد لتنفيذ التعداد بحسب ما يحدده الأمر السامي الكريم.
- **العـدُّ الذاتـي:** هو أحد أبرز الوسائل التقنية الحديثة التي باتت تُستخدم مؤخرًا في التعدادات حول العالم، ويعني استغناء الأسرة عن زيارة الباحث الميداني لمسكنها، وقيام رب الأسرة بملء استمارة التعداد إلكترونيًّا عن طريق الموقع المخصص على شبكة الإنترنت.
- **أسـاس العـدّ الفعلـي:** حصر الأفراد حسب أماكن وجودهم في لحظة الإسناد (منتصف ليلة العد) بصرف النظر عن كونهم من سكان هذا المكان بصفة دائمة أو زائرين له بصفة مؤقتة، (وقد يتبع في تعداد سكان دولة ما أساس العد الفعلي مع بعض الاستثناءات التي تتناسب والظروف المحلية لهذه الدولة).
- **أسـاس العـد النظـري:** حصر الأفراد حسب محل إقامتهم المعتادة وليس حسب أماكن تواجدهم ليلة التعداد، أي أن الزوار الموجودين في مدينة ما ليلة التعداد يُعدُّون في مناطق إقامتهم المعتادة، ولا يُعدُّون في المدينة التي تواجدوا فيها ليلة التعداد.

- **معـدل النمـو السـكاني:** المعدل الذي يزيد به السكان (أو يقلون) سنويًّا خلال فترة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية (أو التراجع) وصافي الهجرة، ويعبر عنه في صورة نِسب من السكان الأساسيين.
- **السكان المستهدفون في المسح:** هم جميع الأفراد المقيمين في المملكة وقت المسح من السعوديين وغير السعوديين.
- **سـكان عينـة المسـح:** هم مجموعة أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بما فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، ويعيشون في مسكن واحد ويشمل أيضا أفراد الأسرة المتواجدين خارج المملكة للدراسة أو التجارة أو السياحة وغيرها.
- **الأسـرة المعيشـية:** هي فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويشتركون في المسكن والمأكل، ويقيمون في المسكن وقت المسح. ويدخل ضمن أفراد الأسرة المعيشية ما يلي:

1. الأفراد السعوديون وغير السعوديين الذين يقيمون إقامة معتادة مع الأسرة ويكونون غائبين عن الأسرة أثناء المسح لسفرهم خارج أو داخل المملكة بصفة مؤقتة مثل رجال الأعمال والسياح أو المسافرون للعلاج والطلاب المبتعثين في الخارج.
2. الأفراد الذين يقيمون مع الأسرة بصفة معتادة وتغيبوا عنها أثناء المسح لوجودهم في ورديات عمل مثل: الحراس، والأطباء، والممرضون، والعاملون في المطارات، والصيادون.
3. العمالة المنزلية كالخدم والسائقين، ومن في حكمهم الذين يقيمون مع الأسرة.

- **دخـل الأسـرة المعيشـية:** هو جملة الدخل النقدي والعيني المتجمع من دخول جميع أفراد الأسرة ذكوراً وإناثا (بغض النظر عن العمر) والذي يتاح للأسرة الإنفاق منه على أوجه الإنفاق المختلفة أو ادخاره. ويتكون الدخل من عدة مصادر.
- **إنفـاق الأسـرة المعيشـية:** هو قيمة ما ينفقه جميع أفراد الأسرة خلال فترة الإسناد الزمني مقابل الحصول على السلع، والخدمات (الاستهلاكية وغير الاستهلاكية)، سواء كان هذا الإنفاق يتعلق بالأسرة مثل: الإنفاق على الطعام، أو المسكن، أو الكهرباء، أو اقتناء السلع المعمرة، أو ما يتعلق بإنفاق أفرادها كالإنفاق على الملابس أو الأدوات الشخصية، أو نحو ذلك. وتتكون مجموعات الإنفاق على السلع، والخدمات من اثنتي عشرة مجموعة رئيسة، وكل مجموعة تتكون من مجموعات فرعية، تشتمل على عدد من السلع أو الخدمات.
- **التكاليـف المعيشـية:** هي تكلفة الحفاظ على مستوى معين من المعيشة. وتشمل المصروفات اليومية التي تحتاجها الأسرة للصرف على المأكل والملبس والمواصلات وما شابه.
- **الأسـرة الجماعيـة:** مجموعة من الأفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة أو نسب، ويشتركون في مسكن واحد، ولا يتقاسمون تكاليف المعيشة، وإنما جمعتهم ظروف التواجد في هذا المكان.
- **العائلـة:** مجموعة من الأفراد تربطهم صلة قرابة ويمثلون أسرةً معيشية بالكامل (أو جزءًا منها).
- **الوضـع المالـي للأسـرة المعيشـية:** الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي للأسرة من أهم المفاهيم في خصوص الأسرة المعيشية، ويعرف الوضع الاقتصادي والتنظيم المالي بكيفية تلبية الحاجات الإنسانية من قبل الأسرة. وتعرف الحاجة بأنها الرغبة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظوراً (كالسلعة) أو غير منظور كالخدمة، ويقوم الفرد ببذل

جهد ما لتلبيتها والحصول عليها. ويتناسب استعداد الأسرة لدفع تكلفة الحصول على تلك الحاجة طرديا مع قدرتها على الدفع وأهمية تلك الحاجة بالنسبة لها. وتنحصر عادةً حاجة الأسرة تحت الأنواع التالية: المأكل والمشرب، والملبس، والسكن، والأمن، والحاجات الاجتماعية، والحاجات الثقافية ومن بينها الترفيهية والسفر وممارسة الهوايات، والمواصلات والاتصالات.

- **عينة المسح:** هم مجموع أفراد الأسر المعيشية المختارة في العينة بمن فيهم العمالة المنزلية ومن في حكمهم، الذين يعيشون في مسكن واحد.

- **السكان (قوة العمل):** هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغُون من العمر (15سنةفأكثر)، المشاركون أو المستعدون للمشاركة في العمل وإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية أثناء فترة الإسناد الزمني، سواء كانوا يعملون بالفعل (مشتغلون)، أو يبحثون عن عمل (متعطلون).

- **الأفراد المشتغلون (في مسح القوى العاملة):** المشتغلون في مسح القوى العاملة: هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني (الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة):
  - عمِلوا لمدة ساعة واحدة على الأقل مقابل راتب أو ربح (نقدي أو عيني) كموظفين منتظمين أو مؤقتين، أو أصحاب عمل، أو يعملون لحسابهم.
  - قاموا بمساعدة أحد أفراد الأسرة لمدة ساعة على الأقل بمقابل، أو بدون مقابل في أي نوع من الأعمال التجارية، أو في مزرعة خاصة بأحد أفراد الأسرة.
  - تغيبوا مؤقتاً عن عملهم طيلة الأسبوع بسبب إجازة أو مرض، أو لأي سبب آخر وسوف يعودون إليه مجدداً.

ويشمل التعريف الطلاب والباحثين عن عمل والمتقاعدين وربات البيوت ... إلخ، الذين عمِلوا خلال الأيام السبعة السابقة للتواصل مع الأسرة لمدة ساعة واحدة على الأقل، مع ملاحظة أن ذلك لا يشمل الأعمال المنزلية مثل: أعمال الطبخ والغسيل الذي تقوم به ربة المنزل، أو أعمال الصيانة المنزلية العادية التي يقوم بها أحد أفراد الأسرة.

- **الأفراد المتعطلون (في مسح القوى العاملة):** المتعطلون: هم جميع الأفراد من الذكور والإناث الذين يبلغُون من العمر (15سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني:
  - دون عمل خلال الأيام السبعة السابقة للاتصال بالأسرة.
  - يبحثون عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة. ويشمل ذلك الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة للاتصال بالأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل، أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة القادمة، حيث سبق لهم البحث عن عمل قبل فترة الإسناد.
  - قادرين على العمل ومستعدين للالتحاق به في حال توفُّره (أي متاحون للعمل) خلال الأسبوع السابق للاتصال بالأسرة أو الأسبوعين القادمين.

- **السكان خارج قوة العمل:** هم الأفراد (15 سنة فأكثر) غير المصنفين ضمن القوى العاملة (غير مشتغلين أو متعطلين)، وذلك لكونهم لا يعملون أو لا يبحثون عن عمل أو غير قادرين على العمل أو غير مستعدين للالتحاق به خلال فترة الإسناد الزمني للمسح، مثل: الطلاب، وربات البيوت، والمتقاعدين الذين لا يعملون، والأفراد غير القادرين على العمل، والأفراد الذين لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه لأي أسباب أخرى.

- **معدل المشاركة الاقتصادية في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتغلين أو متعطلين، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل إلى السكان (15سنة فأكثر).

- **معدل المشتغلين من السكان في سن العمل:** هو مؤشر يقيس نسبة المشتغلين من السكان (15 سنة فأكثر) (ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية).

- **معدل البطالة في مسح القوى العاملة:** مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15سنة فأكثر) في القوة العاملة كمتعطلين، وهو عبارة عن نسبة المتعطلين إلى قوة العمل.

- **المشتغلون (حسب السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية):** هم جميع الأفراد العاملون الذين يشغلون وظائف وفقًا لأنظمة ولوائح معتمدة من الجهات المنظمة لسوق العمل والمسجلين في السجلات الإدارية، ويمكن تصنيف المشتغلين في السجلات الإدارية وفقًا للأنظمة واللوائح التي يخضعون لها كالتالي:
  - المشتغلون حسب أنظمة ولوائح الخدمة المدنية من السعوديين الذين يعملون في كافة الأجهزة والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة الذين يشغلون وظائف معتمدة في الميزانية العامة للدولة والخاضعين لنظام التقاعد المدني من موظفين ومستخدمين (ذكورًا وإناثًا)، وكذلك غير السعوديين ممن يتم التعاقد معهم على هذه الوظائف وفقًا للائحة توظيف غير السعوديين.
  - المشتغلون حسب أنظمة ولوائح نظام التأمينات الاجتماعية ونظام العمل والعمال، ويشمل ذلك السعوديين وغير السعوديين.
  - العمالة المنزلية: هم العاملون غير السعوديين من الجنسين الذين يعملون في المنازل ويشمل (الخدم، وعمال التنظيف، والطباخين ومقدمي الطعام، والسائقين والحراس، والممرضين والمدرسين الخصوصيين في المنازل) علمًا أن بيانات المشتغلين لا يدخل من ضمنها الفئات التالية:
  - العاملون في القطاعات الأمنية والعسكرية.
  - العاملون غير المسجلين في سجلات التأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية، ويشمل ذلك:
    - السعوديين العاملين خارج المنشآت الذين يعملون لحسابهم، ولا يخضعون لأنظمة العمل، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
    - أصحاب العمل السعوديين الذين يعملون في المنشآت، وغير مسجلين في التأمينات الاجتماعية.
    - الموظفين غير السعوديين الذين يعملون في البعثات الدولية أو السياسية أو العسكرية الأجنبية.
    - الموظفين غير السعوديين الذين يقدمون إلى المملكة لأعمال لا يستغرق إنجازها في المعتاد أكثر من ثلاثة أشهر.

مع الإحاطة أن بيانات المشتغلين من السجلات الإدارية - حسب الممارسات العالمية لمؤشرات سوق العمل - لها عدة مدلولات لسوق العمل، ولكن لا يتم استخدامها إحصائيًّا لقياس معدلات التشغيل.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** هو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الجمركية، أو هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الاستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات «ضرائب -إعانات» غير المدرجة في قيمة المخرجات.

- **الدخل القومي:** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصومًا منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول الأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.

- **التحويلات الجارية:** هي قيمة التحويلات بدون مقابل التي تتم بين المتعاملين في شكل تحويلات غير رأس مالية.

- **الدخل المتاح:** هو الدخل القومي الممكن التصرف به، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق مضافًا إليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي.

- **الادخار:** هو متغير اقتصادي رئيس ويمثل الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي النهائي، وهو بند التوازن في حساب استخدام الدخل ضمن مجموعة الحسابات الجارية.

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يُقصد به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.

- **نصيب الفرد من الدخل القومي:** يُقصد به متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، بعد قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.

- **ميزان المدفوعات:** هو بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، ويتألف من حساب السلع والخدمات، وحساب الدخل الأولي، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي والحساب المالي.

- **الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** يعرض الحساب الجاري نفقات وإيرادات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي نتيجة التعامل بين المقيمين وغير المقيمين.

- **الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات:** الفرق بين الجانب الدائن «الموارد» للحساب الجاري عن الجانب المدين «الاستخدامات» لميزان المدفوعات.

- **مسح مؤشر الإنتاج الصناعي:** هو منتج إحصائي شهري تُجريه الهيئة العامة للإحصاء، ويندرج تحت تصنيف الإحصاءات الاقتصادية، ويتم فيه جمع المعلومات من خلال التواصل مع عينة ممثلة من المنشآت الصناعية الواقعة في عينة المسح في جميع مناطق المملكة الإدارية، واستيفاء الاستمارة الإلكترونية التي يتم من خلالها توفير تقديرات ومؤشرات تتعلق بالرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

- **مسح إحصاءات الأعمال الهيكلية:** يُعد مسح الأعمال الهيكلية من أهم الأبحاث الاقتصادية الدوريَّة (سنويا)، ويوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف على التغير في الهيكل الاقتصادي في المملكة وقياسه، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين، والمساهمة في قياس بعض المؤشرات الجديدة كمؤشرات المحتوى المحلي في الاقتصاد.

- **التصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08):** هو تصنيف سعودي موحّد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقًا لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسة وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة.

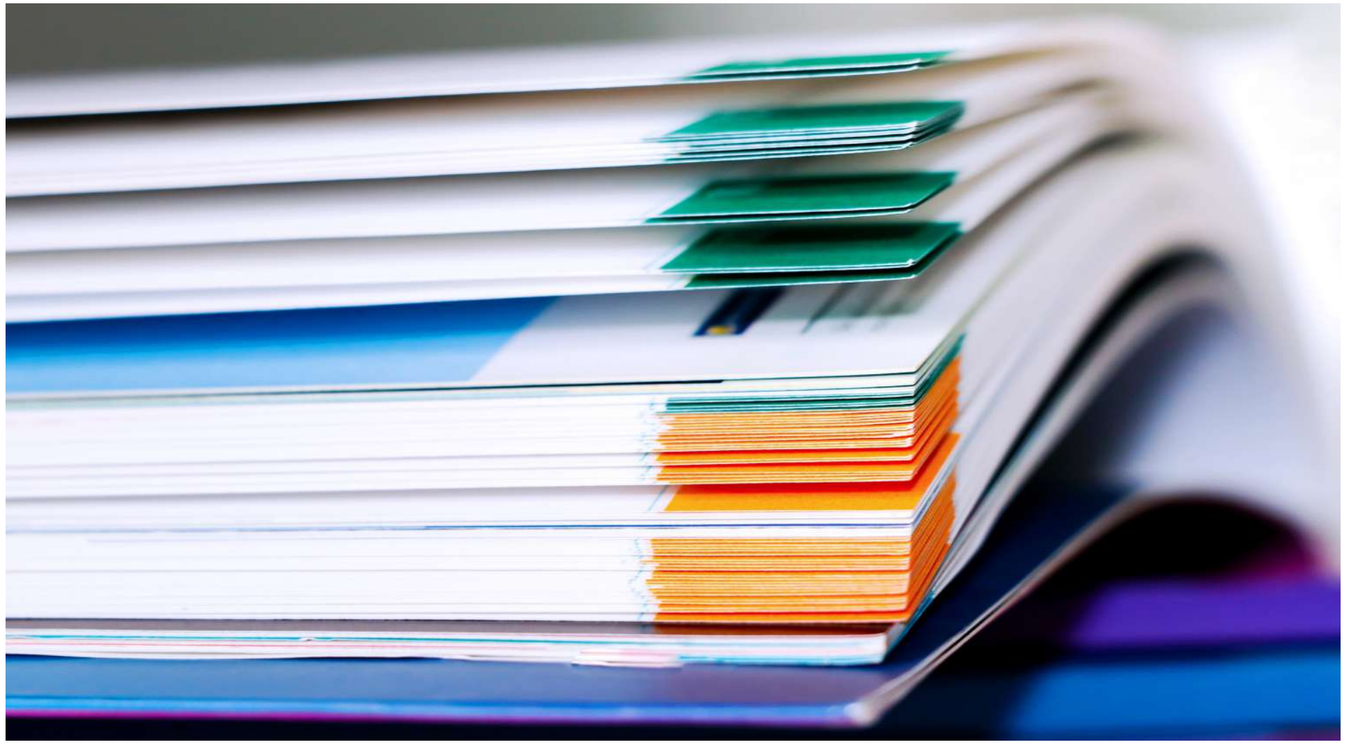

02

التقرير التفصيلي

الفصل الأول
الإطار التنظيمي

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة، واشتمل التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة:

معالي أ. فيصل بن فاضل الإبراهيم	وزير الاقتصاد والتخطيط
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة
معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية
معالي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
معالي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء
معالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية
معالي أ. يوسف بن عبد الله البنيان	وزير التعليم
معالي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني
سعادة د. فهد بن عبدالله الدوسري	رئيس الهيئة
سعادة د. فهد بن محمد التركي	متخصص في مجال عمل الهيئة
سعادة أ. ديفيد واين كالستش	متخصص في مجال عمل الهيئة

تنظيم الهيئة العامة للإحصاء:

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة للإحصاء)، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ) بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (70) وتاريخ (1438/01/30هـ) وتضمَّن عبارة «فيما عدا رئيس الهيئة، يطبق على منسوبي الهيئة لوائح وسلالم العاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتعديلات التي تطرأ عليه». وأصبح ذلك غير سارٍ وفقًا للتعديل المشار إليه في البند أولًا من قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ (1442/3/24هـ).

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة، واشتمل التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، وأن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة.

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (745) وتاريخ (1441/11/23هـ)، ويتضّمن عددًا من التعديلات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم: (169) وتاريخ (01/ 03/ 1444هـ)، القاضي بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء - الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (11) في (13/ 1/ 1437هـ)، وذلك على النحو الوارد في القرار، وعدد من الترتيبات الموضحة فيه.

وفيما يلي تنظيم الهيئة العامة للإحصاء في شكله الحالي بحسب القرارات والتعديلات المشار إليها:

المادة الأولى:

لأغراض هذا التنظيم، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني الموضحة قرين كل منها:

- **التنظيم:** تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.
- **المجلس:** مجلس إدارة الهيئة.
- **الجهات العامة:** الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح العامة، ويشمل ذلك الشركات المملوكة بكاملها للدولة.
- **المنشآت الخاصة:** جميع الشركات بما فيها الشركات التي تسهم فيها الدولة، والمنشآت الفردية الخاصة، والجمعيات والمؤسسات الأهلية وما في حكمها.
- **البيانات:** الأرقام والخصائص الوصفية المتعلقة بالمجالات الإحصائية أو غير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، وقد تكون بيانات فردية أو مجموعة من البيانات الفردية.
- **البيانات الفردية:** البيانات التي تحدد هوية الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية ويقدمها بناءً على طلب.
- **المجالات الإحصائية:** المجالات الإحصائية الرئيسة الثلاثة، الإحصاءات الاجتماعية وتشمل (التركيبة السكانية، والأوضاع الاجتماعية، والتعليم، والإسكان، وغيرها)، والإحصاءات الاقتصادية وتشمل (الحسابات الوطنية، والأعمال التجارية، والصناعة، والتجارة، وغيرها)، والإحصاءات المكانية وتشمل (البيئة، والسياحة، والزراعة، وغيرها).
- **السجلّات الإدارية:** السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها البيانات أو المعلومات في مختلف الجهات العامة أو المنشآت الخاصة، المتعلقة بالمجالات الإحصائية وغير ذلك فيما يتعلق بأحوال المجتمع ونشاطاته، إضافة إلى السجلات عن العمليات الإنتاجية لتلك الجهات والمنشآت.
- **المعلومات:** البيانات التي تتم معالجتها إما بتبويبها، أو بتحليلها، أو بتلخيصها، أو بأي طريقة معالجة أخرى لتصبح ذات معنى يتعلق بالمجالات الإحصائية.
- **المؤشرات:** العنصر البياني الذي يعبر عن البيانات الإحصائية في فترة زمنية محددة ومكان محدد وخصائص أخرى محددة.
- **الإحصاء:** البالبيانات والمعلومات والمؤشرات التي تجمع عن ظروف المجتمع وأنشطته باستخدام الأساليب والتصنيفات والمفاهيم العلمية للوصول إلى النتائج والتوقعات والقرارات وفقاً لمتغيرات محددة».
- **العمل الإحصائي:** أي دراسة، أو بحث، أو استطلاع، أو مسوح، أو أي عمل يتعلق بالمجالات الإحصائية سواء يتم بشكل كلي أو جزئي.
- **المسوح:** عملية جمع البيانات من مصادرها على أساس مجموعة من الأسئلة أو المتغيرات المحددة التي ستُجمع، سواء كانت وفق أسلوب الحصر الشامل أو وفق أساليب وطرق اختيار العينات الإحصائية أو أي أساليب إحصائية أخرى.
- **الخدمات الإحصائية:** الأعمال التفصيلية للعمل الإحصائي أو ذات العلاقة به وتشمل تقديم الاستشارات الإحصائية بشأن تصميم المسوح أو البحوث أو الدراسات واختيار العينات وتحليل النتائج وتفسيرها، ونحو ذلك.
- **الوثائق الإحصائية:** الخرائط والمخططات والسجلات والأدلة والمنهجيات وقوائم العينات وغيرها المستخدمة في العمل الإحصائي.
- **اللجنة التنسيقية:** لجنة دائمة لتنسيق العمل الإحصائي بين الجهات العامة ذات العلاقة.
- **مندوبو الهيئة:** الأشخاص من غير منسوبي الهيئة الذين تستعين بهم للعمل في تنفيذ المسوح.

المادة الثانية:

1. تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية العامة وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط.
2. يكون مقر الهيئة الرئيس في مدينة الرياض، وتنشئ لها فروعًا ومكاتب في أيٍّ من مناطق المملكة.

المادة الثالثة:

يهدف التنظيم إلى تنظيم العمل الإحصائي في المملكة وتفعيله من خلال إيجاد منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحدة ومتابعة تنفيذها، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإحصائية؛ خدمةً لخطط التنمية والبحث العلمي والأنشطة المختلفة.

المادة الرابعة:

الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء، وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها الاختصاصات الآتية:

1. إعداد استراتيجية وطنية للعمل الإحصائي في المملكة بالتنسيق مع الجهات العامة ذات العلاقة، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها واقتراح تحديثها بشكل دوري.
2. القيام بالعمل الإحصائي وفقًا للمعايير الدولية المتعارف عليها، ويشمل ذلك ما يأتي:
   - تحديد منهجية العمل الإحصائي.
   - بتصميم وتنفيذ المسوح.
   - إجراء الدراسات والبحوث.
   - تحليل البيانات والمعلومات.
   - توثيق البيانات والمعلومات وحفظها في الوثائق الإحصائية.
3. جمع البيانات والمعلومات التي تغطي جميع جوانب الحياة في المملكة من مصادرها المختلفة وتدوينها وتبويبها، وجمع البيانات والمعلومات من السجلّات الإدارية في الجهات العامة والمنشآت الخاصة وتبويبها وتحليلها واستخراج مؤشراتها.
4. إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقًا للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.
5. إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث.
6. تكوين منظومة شاملة من قواعد البيانات الإحصائية الوطنية لمختلف المجالات الإحصائية.
7. إيجاد نظام مركزي للمعلومات في الهيئة على المستوى الوطني يرتبط آليًّا بجميع الجهات العامة.
8. تقديم العمل الإحصائي والخدمات الاستشارية والفنية في مجال الإحصاء للجهات العامة والمنشآت الخاصة.
9. تقديم الاقتراحات للجهات العامة لتطوير جميع أنظمة المعلومات والعمل الإحصائي، للوصول إلى منظومة إحصائية شاملة ودقيقة وموحَّدة.
10. إنتاج الإحصاءات الرسمية وتطويرها باستقلالية، ونشرها داخل المملكة، وتزويد الجهات العامة والمنشآت الخاصة والأفراد والمنظمات الدولية بها، وفق الإجراءات النظامية.
11. التنسيق والتعاون مع نظيراتها في الدول الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالجوانب الإحصائية، وفقًا للإجراءات النظامية.
12. إعداد برامج ودورات في مجال العمل الإحصائي وتنفيذها، وتدريب وتأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال.
13. تمثيل المملكة داخليًّا وخارجيًّا فيما يتعلق باختصاصات الهيئة، وذلك وفقًا للإجراءات النظامية.
14. نشر الوعي الإحصائي وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة بما يحقق تفاعل المجتمع مع العمل الإحصائي.
15. نشر الإحصاءات لجميع المستفيدين في الوقت نفسه، والسماح بالوصول المسبق لها وفق مسوغات محددة ومكتوبة دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في المحتوى أو تاريخ نشر الإحصاءات».

المادة الخامسة:

تباشر الهيئة جمع البيانات المتعلقة بخططها وبرامجها الإحصائية بواسطة موظفيها، أو بواسطة مندوبي الهيئة إذا اقتضى الأمر ذلك، وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة.

المادة السادسة:

1. تقدم الهيئة الإحصاءات الرسمية دون مقابل مالي.
2. دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة، تجري الهيئة المسوح وتعد البحوث والدراسات الإحصائية، وتقدم الخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية بأسلوب تجاري خاضع لحساب التكاليف.

المادة السابعة:

1. تم تعديل المادة السابعة بموجب قرار رقم (212) وتاريخ 1441/3/15هـ الموافق 2019/11/12م بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصَّ التعديل على أن يكون للهيئة رئيس يُعيَّن ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، كما نصَّ على أن يرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة.

- وزير الاقتصاد والتخطيط. رئيس المجلس.
- وزير الطاقة. عضو.
- وزير المالية. عضو.
- وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. عضو.
- وزير التعليم. عضو.
- وزير الصناعة والثروة المعدنية. عضو.
- مدير مركز المعلومات الوطني. عضو.
- رئيس الهيئة. عضو.
- اثنان من المختصين في مجال عمل الهيئة (يعينان بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من رئيس المجلس). عضوان.

2. يختار رئيس المجلس نائبًا له من بين الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرات (ب) و(ج) و (د) و (و) و(هـ) و (ز) من الفقرة (1) من هذه المادة. (وذلك وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (745) وتاريخ 1441/11/23هـ).

المادة الثامنة:

يتولى المجلس الإشراف على إدارة شؤون الهيئة وتصريف أمورها، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة في حدود أحكام التنظيم، وله على وجه خاص الاختصاصات الآتية:

1. إقرار السياسات العامة للهيئة وخططها وبرامجها التشغيلية.
2. إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة.
3. إقرار اللوائح الداخلية والفنية والإجراءات والقواعد والمعايير المتعلقة بنشاط الهيئة.
4. إقرار مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه بحسب الإجراءات النظامية.
5. إقرار الحساب الختامي للهيئة وتقرير مراجع الحسابات والتقرير السنوي تمهيدًا لرفعها بحسب الإجراءات النظامية.
6. تشكيل اللجنة التنسيقية، وتسمية أعضائها بناءً على ترشيح جهاتهم، وإقرار اللوائح المتعلقة بها.
7. إقرار مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
8. إقرار أي مقابل مالي وتكاليف للعمل الإحصائي والخدمات الإحصائية والاستشارات والدورات التدريبية التي تنفذها الهيئة، وكذلك للتزويد بالبيانات.
9. قبول التبرعات والهبات والأوقاف والوصايا والمنح والمساعدات التي تقدم للهيئة، وفقًا للإجراءات النظامية.
10. تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.
11. تشكيل اللجان وتخويلها الصلاحيات اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها.

ويجوز للمجلس تفويض بعض تلك المهام إلى من يراه من المسؤولين في الهيئة، وفق ما يقتضيه سير العمل فيها.

12. إقرار اللوائح الإدارية واللوائح المالية التي تسير عليها الهيئة، على أن يكون إقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

المادة التاسعة:

1. تعقد اجتماعات المجلس في مقر الهيئة، ويجوز عند الاقتضاء عقدها في مكان آخر داخل المملكة.
2. يجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة على الأقل بناءً على دعوة من رئيسه، ومتى اقتضت مصلحة الهيئة ذلك، ويتعيَّن أن تكون الدعوة مصحوبة بجدول أعمال الاجتماع، وعلى رئيس المجلس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك (خمسة) من أعضائه على الأقل، ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوَّت معه رئيس الاجتماع، وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.
3. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون، وتبلغ الهيئة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها مباشرة وبالطريقة المناسبة.
4. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.
5. لا يجوز للعضو أن يفشي شيئًا مما وقف عليه من أسرار الهيئة.
6. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم حق التصويت.

المادة العاشرة:

تم تعديل مدخل هذه المادة وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 212 كما يلي:

يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من مجلس إدارة الهيئة، ويحدد القرار أجره ومزاياه المالية الأخرى، ويرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة المكوّن من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، وهو المسؤول التنفيذي عن إدارة الهيئة، وتتركز مسؤولياته في حدود هذا التنظيم، ويمارس الاختصاصات الآتية:

1. الإشراف على منسوبي الهيئة طبقاً للصلاحيات الممنوحة له وما تحدده اللوائح.
2. الإشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية، وتقديم الرأي في المسائل الإحصائية للجهات العامة.
3. إقرار أساليب وإجراءات تنفيذ البرامج الإحصائية المتعلقة بالآتي:
   أ. جمع وتصنيف وتحليل واستخراج ونشر المعلومات الإحصائية التي تصدرها الهيئة.
   ب. محتوى النشرات والمنشورات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، وتوقيت وطرق توزيعها ونشرها».
4. اقتراح خطط الهيئة وبرامجها، ورفعها إلى المجلس.
5. اقتراح الهيكل التنظيمي للهيئة، ورفعه إلى المجلس.
6. رئاسة اللجنة التنسيقية، واقتراح اللوائح المتعلقة بها.
7. اقتراح مكافآت مندوبي الهيئة ومن تستعين بهم من غير موظفيها، ورفعها إلى المجلس.
8. اقتراح إعداد آليات العمل التنفيذية المتعلقة بالمقابل المالي والتكاليف للأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة للمنشآت الخاصة، وكذلك للتزويد بالبيانات، ورفعها إلى المجلس.
9. إصدار الأوامر بمصروفات الهيئة بموجب الميزانية السنوية المعتمدة.
10. متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس.
11. تقديم تقارير دورية إلى المجلس عن أعمال الهيئة ومنجزاتها ونشاطها.
12. تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاصه.
13. الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، والتقرير السنوي، والحساب الختامي، وعرضها على المجلس.
14. تمثيل الهيئة أمام القضاء وغيره.
15. إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام التنظيم واللوائح والقواعد والإجراءات المعتمدة، وذلك بحسب الصلاحيات المفوضة له.
16. مباشرة ما تخوله إياه قرارات المجلس والأنظمة واللوائح الخاصة بالهيئة من اختصاصات.
17. أي مهمة يكلفه بها المجلس، وللرئيس تفويض بعض صلاحياته إلى غيره من منسوبي الهيئة.

المادة الحادية عشرة:

تكون للهيئة ميزانية مستقلة تصدر بمرسوم ملكي.

المادة الثانية عشرة:

1. تتكون موارد الهيئة من الآتي:

أ. ما يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.
ب. جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤول إليها من جهات حكومية أخرى.
ت. الأصول الثابتة والمنقولة التي تحت تصرفها.
ث. عوائد استثمار مواردها المالية.
ج. المقابل المالي التي تحصل عليه عما تقدمه من خدمات.
ح. الغرامات والجزاءات المالية المستحقة للهيئة.
خ. ما يقبله المجلس من تبرعات والهبات والأوقاف، والوصايا، والمنح، والمساعدات.
د. أي موارد أخرى يقرها المجلس.

2. تودع أموال الهيئة في حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفق ميزانية الهيئة المعتمدة.

المادة الثالثة عشرة:

السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة، واستثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للهيئة من تاريخ نفاذ التنظيم، وتنتهي بنهاية السنة المالية للدولة.

المادة الثالثة عشرة مكرر:

يخضع منسوبو الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. (وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (198) وتاريخ 1442/03/24هـ).

المادة الرابعة عشرة:

ترفع الهيئة إلى مجلس الوزراء حسابها الختامي السنوي خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة الخامسة عشرة:

ترفع الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء - خلال (تسعين) يومًا من تاريخ انتهاء السنة المالية -تقريرًا سنويًّا عما حققته الهيئة من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المادة السادسة عشرة:

مع عدم الإخلال بحق ديوان المراقبة العامة في الرقابة على حسابات الهيئة، يعين المجلس مراجع حسابات خارجيًّا (أو أكثر) من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية المرخص لهم بالعمل في المملكة، ويحدد أتعابهم، وإذا تعدد مراجعي الحسابات فإنهم يكونون مسؤولين بالتضامن عن أعمالهم أمام الهيئة، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود ديوان المراقبة العامة بنسخة منه.

المادة السابعة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد تسعين يومًا من تاريخ نشره، ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2022م

بموجب الأمر السامي الكريم رقم (64283) وتاريخ (1436/12/26هـ) القاضي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئة عامة مستقلة بمسمى الهيئة العامة للإحصاء، صدر قرار مجلس الوزراء الموقَّر رقم (11) وتاريخ (1437/01/13هـ)، بالموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقرار رقم (212) وتاريخ (1441/3/15هـ) بشأن تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء، وقد نصَّ التنظيم على أن يكون للهيئة رئيس يُعين ويُعفى من منصبه بقرار من المجلس، ويرتبط تنظيميًّا بوزير الاقتصاد والتخطيط الذي يرأس مجلس إدارة الهيئة، وكانت تشكيلة مجلس إدارة الهيئة عام 2022م كما يلي:

معالي أ. فيصل بن فاضل الإبراهيم	وزير الاقتصاد والتخطيط
صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود	وزير الطاقة
معالي أ. محمد بن عبد الله الجدعان	وزير المالية
معالي م. أحمد بن سليمان الراجحي	وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
معالي د. حمد بن محمد آل الشيخ	وزير الدولة عضو مجلس الوزراء
معالي أ. بندر بن إبراهيم الخريف	وزير الصناعة والثروة المعدنية
معالي أ. يوسف بن عبد الله البنيان	وزير التعليم
معالي د. عصام عبد الله الوقيت	مدير مركز المعلومات الوطني
سعادة د. فهد بن عبدالله الدوسري	رئيس الهيئة
سعادة د. فهد بن محمد التركي	متخصص في مجال عمل الهيئة
سعادة أ. ديفيد وايز كالستش	متخصص في مجال عمل الهيئة

تشكيل وأسماء أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة:

ينبثق من مجلس الإدارة اللجان التالية:

• لجنة الترشيحات والمكافآت:

وأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت هم:

م	الاسم	الصفة	ملاحظات
1	**معالي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي** وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	**رئيس اللجنة**	
2	**معالي الدكتور عصام بن عبد الله الوقيت** مدير مركز المعلومات الوطني	عضو اللجنة	
3	**الأستاذ أحمد بن صالح السديس**	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس

مدير عام الموارد البشرية بالهيئة أمينٌ للجنة.

• لجنة المراجعة والمخاطر:

وأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت هم:

م	الاسم	الصفة	ملاحظات
1	**معالي الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف** وزير الصناعة والثروة المعدنية	**رئيس اللجنة**	
2	**الدكتور فهد بن محمد التركي**	**رئيس اللجنة**	تم تعيينه رئيساً للجنة بتاريخ 1444/1/20هـ، بديلاً لمعالي الأستاذ بندر الخريف
3	**الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن باعشن**	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس
4	**الأستاذ عبد الله بن جابر الفيفي**	عضو اللجنة	عضو من خارج المجلس

مدير المراجعة الداخلية بالهيئة أمينٌ للجنة.

هذا ولكل لجنة من هاتين اللجنتين لائحتها التنفيذية التي توضح مهام كل لجنة على حدة، وترفع هاتان اللجنتان توصياتها فقط إلى مجلس الإدارة، ولا يصدر منهما قرارات، كما أن اجتماعات هاتين اللجنتين ليس لها عدد محدد، وإنما تُعقد حسب الحاجة للرفع إلى مجلس الإدارة.

الأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بالهيئة خلال عام 2022:

صدرت الأوامر التالية خلال العام المالي 2022م:

الأمر السامي		الموضوع
1	31720	خطة العمل المعدة لاستضافة مدينة الرياض لمعرض إكسبو الدولي 2030م.
2	33357	التوجيه الكريم بإحالة موضوع الخطة الإعلامية والاتصالية لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمرافق إلى اللجنة الإعلامية العليا.
3	33661	حث الجهات المنخفض أداؤها في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية على التقيد بالمعايير الخاصة بالمؤشر وإكمال المهام المنوطة بها.
4	38117	دراسة تذمر بعض أصحاب المنشآت التجارية من الغرامات التي تفرضها عليها الجهات الرقابية.
5	37937	رفع الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء لعام 1442/1441هـ (2020م) إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
6	37126	الموافقة على ما رآه مجلس الشؤون السياسية والأمنية لضوابط استخدام تقنيات المعلومات.
7	38702	طلب إبداء المرئيات حيال ما تضمنه قرار مجلس الشورى رقم (21/120) في 14-6-1443هـ بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442/1441هـ.
8	39416	مناسبة الخطة الإعلامية والاتصالية لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن.
9	39484	توجيه مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد خطة تفصيلية حتى نهاية عام 2025م تتضمن تقديرات لأعداد المواطنين في سن العمل، وحجم المشاركة الاقتصادية ومعدل البطالة بين السعوديين.
10	40147	التوجيه الكريم بإحالة برقية معالي الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء بشأن طلب التوجيه حيال كيفية معالجة مخالفة مواد نظام التعداد إلى مجلس الوزراء.

الأمر السامي		الموضوع
11	42445	الموافقة الكريمة على توجيه مجلس الوزراء للهيئة العامة للإحصاء بسرعة إنشاء منصة البيانات الاقتصادية، الصادر بشأنها الأمر السامي (55161) في 1443/9/24هـ على أن يسبق إنشاء المنصة التنسيق مع هيئة الحكومة الرقمية.
12	42510	برقية معالي رئيس مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء المرفق بها النسخة النهائية الموقعة لمشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للإحصاء في المملكة ومكتب الإحصاء الوطني البريطاني.
13	47273	التوجيه بدارسه حوكمة مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء.
14	48159	تطوير خطة لمعالجة ثغرات تقييم منهجيه احتساب أعداد الباحثين عن عمل خلال شهر من تاريخه.
15	47646	مراجعة سلة المستهلك وأوزانها النسبية من قبل الهيئة العامة للإحصاء أسوة بما حصل عندما تغيرت ضريبة القيمة المضافة إلى (15%) وتحدثت السلة حينها.
16	47623	الورقة المتعلقة بمعدل البطالة للسعوديين، وتوجيه الهيئة العامة للإحصاء بمتابعة المتغيرات المؤثرة على التوظيف والحراك الاقتصادي (مواسم وفعاليات) على أساس شهري.
17	49044	التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442/1441 هـ (2020م).
18	50404	إحالة التوجيه الكريم بشأن مناسبة القرار الصادر من اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المتضمن الموافقة على رأي وزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن تحديث ضريبة القيمة المضافة على القطاعات الاقتصادية.
19	50506	صورة قرار مجلس الوزراء رقم (451) القاضي باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام 1441/1440هـ.

	الأمر السامي	الموضوع
20	52458	تفويض معالي وزير المالية لتدبير وإضافة ما يلزم لتعزيز سيولة بند التعداد السكاني 2022م بمبلغ لا يتجاوز (411,334,237) ونقله إلى اعتماد البرنامج.
21	53338	طلب الديوان الملكي الإفادة عما تم بشأن الورقة المتعلقة بانخفاض مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمملكة في شهر ديسمبر 2021م.
22	52104	تغيير مصدر مؤشر مشاركة المرأة في سوق العمل ومعدل البطالة بين الشباب من البنك الدولي إلى الهيئة العامة للإحصاء.
23	54072	برقية الديوان الملكي المتضمن قرار مجلس الوزراء رقم (487) القاضي باستمرار الهيئة العامة للإحصاء في إجراءات التحول والتسكين لموظفيها على السلم الجديد.
24	54851	إحالة موضوع مشروع تفعيل الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية إلى مجلس الوزراء.
25	55200	التوجيه الكريم بالاستعجال في رفع التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442/1443هـ (2021م).
26	55926	إحالة برقية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء بشأن الورقة المتعلقة بانخفاض مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمملكة في شهر ديسمبر 2021م.
27	57499	بشأن وجود تباين كبير في حصر أعداد المعتمرين للأعوام السابقة بين الجهات والتوجيه الكريم بأن تقوم الهيئة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية بدارسة آلية محددة لحصر المعتمرين والعمل على تقليص ذلك التباين ورفع نتائج الدراسة خلال 30يومًا.
28	62463	إحالة برقية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط بشأن حوكمة مجلس إدارة الهيئة ودوره وتشكيله، ومدى الحاجة إلى وجود مجلس أو لجنة تختص بالجوانب الفنية.
29	64529	برقية إلحاقية بشأن طلب الاستعجال في رفع التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442 - 1443هـ.
30	64928	طلب الإفادة عما تم بتكليف هيئة الإحصاء بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة خلال ثلاثة أشهر لمعالجة أسباب التباين في الرصد الإحصائي لحركة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون حسب التوجيه الكريم.
31	65327	بشأن وجود تباين كبير في حصر عدد المعتمرين في الأعوام السابقة بين الجهات المعنية بذلك (وهذا القرار بخصوص موافقة الديوان الملكي على طلب الهيئة تمديد مدة رفع نتائج الدراسة 30 يومًا أخرى).
32	66881	إعادة مشروع تفعيل الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية والإفادة عما تم بالموضوع.
33	67577	الموافقة الكريمة لتشكيل لجنة من هيئة الإحصاء لمراجعة مسودة التقرير الذي ورد من إدارة الصحة والهجرة بالمكتب الإقليمي للمنظمة (الإمرو) إلى وزارة الصحة عن الصحة والهجرة لدول الإقليم.
34	72552	بشأن وجود تباين كبير في حصر عدد المعتمرين في الأعوام السابقة بين الجهات المعنية بذلك. وهذا القرار بخصوص إحالة برقية الهيئة العامة للإحصاء المرفق بها دراسة أسباب التباين في أعداد المعتمرين للعام 1442هـ إلى أمانة مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراء اللازم حيالها.
35	75190	التوجيه الكريم بقيام الهيئة العامة للإحصاء خلال 120 يوما باتخاذ ما يلزم نظاماً لتحديث الأوزان المستخدمة في سلة أسعار المستهلك وتحديث آلية جمع البيانات.
36	81319	الورقة المتعلقة بانخفاض مؤشر مديري المشتريات (PMI) للمملكة في شهر ديسمبر 2021م.
37	81262	الورقة المتعلقة بمعدل البطالة للسعوديين.
38	197	إنشاء منصة بيانات اقتصادية متكاملة، والإفادة بأن اللجنة العامة لمجلس الوزراء رأت إبلاغ الهيئة العامة للإحصاء بأنه سيتم إحاطة اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية بذلك.
39	1657	إحاطة الديوان الملكي للهيئة ببعث التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1442/1443هـ (2021م) إلى مجلس الشورى لاتخاذ اللازم.
40	3241	الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة ومكتب الإحصاءات الوطني ببريطانيا.
41	3908	برقية الديوان الملكي بشأن ما أوصت به اللجنة المُشَكَّلة بالأمر السامي رقم (34341) بشأن كثرة حوادث الحرائق في مدينة الرياض.

	الأمر السامي	الموضوع
42	4896	إعادة دراسة "استرداد ضريبة القيمة المضافة للسياح".
43	7464	تقرير عن مدى تقدم الجهات الحكومية في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الرقمية الإلكترونية للربع الثالث عام (2021م).
44	7533	التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (1441/1442هـ)، وتوجيه المجلس الهيئة العامة للإحصاء بالعمل على تطوير مؤشرات اقتصادية وتنموية تقدم صورة واضحة لتأثيرات جائحة كورونا وحجم التعافي منها، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
45	9194	التوجيه الكريم بإكمال اللازم بتطوير خطة عاجلة شاملة لمعالجة الثغرات المضمنة في دراستي تقييم منهجية احتساب أعداد الباحثين عن عمل ودلالاتها على معدلات البطالة في المملكة.
46	10055	طلب تمديد مدة رفع مشروع تفعيل الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية المحدث (120) يومًا من تاريخ صدور نظام الإحصاء.
47	44/1066	إجراء الربط الإلكتروني بين الهيئة العامة للإحصاء والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.
48	13844	تحديث التصنيف السعودي الموحد للمهن بما يتواءم مع الهيكل التنظيمي للرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
49	14599	إحالة محضر اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1208) لدراسة منهجية احتساب أعداد الباحثين عن عمل ودلالاتها على معدلات البطالة.
50	15993	التأكيد على الهيئة العامة للإحصاء بالاستمرار في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة- لاسيما وزارة المالية، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والهيئة العامة للتجارة الخارجية، ومكتب التوطين وميزان المدفوعات.
51	16484	التوصية بالقيام باستكمال دراسة حوكمة مجلس إدارة الهيئة.
52	16461	الموافقة على تعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء.
53	17731	قرار اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم(ق/ع/11/43).
54	21379	كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرفقة به المعاملة المشتملة على برقيه معالي وزير الاقتصاد ومشفوعها الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي (2020م).
55	23771	برقية الديوان الملكي بشأن برقية الهيئة رقم 138 في 1444/2/1هـ المرفق بها التقرير الربعي للربع الرابع من عام 2021م، والربع الأول من عام 2022م حيال مسح القوى العاملة.
56	27270	قيام الهيئة العامة للإحصاء باتخاذ ما يلزم نظاماً لتحديث الأوزان المستخدمة في سلة أسعار المستهلك، وكذلك تحديث آلية جمع البيانات.
57	27504	التوجيه الكريم بالموافقة على ما رآه مجلس الشؤون السياسية والأمنية بشأن كثرة حوادث الحريق في مدينة الرياض.
58	27765	رغبة الهيئة في استضافة الدورة الـ(12) للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي.
59	27607	التقرير السنوي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442/1443هـ (2021م) وطلب إبداء المرئيات حيال قرار مجلس الشورى.
60	31988	طلب الإفادة عما تم بشأن الأمر السامي رقم 21920 المتضمن الموافقة على عدد من الإصلاحات المتعلقة بأعداد الباحثين عن العمل.
61	33544	بشأن الموافقة على رغبة الهيئة في استضافة الدورة الـ(12) للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي خلال الربع الأخير من عام 2023م.
62	33281	إحالة الحساب الختامي للهيئة العامة للإحصاء للعام المالي 1442/1443هـ (2021م) إلى مجلس الوزراء.
63	34764	إحالة مرحلة النشر وإتاحة البيانات لمشروع التعداد بعد تحديثها إلى اللجنة الإعلامية العليا.
64	35465	برقية تعقيبية على برقية الديوان رقم 31988 بشأن الإفادة عما تم حيال تطبيق الإصلاحات الواردة في الأمر السامي رقم 21920 المتضمن الموافقة على عدد من الإصلاحات المتعلقة بأعداد الباحثين عن العمل، ودلالاتها على معدلات البطالة في المملكة.

الأمر السامي		الموضوع
65	36539	تكليف اللجنة الاستراتيجية للهيئة العامة للإحصاء بتزويد الفريق المركزي لخطة تنمية الناتج المحلي الإجمالي بشكل ربع سنوي بالبيانات الفعلية للناتج المحلي غير النفطي.
66	36911	إبلاغ الهيئة بأن اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية اتخذت توصيتها أنها أحاطت علماً بشأن معالجة أسباب التباين في الرصد الإحصائي لحركة التجارة البينية بين دول الخليج العربي.
67	38242	طلب استضافة الاجتماع الـ(48) لمجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في المملكة أثناء الربع الأخير من عام 2023م.
68	77646	نسخة للهيئة العامة للإحصاء من البرقية الموجهة إلى معالي نائب الأمين العام لمجلس الوزراء بشأن حصر متطلبات البيانات لبرامج تحقيق الرؤية، وتقديم خطة عمل لتوفيرها.
69	13231	برقية الديوان الملكي بشأن إحالة برقية معالي وزير الاقتصاد المرفق بها الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق الإدارية في المملكة للمدة (2010 - 2020م) إلى مجلس الشؤون السياسية والأمنية.
70	20092	برقية الديوان الملكي بشأن ما ورد من منظمة الصحة العالمية - إدارة الصحة والهجرة في المكتب الإقليمي للمنظمة (الإمرو) - من مسودة لتقارير دولية عن الصحة والهجرة لدول الإقليم من بينها المملكة.

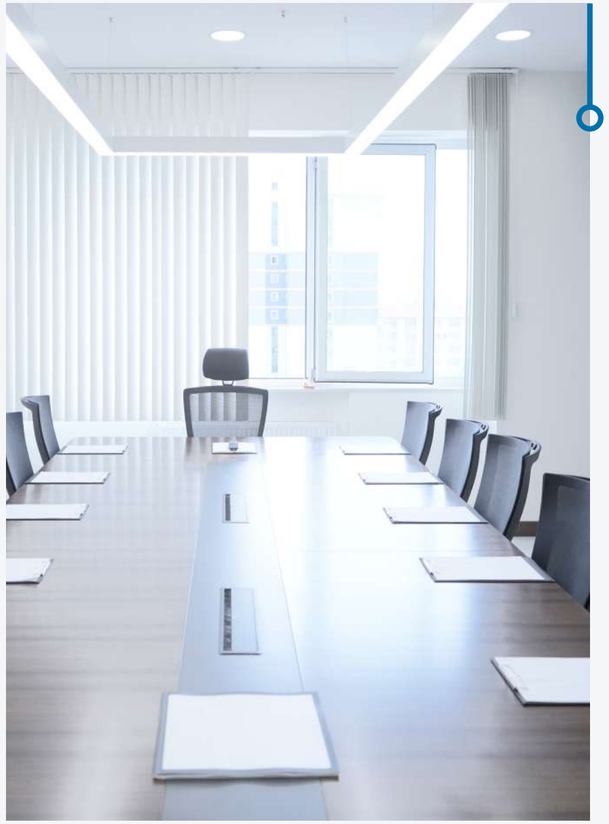

اجتماعات مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2022:

اجتمع مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء ثلاثة اجتماعات خلال عام 1444/1443هـ - 2022م وخرج بمجموعة من القرارات المنظّمة للعمل الإحصائي، من أبرزها ما يلي:

- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/2362 وتاريخ 1443/7/22هـ بالموافقة على «خطة إصلاحات مسح القوى العاملة ورفعها إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/4111 وتاريخ 1443/10/10هـ بالموافقة على «التقرير السنوي للهيئة لعام 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/4115 وتاريخ 1443/10/10هـ بالموافقة على «الحساب الختامي للهيئة للعام المالي 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/4113 وتاريخ 1443/10/10هـ بالموافقة على «تقرير مراجع الحسابات الخارجي للعام المالي 2021م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 43/2200/4114 وتاريخ 1443/10/10هـ بالموافقة على «صرف مكافأة الأداء السنوية لعدد 78 من منسوبي الهيئة الخاضعين لنظام العمل».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4655 وتاريخ 1443/11/12هـ بالموافقة على «استقالة مدير إدارة المراجعة الداخلية بالهيئة العامة للإحصاء الأستاذ/ عبد الرحمن بن خالد السلطان من منصب مدير إدارة المراجعة الداخلية بالهيئة وأمين لجنة المراجعة والمخاطر».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4774 وتاريخ 1443/11/15هـ بالموافقة على «تفويض معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء باستكمال إجراءات استقطاب وتعيين المرشح الدكتور/ فهد بن عبد الله الدوسري على منصب رئيس الهيئة العامة للإحصاء، وتحديد راتبه ومزاياه المالية الأخرى بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4831 وتاريخ 1443/11/19هـ بالموافقة على «إعفاء الدكتور/ كونراد بيسندورفر رئيس الهيئة العامة للإحصاء من منصبه».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4832 وتاريخ 1443/11/20هـ بالموافقة على «تعيين الدكتور/ فهد بن عبد الله الدوسري رئيساً للهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4833 وتاريخ 1443/11/20هـ بالموافقة على «تعيين الدكتور/ كونراد بيسندورفر مستشاراً لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5655 وتاريخ 1443/12/22هـ بالموافقة على «الأثر المالي لخطة التحول والبدء في إجراءات تسكين الموظفين».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5663 وتاريخ 1443/12/22هـ بالموافقة على «مشروع ميزانية الهيئة لعام 2023م».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 372 وتاريخ 1444/1/20هـ بالموافقة على «تعيين سعادة عضو مجلس الإدارة الدكتور/ فهد بن محمد التركي رئيساً للجنة المراجعة والمخاطر».
- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 1619 وتاريخ 1444/2/29هـ بالموافقة على «مقدار المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه».

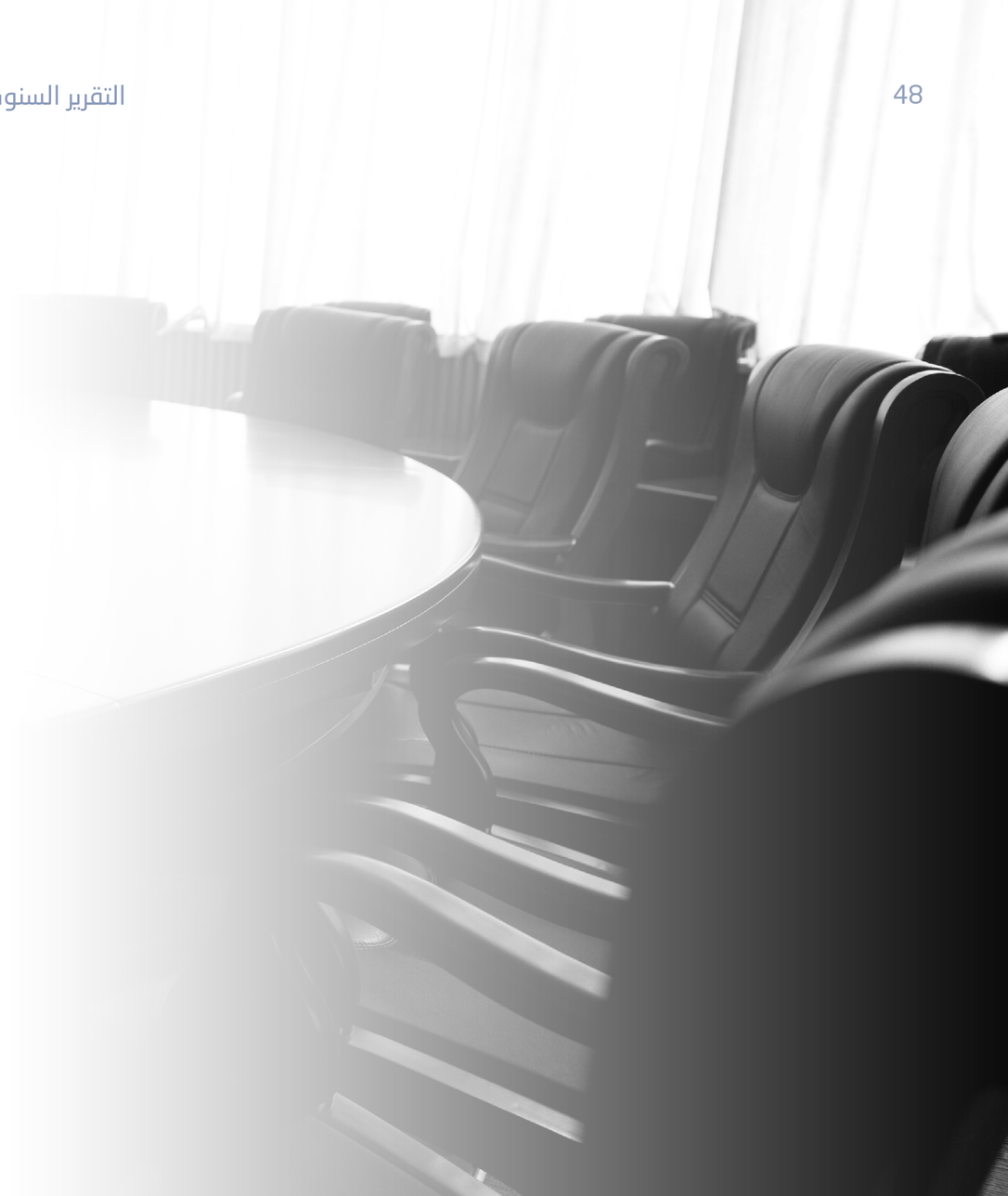

الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للإحصاء:

تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى تحقيق التكامل بين هيكلها التنظيمي وبين مبادرات ومشاريع التحول في كافة أنشطتها، مع مراعاة ما يستجد من تغيرات في تلك الأنشطة داخل الهيئة أو في المحيط الخارجي لها، وبناءً على ملاحظات سابقة لمجلس الشورى الموقّر على الهيكل التنظيمي للهيئة، وبناءً كذلك على عدد من المستجدات الأخرى تم رفع تصور عن تطوير الهيكل التنظيمي ليتناسب مع المرحلة الحالية من مراحل التحول الإحصائي، وقد تم اعتماده والعمل به، وفيما يلي الهيكل التنظيمي المعتمد حاليًا في الهيئة العامة للإحصاء من تاريخ 1 سبتمبر 2021م:

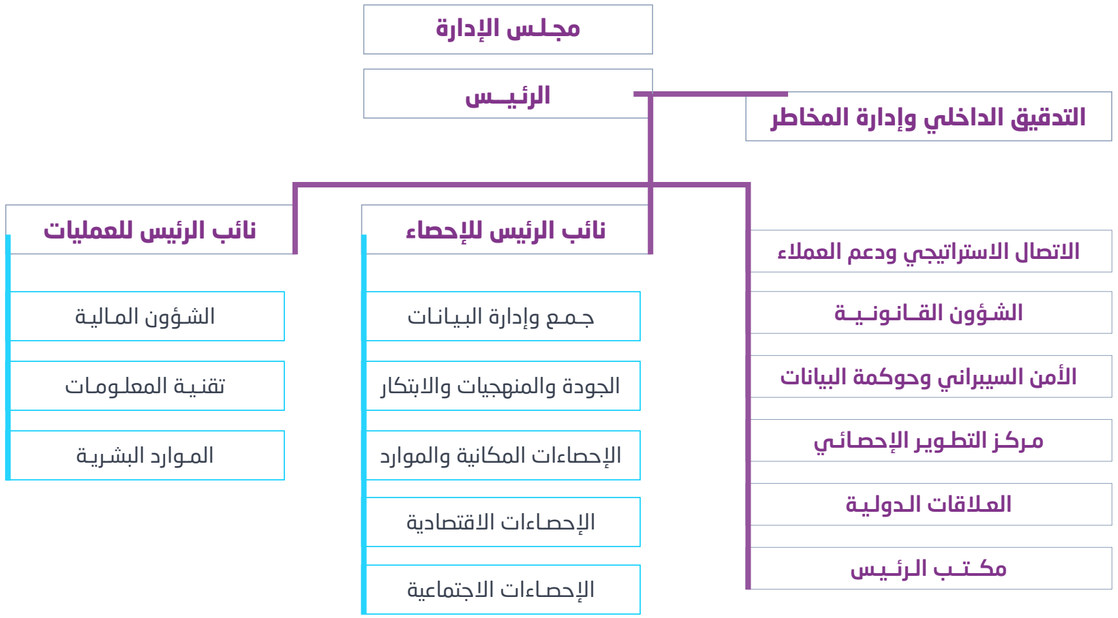

الفصل الثاني
الإنتاج الإحصائي

تمهيد:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء باستمرار على تطوير وزيادة أعمالها ومنتجاتها في المجالات الإحصائية الخمسة: الاجتماعية، والسكانية، والاقتصادية، والبيئية، والثقافية، تلبيةً للمتطلبات الإحصائية لمختلف فئات عملاء الهيئة من جهات حكومية، وقطاع خاص، وأكاديميين، وباحثين، وغيرهم.

وخلال عام 2022م عملت الهيئة على تنفيذ عددٍ من المسوح الميدانية والمنتجات الإحصائية؛ لدعم صنَّاع القرار وراسمي السياسات في المملكة بالبيانات الدقيقة الموثقة القائمة على جمع المعلومات ورصد المتغيرات في مختلف القطاعات، وتحديد درجة الالتزام برؤية المملكة 2030 ومبادراتها المختلفة، وقد نفَّذت الهيئة هذه المنتجات الإحصائية بما يحقق متطلبات العملاء ويتوافق مع المتطلبات الوطنية والإقليمية والمعايير الدولية.

وفيما يلي عرض مختصر لأبرز ما أصدرته الهيئة العامة للإحصاء من منتجات إحصائية خلال عام 2022م:

01

الإحصاءات الاجتماعية

إحصاءات السكان

الإسقاطات السكانية:

تعرف الإسقاطات السكانية بأنها تقديرات مستقبلية لحجم السكان الإجمالي وتوزيعهم العمري والنوعي بالاعتماد على نتائج تعداد السكان والمساكن، وعلى افتراضات معينة لمستقبل اتجاه معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، وقد تم خلال عام 2022م إعداد ونشر التقديرات السكانية في المملكة لعام 2021م حسب التركيب النوعي والتوزيع العمري والجغرافي للسكان بالاستعانة بالسجلات الإدارية للولادات والوفيات والهجرة.

وسيصدر تقرير الإسقاطات السكانية «بالاستناد إلى بيانات تعداد السعودية 2022م» وهي تقديرات مستقبلية للسكان من حيث الحجم وتوزيعهم حسب العمر والجنس والتوزيع الجغرافي، والتي تعد بدورها نقطة البداية للإسقاطات القطاعية الأخرى، وتتزايد أهمية توفير البيانات المستقبلية عن السكان، مع تزايد الطلب عليها من قبل صناع القرار وواضعي السياسات السكانية.

الأهداف:

- استخدام هذه البيانات لأغراض رسم السياسات والخطط المستقبلية للجهات المستفيدة، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.
- إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين بمجال الإسقاطات السكانية (محلياً، وإقليمياً، ودولياً).

المنهجية:

تقوم الإسقاطات السكانية للمملكة العربية السعودية على أربعة أسس هي:

1. توزيع السكان حسب فئات العمر والجنسية والجنس في سنة بداية الإسقاطات، وهي سنة إجراء آخر تعداد سكاني في المملكة (2022م) بعد معالجة البيانات.

2. فروض عن المستوى والنمط العمري للخصوبة خلال فترة الإسقاط.
3. فروض عن المستوى والنمط العمري للوفيات خلال فترة الإسقاط.
4. فروض عن المستوى والنمط العمري لصافي الهجرة الدولية خلال فترة الإسقاط.

مصادر البيانات:

تعتمد الإسقاطات والتقديرات السكانية على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمسوح الديموغرافية والسجلات الإدارية.

أهم النتائج:

كما في الرسوم البيانية:

الهرم السكاني **لإجمالي السكان عام 2021**

الهرم السكاني **للسكان السعوديين عام 2021**

جدول مقارنة النتائج بين آخر سنتين:

التركيبة السكانية للملكة العربية السعودية - بيانات تقديرية لعامي (2020-2021م):

المؤشر	عام 2020م	عام 2020م
إجمالي عدد السكان	35.013.414	34,110,821
عدد السكان السعوديين	21,430,128	21,690,648
عدد السكان السعوديين للفئة العمرية (15-34)	7,865,250	7,864,757
نسبة السكان السعوديين للفئة العمرية (15-34) إلى جملة السكان السعوديين في سن العمل (15سنة فأكثر)	52.66	51.87
معدل النمو	2.30	-2.61
نسبة الإعالة لجملة السكان	38.20	38.97
نسبة الإعالة للسكان السعوديين	52.70	52.63

مشروع تعداد السعودية 2022م

صدر الأمر السامي رقم (6409) في تاريخ 1443/01/30هـ (الموافق 7 سبتمبر 2021م) بتكليف الهيئة العامة للإحصاء بالقيام بأعمال التعداد العام للسكان والمساكن الذي يُعدُّ مشروعًا وطنيًا يخدم كافة شرائح المجتمع، كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقَّر رقم (44300703) في تاريخ 1443/01/30هـ (الموافق 7 سبتمبر 2021م) بالموافقة على أن يكون مساء يوم الإثنين ليلة الثلاثاء 8 شوال 1443 هـ الموافق (9 مايو 2020) هو ليلة الإسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن لعام (1443هـ) (2022م).

تعريف عام لمصطلح التعداد العام للسكان والمساكن:

التعداد هو العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالسكان الموجودين على قيد الحياة في بلد محدد، وزمن معين، وهذا يعني أن يعد كل فرد من الأفراد الموجودين على قيد الحياة داخل حدود بلد معين، في لحظة وتاريخ معين، ويتم تسجيل خصائصه الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ إسنادها الزمني المحدد لكل منها، منفصلة عن خصائص غيره من أفراد الأسرة، وتتضمن عملية العد أيضاً جمع وتجهيز وتبويب وتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية التي تصور خصائص المنشآت التي تزاول نشاطاً اقتصادياً معيناً خلال فترة زمنية محددة على مستوى المملكة.

تنويه مهم:

التعريف السابق هو تعريف ومفهوم اصطلاحي لـ (مصطلح التعداد العام للسكان والمساكن) وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن نوع التعداد المستخدم في مشروع (تعداد السعودية 2022م) يعتمد على التعداد النظري، وهو ما يختلف عن التعدادات السابقة التي تمت في المملكة في السابق، حيث يعد كل فرد على قيد الحياة في بلد محدد وزمن معين حسب مكان إقامته المعتاد. كما تم حصر جميع الوحدات العقارية السكنية وغير السكنية دون تحديد أنشطتها الاقتصادية.

أهمية مشروع (تعداد السعودية 2022):

يهدف مشروع تعداد السعودية 2022 إلى توفير البيانات والمتطلبات الأساسية للدولة والجهات المعنية التي تخص كافة الأفراد داخل حدود المملكة العربية السعودية والتي تتطلبها عمليات اتخاذ القرار؛ ولذا يعد تعداد السعودية 2022 من أهم الممكِّنات لتحقيق رؤية المملكة 2030. وقد صُمِّم التعداد ليوفر معلومات كاملة ودقيقة عن عدد السكان والمساكن في جميع مناطق المملكة، وبعد الانتهاء من التعداد سيتم توفير البيانات الاحصائية وجعلها متاحة للعامة ولكافة القطاعات الحكومية والخاصة.

أهم الأعمال الحكومية التي تستند إلى مخرجات التعداد:

- تطوير السياسات الحكومية المختلفة (مثال: السياسات المتعلقة بالإنفاق وسياسات الاستثمار، وتوزيع السكان والمساكن).
- تخطيط وتطوير الخدمات العامة والبرامج التنموية (مثال: التعليم والصحة والنقل العام)
- تطوير المخططات العمرانية الحضرية للمدن.
- تخصيص الميزانيات بين المناطق الإدارية بناء على الاحتياجات.

جهود الهيئة في مشروع (تعداد السعودية 2022):

في إطار تطوير العمليات المرتبطة بمشروع (تعداد السعودية 2022) تم استخدام أحدث طرق جمع البيانات؛ وتسهيلًا على جميع الأسر تم إطلاق خدمة «العد الذاتي» عبر شبكة الإنترنت ليقوم ربُّ الأسرة باستيفاء بيانات أسرته إلكترونيًّا من خلال تعبئة استمارة التعداد إلكترونيًّا عبر موقعه على الإنترنت دون زيارة الباحث الميداني، وهو أسلوب يُستخدم لأول مرة في المملكة لتقديم خدمة نوعية لجميع الأسر (من السعوديين وغير السعوديين)، وبعدٌّ إضافة جديدة لتسهيل استيفاء البيانات وضمان الحفاظ على سريتها.

مرحلة العد الميداني:

انطلق تعداد السعودية 2022 في موعده المحدد، وبدأت مرحلة العد الميداني الفعلي في مساء يوم الإثنين ليلة الثلاثاء 8 شوال 1443 هـ الموافق (9 مايو 2020م) وتم تدشين هذه المرحلة بمشاركة وحضور أصحاب المعالي والسعادة من القطاع الحكومي وقيادات الهيئة وممثلي الإعلام. وعقب الانطلاق الرسمي لمشروع التعداد باشرت فرق العد الميداني عملها في جميع المدن والقرى والهجّر وفق برنامج زمني محدد، كما أتاحت الهيئة العد الذاتي وتعبئة استبانة التعداد إلكترونيًّا، وأنشأت أكشاكًا للعد في الأماكن المزدحمة مثل مراكز التسوق المركزية، ووفرت فيها الكثير من العاملين في التعداد المدربين - كان معظمهم من النساء - لتقديم أية معلومات يحتاجها الجمهور عن التعداد، وكذلك المساعدة في إجراء العد الذاتي، وكان لهذه الأكشاك دور في زيادة وعي الناس بأهمية التعداد وضرورة المشاركة فيه.

كما وفرت الهيئة للتعداد باحثين مساعدين يتحدثون بلغات الشرائح المستهدفة بالعد، وابتكرت الهيئة عدة حلول لعد الأسر التي لا تتحدث اللغة العربية في المناطق التي تتركز بها هذه الأسر (مثل مناطق المتحدثين باللغة الهندية)، وبالنسبة للناطقين باللغة الإنجليزية فقد وظفت الهيئة باحثين ميدانيين سعوديين يتحدثون الإنجليزية للقيام بعد وحصر هؤلاء، أما بالنسبة للأسر التي لا تتحدث العربية ولا الإنجليزية فقد استعانت الهيئة بعاملين مساعدين في التعداد من الأجانب الناطقين بلغات المستهدفين بالعد، وقد تم الاستعانة بنحو 1000عامل مساعد لحصر وعد هذه الشرائح.

العاملون في تعداد السعودية 2022:

تطلب تنفيذ مشروع التعداد والقيام بالعد الميداني في جميع مناطق المملكة مشاركة عشرات الآلاف من الكوادر البشرية العاملة في التعداد (من الباحثين الميدانيين، والمشرفين، والمفتشين)، كما شارك أشخاص آخرون بدوام جزئي (أغلبهم من منسوبي وزارة التربية والتعليم)، إضافة إلى عدد من منسوبي الهيئة العامة للإحصاء ممن يعملون منتدبين مؤقتًا في مشروع التعداد: (باحثين ميدانيين، وموظفين مكتبيين، ومشرفين، ومفتشين، ومراجعي جودة) وبلغ إجمالي العدد الكلي للكوادر

البشرية التي شاركت في تنفيذ مرحلة العد الميداني (38121) فردًا، من بينهم (4622) باحثة.

وقد تطلب الأمر جهودًا كبيرة لتدريب هؤلاء العاملين في التعداد على الأدوات والتقنيات والأساليب الحديثة المستخدمة في مشروع (تعداد السعودية 2022) وقد وُضع نموذج التدريب مع مراعاة المعايير الدولية، وشكّلت الهيئة العامة للإحصاء فرقًا متعددة لتنفيذ العمليات التشغيلية لمشروع التعداد في كل منطقة من مناطق تنفيذ العد الميداني للسكان، وذلك على النحو التالي:

العاملون في العد الميداني (الباحثون الميدانيون، والمشرفون، والمفتشون): وقد أدار هذا الفريق جميع عمليات عد السكان الميدانية حيث قام العاملون في التعداد - أي الباحثون الميدانيون من الذكور والإناث - بزيارة السكان لإجراء عمليات الحصر والعد الميداني، كما قام المشرفون والمفتشون بزيارات ميدانية للتحقق من صحة البيانات.

هذا وقد تم توفير الدعم للعاملين المساعدين في التعداد ممن يتحدثون لغات أجنبية؛ وذلك لتسهيل عملة عد وحصر أعداد الأسر التي تتحدث اللغات الأخرى غير العربية والإنجليزية، مثل: (الفرنسية، والهندية، والأردية، والبنغالية، والتاغالوغية).

والمشرفون هم المسؤولون عن مراقبة التقدم المُحرز في عمليات العد الميداني والتحقق من صحة الإجابات المقدمة للباحث الميداني، ودقة البيانات التي يتم جمعها.

فريق ضمان جودة بيانات التعداد:

يقوم هذا الفريق بالتأكد من جودة عمليات ومخرجات التعداد، وقد تم الاضطلاع بهذا الدور على نحو كامل خلال مراحل جمع البيانات ومعالجتها، حيث عمل فريق ضمان الجودة المركزية كمركز قيادة لـ (تعداد السعودية 2022)، وتولى هذا الفريق مجموعة من المهام، بما في ذلك التخطيط التشغيلي التكراري، ومهمة الحفاظ على جودة البيانات، وتحديث البيانات حول التقدم المُحرز.

مركز الاتصال العام:

أجاب هذا الفريق عن استفسارات الجمهور وقدم المساعدة في استكمال التعداد، وقام المركز أيضا بإجراء مكالمات متابعة لتشجيع زيادة المشاركة والمساعدة في الوصول إلى معدلات الإنجاز المستهدفة، وخضعت تقديرات العاملين في مركز الاتصال للاختبار أثناء المرحلة التجريبية، على أن تجري زيادة العدد الإجمالي للعاملين في التعداد بناء على نسبة السكان في كل منطقة.

دور مركز الاتصال الإعلامي في مشروع التعداد:

أنشئ مركز الاتصال الإعلامي للترويج لمشروع التعداد العام للسكان والمسكان، وكان من أهم أدواره:

- تعزيز تجربة العد الذاتي.
- المساعدة في حل الاستفسارات المتعلقة باستمارة التعداد.
- تشجيع المواطنين والمقيمين على المشاركة من خلال العد الذاتي.
- إبراز المشاكل التشغيلية والتقنية لأصحاب المصلحة الداخليين.

خدمة العملاء والتعداد:

كان لخدمة العملاء دور مهم في دعم عمليات (تعداد السعودية 2022) وتحسين تجربة العملاء، وزيادة المشاركة في العد الذاتي، وضمان نجاح مشروع التعداد بإجمالي 44 مليون حالة دعم ومساندة في التعداد من خلال قنوات الاتصال المختلفة سواء عبر الرسائل أو الرد على الاستفسارات، وذلك كما يلي: تعزيز تجربة العد الذاتي.

الرسائل النصية	القنوات الإلكترونية
43,000,000 رسالة	56,000 استفسار
المكالمات الصادرة	**المكالمات الواردة**
800,000 مكالمة	179,000 مكالمة

معالجة بيانات تعداد السعودية 2022:

بعد جمع البيانات الخام خضعت البيانات التي تم جمعها لمراجعة فريق ضمان الجودة المركزية التابع للهيئة لضمان جودة عمليات ومخرجات التعداد، وقد فعَّل فريق الإشراف على تنفيذ التعداد عملية التحقُّق من جودة البيانات بشكل كامل خلال مراحل جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، وتم الاستعانة في ذلك بالكثير من الأدوات التقنية والإحصائية المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، وما تزال عمليات معالجة البيانات جارية على قدم وساق - أثناء كتابة هذا التقرير - لضمان الخروج بنتائج دقيقة لهذا المشروع الوطني المهم؛ نظرًا لما له من دورٍ كبيرٍ ومهم في دعم خطط التنمية.

أثر نتائج تعداد السعودية 2022 على التنمية في المملكة:

يُعد (تعداد السعودية 2022) مشروعًا وطنياً سوف يساهم في تحقيق مستهدفات التنمية الوطنية في ضوء رؤية السعودية 2030، وسوف يترتب على نتائج التعداد آثار مهمة، وسيكون لها انعكاسات كبيرة على خطط التنمية الوطنية في جميع المجالات في المملكة خلال السنوات العشر القادمة، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي ستوفِّرها نتائج التعداد لراسمي السياسات وصنَّاع القرار في جميع الجهات الحكومية والقطاعين الحكومي والخاص، وسوف يساعد ذلك في وضع خطط تنموية تدعم برامج الرؤية ومبادراتها الطموحة.

إحصاءات المساكن

تم العمل خلال عام 2022م على التخطيط لإصدار تقرير إحصاءات المساكن 2023م والذي يحتوي على بيانات من المسوح الأسرية «مسح المساكن» التي تجريها الهيئة العامة للإحصاء، ومن إحصاءات السجلات الإدارية لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، يتضمن إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب العديد من المتغيرات إضافة إلى المؤشرات التنموية لقطاع الإسكان.

الأهداف:

- حساب مؤشرات التملك.
- توفير إحصاءات عن المساكن المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
- توفير إحصاءات تقديرية عن عدد الأسر ومتوسط عدد أفراد الأسرة.
- توفير إحصاءات عن عدد المستفيدين من عقود الدعم السكني.

أهم المؤشرات:

1. نسبة امتلاك مسكن للأسر حسب عدد من المتغيرات.
2. نسبة امتلاك مسكن مسلح للأسر حسب عدد من المتغيرات.
3. نسبة المساكن المشغولة بأسر المملوكة حسب عدد من المتغيرات.
4. نسبة المساكن المسلحة المشغولة بأسر المملوكة حسب عدد من المتغيرات.
5. نسبة المساكن المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
6. نسبة المساكن المسلحة المشغولة بأسر حسب عدد من المتغيرات.
7. نسبة المساكن المشغولة بأسر المستأجرة حسب عدد من المتغيرات.
8. نسبة المساكن المسلحة المشغولة بأسر المستأجرة حسب عدد من المتغيرات.
9. عدد المستفيدين من عقود الدعم السكني حسب عدد من المتغيرات.

إحصاءات العدل والسلامة

المهام التشغيلية:

- دراسة الاحتياجات والفجوات الإحصائية في مجالات العدل والسلامة.
- اعتماد التصنيفات ومتغيرات التفصيل الفرعية في مجالات العدل والسلامة.
- تأسيس قاعدة بيانات إحصائية في مجالات العدل والسلامة من خلال التكامل مع الجهات الوطنية المالكة للبيانات.
- إعداد المسوح الوطنية في مجالات العدل والسلامة، مع التطوير المستمر بما يتوافق مع التوصيات الدولية.
- التنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتغذية المؤشرات الدولية في مجالات العدل والسلامة.
- إعداد حوكمة مع الجهات الوطنية المالكة للبيانات لتطوير مؤشرات العدل والسلامة، وتعزيز مكانة المملكة في المؤشرات الدولية.
- توثيق معايير جودة المنتجات الإحصائية لمجالات العدل والسلامة.
- مناقشة التحسينات مع أصحاب المصلحة بهدف وضع التوصيات على إحصاءات مجالات العدل والسلامة.
- أي مهمة أخرى تكلف بها في مجال اختصاصها.

العملاء الرئيسيون:

- وزارة الداخلية
- وزارة العدل
- النيابة العامة
- رئاسة أمن الدولة
- برنامج جودة الحياة
- هيئة حقوق الانسان
- البنك المركزي
- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أبرز مشاريع إحصاءات العدل والسلامة خلال عام 2023/2022م:

مسح العنف:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• التعرف على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لضحايا العنف. • قياس معدلات انتشار العنف بمختلف أنواعه (الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي). • تغذية المؤشرات الدولية ذات الصلة.	• نسبة ضحايا العنف الذين تعرضوا للعنف الجسدي، أو النفسي، أو الجنسي، أو الاقتصادي في الأشهر الاثني عشر الماضية. • نسبة ضحايا العنف في الأشهر الاثني عشر الماضية الذين أبلغوا السلطات عند تعرضهم للإيذاء. • نسبة الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها.

مسح إحصاءات الجرائم:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• التعرف على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لضحايا الجريمة ومرتكبي الجريمة وخصائص الجريمة ذاتها. • دعم الجهات المعنية في توفير البيانات التي تحدد عوامل زيادة احتمال خطر الوقوع كضحية أو ارتكاب الجريمة. • تغذية المؤشرات الدولية ذات الصلة.	• نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها. (الخوف من الجريمة). • عدد ضحايا القتل العمد لكل (100000) نسمة، حسب العمر والجنس. • عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل (100000) نسمة، حسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال. • نسبة الحياة البرية التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع. • المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء حسب الجنس. • نسبة ما تم ضبطه من أسلحة، وما تم تقييده واقتفاء أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وفقاً للمعايير الدولية والصكوك القانونية من إجمالي قضايا الأسلحة.

مسح إحصاءات المخدرات:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• التعرف على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمتعاطين. • إدراك أي العوامل يزيد من احتمال خطر الوقوع كضحية لتعاطي المخدرات. • دعم الجهات المعنية وصناع القرار في توفير البيانات اللازمة للحد من هذه الظاهرة. • توفير تغذية راجعة لمؤسسات المجتمع المدني في نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمتعاطين الذين أقلعوا عن التعاطي. • تغذية المؤشرات الدولية ذات الصلة.	• نسبة السكان الذين يتعاطون المخدرات في الأشهر الاثني عشر الماضية. • نسبة السكان الذين يتعاطون المخدرات في الأشهر الاثني عشر الماضية الذين تلقوا العلاج (نطاق تغطية التدخلات العلاجية أو الخدمات الدوائية والنفسانية أو خدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة). • التوزيع النسبي لمتعاطي المخدرات حسب الأمراض الناتجة. • نسبة الوفيات الناتجة عن تعاطي المخدرات.

إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع

المهام التشغيلية:

- تنفيذ العمل الإحصائي المختص بإدارة النوع والتنوع الاجتماعي.
- تطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها والتي تتضمن منهجية العمل الإحصائي، وتصميم وتنفيذ المسوح، وإجراء الدراسات والبحوث، وتحليل البيانات والمعلومات، وكافة أعمال التوثيق والحفظ للمعلومات والبيانات.
- إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح والبحوث المختصة بإدارة النوع والتنوع الاجتماعي ونشرها.
- التنسيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتغذية المؤشرات الدولية في مجالات النوع الاجتماعي والتنوع.
- تزويد الجهات العامة والأفراد والهيئات الدولية بالإحصاءات الرسمية، وفق الإجراءات النظامية.
- مناقشة التحسينات مع أصحاب المصلحة بهدف وضع التوصيات على إحصاءات مجالات النوع الاجتماعي والتنوع.
- أي مهمة أخرى تكلف بها في مجال اختصاصها.

العملاء الرئيسيون:

- مجلس شؤون الأسرة
- هيئة حقوق الانسان
- برنامج جودة الحياة
- هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة
- مركز التوازن بين الجنسين (معهد الإدارة)
- وزارة العدل
- UN Women
- ESCWA
- مرصد المرأة

مشاريع إحصاءات النوع الاجتماعي والتنوع خلال عام2022:

مسح ذوي الإعاقة:

نبذة عن المسح:

مسح ذوي الإعاقة هو أحد المسوح الاجتماعية، ويُعْنَى بإعطاء صورة عن مدى انتشار صعوبات ذوي الإعاقة في المملكة، وفئات هذه الصعوبات من حيث درجة شدتها والانتشار بين أفراد المجتمع، والتي تساعد في تقييم أثر السياسات المتعلقة

بالإعاقة ومنها المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورصد تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي.

حيث تهدف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة بإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم. ولتحقيق هذا الهدف، يجب ترسيخ فهم نطاق انتشار الإعاقة، وكيفية توزيع الإعاقة بين السكان لقياس الاختلافات في معدلات الإعاقة حسب الجنس والعمر أو غيرها من الخصائص.

أهداف المسح:

- توفير بيانات عن السكان ذوي الإعاقة في المملكة من حيث مستوياتها وأنواعها وأسبابها، والخصائص الاجتماعية والديموغرافية، والتوزيع الجغرافي.
- الوصول لمؤشرات واقعية حول انتشار الصعوبة، وخصائصها، ومستوى الصعوبات التي يوجهونها.
- توفير بيانات حسب الصعوبات للأفراد ذوي الإعاقة الوحيدة والمتعددة.
- إنتاج إحصاءات صحية أساسية تلبي احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي.
- التعرف على الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة وطبيعتها، وبما يمكن الجهات المهتمة بهذا القطاع من وضع أولوياتها ورسم سياساتها.
- توفير البيانات والمؤشرات دورياً لقياس التغير مع مرور الزمن، وإجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية.

نشرة الزواج والطلاق:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات محدثة وشاملة تتعلق بالزواج والطلاق في المملكة العربية السعودية. • إيجاد قاعدة بيانات يمكن استخدامها كأساس موثوق به في تزويد المهتمين والمختصين في مجال إحصاءات الزواج والطلاق (محليا وإقليميا، ودوليا) • استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنة المحلية والإقليمية والدولية.	• قياس عقود الزواج شهريًا ومناطقياً. • قياس معدل انتشار الطلاق للسكان حسب: (المنطقة - والفئة العمرية - ومتوسط الدخل الشهري - وأعلى تحصيل علمي - والمهنة - ومدة الزواج - وسبب الطلاق من وجهة نظر الزوجين - وعدد الأبناء). • عدد حالات الفرقة بين الزوجين بعد الدخول، وعدد حالات الطلاق البائن.

تقرير المرأة:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• يهدف التقرير لإبراز وضع المرأة (15 سنة فأكثر) في المملكة بصفة عامة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والثقافية ...). حيث يهدف المنتج لتوفير بيانات وإحصاءات عن وضع المرأة في المملكة العربية السعودية، مستمدة من بيانات المسوح والبيانات السجلية، وتوفير بيانات عن حجم مشاركة المرأة في المجتمع ومساهمتها في التنمية، وإبراز جهود الحكومة في تمكين المرأة من خلال الأرقام دعماً لـ (رؤية المملكة 2030).	• المؤشرات الديموغرافية للمرأة السعودية. • حالة المرأة السعودية في التعليم. • حالة المرأة السعودية في العمل. • صحة المرأة السعودية. • التملك والدخل.

تقرير الشباب:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• يستعرض التقرير واقع الشباب السعودي وإنجازاتهم المتنامية، ويبرز أدوارهم في التنمية والتي تشمل التعليم والاقتصاد والحياة الاجتماعية. • حيث يهدف المنتج لتوفير بيانات وإحصاءات عن وضع الشباب في المملكة العربية السعودية، مستمدة من بيانات المسوح والبيانات السجلية. وتوفير بيانات حول اهتمامات الشباب الحديثة، ودورهم في التنمية.	• الانتهاء من خطة عمل عام 2022م لنشر التقرير في عام 2023م. • تم إجراء بحوث حول مؤشرات الشباب وأفضل الممارسات الدولية. • تم العمل على ملف الشباب واستخراج أهم المؤشرات التي سيحتويها التقرير القادم. • طلب البيانات السجلية من الجهات المختلفة، ومن داخل الهيئة. • وصول بعض البيانات السجلية المطلوبة.

تقرير الأسرة:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• يوضح التقرير المؤشرات الرئيسة لحياة الأسر الحديثة، حيث يبرز أهم المؤشرات والإحصاءات الخاصة بالأسرة السعودية مثل: (هيكل الأسرة والتغيرات في العلاقات بين الوالدين والأب والأطفال، وصحة الأسرة ومعدلات الخصوبة، وحجم مسكن الأسرة، والمستوى التعليمي للأسرة، وغيرها من المؤشرات). حيث يهدف التقرير لتوفير بيانات تفصيلية عن الأسر في المملكة العربية السعودية، مستمدة من بيانات المسوح والبيانات السجلية، وإجراء مقارنات بين أحجام الأسر على مدى سلاسل زمنية، بحسب توفر البيانات، كذلك من أهم الأهداف الجهود المقدمة للدعم السكني للأسر من خلال الأرقام والإحصائيات، دعماً لرؤية المملكة 2030م.	• الانتهاء من خطة عمل عام 2022م لنشر التقرير في عام 2023م. • تم إجراء بحوث حول المؤشرات الأسرية وأفضل الممارسات الدولية. • تم العمل على ملف الأسرة واستخراج أهم المؤشرات التي سيحتويها التقرير القادم، وهي مؤشرات متنوعة ما بين اجتماعية، واقتصادية، وبيئية، وتقنية. • تم تحديد مصدر بيانات كل مؤشر. • ربط مؤشرات التنمية المستدامة التي تخدم الأسر وحصرها من بين المؤشرات التي سيتم تضمينها في التقرير. • طلب البيانات السجلية من الجهات المختلفة، ومن داخل الهيئة.

إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه

تعد مؤشرات التعليم والثقافة والترفيه من أهم المقاييس الإحصائية المستخدمة في التعرُّف على خصائص السكان التعليمية والثقافية والترفيهية، وتعمل هذه المؤشرات على دعم صانعي السياسات ومتخذي القرار في المملكة لمتابعة وتحسين مخرجات قطاعات التعليم والثقافة والترفيه واستدامة وضمان كفاءة عملها بشكل منتظم وفعَّال، ورصد أوجه التطور المحققة في تلك القطاعات. ومن المعلوم أن توفير مؤشرات وطنية تتسق مع المعايير الدولية يمكِّن راسمي السياسات محليا ودوليا من المقارنة بين الدول والاستفادة من تجاربها الناجحة، ومن جهة أخرى فسوف تدعم هذه البيانات والمؤشرات المستثمرين (من جهة دراسة جدوى استثماراتهم في قطاعات التعليم والثقافة والترفيه بالمملكة).

وتسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى إنتاج إحصاءات دقيقة على مستوى مجالات التعليم والثقافة والترفيه تتسق مع مستهدفات الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والدولية، وتسهم في تتبع ورصد المنجزات المحققة على صعيد تلك الأهداف.

الأهداف:

- إصدار إحصاءات ذات جودة عالية تلبي احتياجات المستفيدين على المستويين الوطني والدولي في مجالات التعليم والثقافة والترفيه.
- تسهيل استخدام ومشاركة المؤشرات والإحصاءات التعليمية والثقافية والترفيهية القابلة للمقارنة للمستفيدين على الصعيدين الوطني والدولي لدعم السياسات وصنع القرار، وتعزيز الشراكة بين مختلف الجهات في مجالات التعليم والثقافة والترفيه.
- تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في قطاعات التعليم والثقافة والترفيه داخل وخارج المملكة.
- الالتزام بالمعايير والتصنيفات الدولية في مجال إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه.

المشاريع القائمة في إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه:

المجال	المشروع	نسبة الإنجاز
إحصاءات التعليم والتدريب	دليل المؤشرات التعليمية.	100%
	تطوير مسح التعليم والتدريب للسكان (15 سنة فأكثر).	70%
	تطوير تقرير إحصاءات التعليم والتدريب.	50%
إحصاءات الثقافة والترفيه	إطار الإحصاءات الثقافية.	100%
	تطوير مسح الثقافة والترفيه.	80%
	تطوير تقرير إحصاءات الثقافة.	60%
	تطوير تقرير إحصاءات الترفيه.	30%

بلغ إجمالي عدد المؤشرات التعليمية 201 مؤشراً، وتم تصنيف 96 مؤشرًا ضمن المؤشرات المنتجة من السجلات الإدارية، وفي المقابل صُنف 105 مؤشرات ضمن نطاق المسوح الإحصائية كمصدر أساسي لتلك المؤشرات، كما جرى التنسيق مع بعض الإدارات المعنية في الهيئة للتأكد من توفر معايير حساب بعض المؤشرات ذات العلاقة بالتعليم والتي تجمع عن طريق مسوح أخرى لمنع الازدواجية، وضمان توافق الجهود وتناسقها. وعلى صعيد مؤشرات الثقافة والترفيه فالعمل يجري حالياً على قدم وساق للانتهاء من جمع تلك المؤشرات.

المنتجات الجديدة في إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه:

نتج عن الجهود المبذولة في إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه تحديد 5 منتجات رئيسة في مجالات التعليم والثقافة والترفيه يُستهدف تحقيقها خلال الفترة القادمة، وتتمثل هذه المنتجات فيما يلي:

المسوح الإحصائية	مسح التعليم والتدريب للبالغين (15 سنة فأكثر)	السجلات الإدارية: تقرير مؤشرات التعليم والتدريب
	مسح الثقافة والترفيه	السجلات الإدارية: تقرير مؤشرات الثقافة
		السجلات الإدارية: تقرير مؤشرات الترفيه

إحصاءات الصحة والرياضة

تعد إحصاءات الصحة والرياضة أحد أهم الإحصاءات اللازمة للتخطيط التنموي في المجالات الصحية والاجتماعية والرياضية وتكمن أهمية تلك الإحصاءات في أنها توفر بيانات تفصيلية عن الظواهر الصحية والاجتماعية للمخططين وراسمي السياسات الصحية في الدولة، وبالتالي إمكانية توفير المتطلبات الأساسية من البيانات المتعلقة بالصحة والرياضة على المستويين الدولي والإقليمي والمحلي، والمساهمة في توفير متطلبات رؤية المملكة 2030م في مجال المؤشرات الصحية، والمؤشرات الرياضية، ومؤشرات التنمية المستدامة، ومتطلبات منظمة الصحة العالمية..

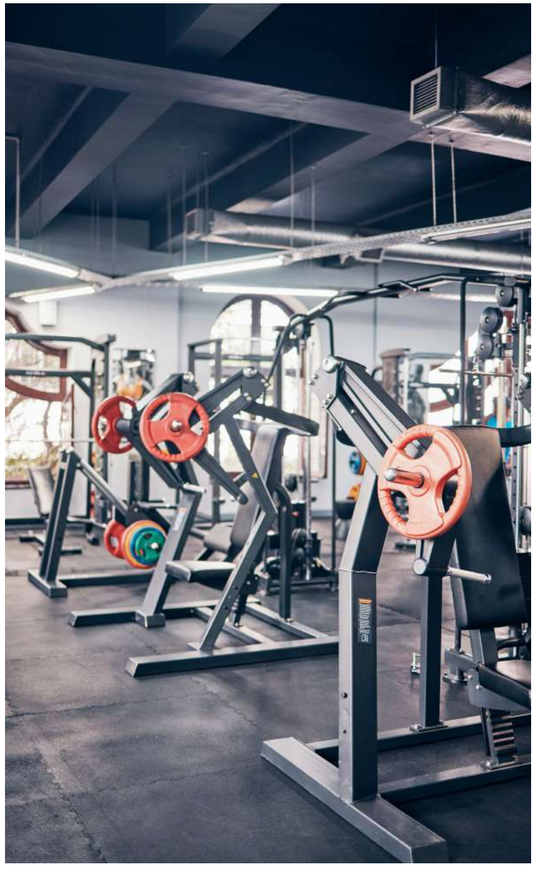

أهداف إحصاءات الصحة والرياضة:

- توفير إحصاءات صحية تلبي احتياجات أصحاب المصلحة داخليًّا وخارجيًّا.
- مشاركة الإحصاءات الصحية القابلة للمقارنة التي يمكن الوصول إليها واستخدامها بسهولة من قبل العديد من أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي لدعم السياسات وصنع القرار، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين المحتملين (وزارة الرياضة، وهيئة الصحة العامة، والهيئة العامة للغذاء والدواء، ووزارة الصحة، والمجلس الصحي السعودي، ومجلس الضمان الصحي، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ... إلخ).

مؤشرات إحصاءات الصحة والرياضة:

بعد عمل دراسة معيارية لكل ما يتعلق بالصحة والرياضة من منهجية ومصادر بيانات وطرق جمع وطريقة حساب، تم تقسيم المؤشرات حسب أقسام المؤشرات الرئيسة وفروعها الثانوية، وتم تحديد مصدر البيانات لها ما بين مسحية وسجلية، وفيما يلي الهيكل النهائي لمؤشرات إحصاءات الصحة والرياضة:

Health and Sport Statistics
إحصاءات الصحة والرياضة

Health Status
الحالة الصحية

- Mortality
  معدل الوفيات
- Morbidity
  انتشار الأمراض
- Mental Health
  الصحة النفسية
- Child Health
  صحة الطفل
- Reproductive and Mother Health
  الصحة الإنجابية وصحة الأم
- Additional Health Status Indicators
  مؤشرات إضافية للحالة الصحية

Health Determinants
محددات الصحة

- Tobacco Consumption
  استهلاك التبغ
- Food Supply and Consumption
  الاستهلاك الغذائي
- Overweight or Obese Population
  السكان الذين يعانون من زيادة الوزن أو السمنة
- Physical Activity
  النشاط البدني
- Social Determinants
  المحددات الاجتماعية
- Environmental Determinants
  المحددات البيئية
- Health and Work Safety
  الصحة وسلامة العمل

Health Care
الرعاية الصحية

- Health Care Expenditure
  نفقات الرعاية الصحية
- Health Care Resources
  موارد الرعاية الصحية
- Health Care Activities
  أنشطة الرعاية الصحية
- Consultations
  الاستشارات
- Preventive Services
  الخدمات الوقائية
- Medicine Use
  استخدام الأدوية
- Home Care and Help
  الرعاية المنزلية والمساعدة
- Unmet Need for Health Care
  الحاجة غير الملباة للرعاية الصحية
- Family Planning
  تنظيم الأسرة

Sport
الرياضة

- Sport Participation
  المشاركة الرياضية
- Sport Venue & Employment
  مكان الرياضة والعمل
- Sport Expenditure
  الإنفاق الرياضي

Sport Statistics
إحصاءات الرياضة

Sport Participation
المشاركة الرياضية

- Athletes Participation
  مشاركة الرياضيين
- Reasons of Non-participation
  أسباب عدم المشاركة
- Spectators Attendance
  حضور الجمهور
- Volunteering
  التطوع
- Satisfaction of Participants
  رضاء المشاركين
- Time spent on Sport
  الوقت الذي تم قضاؤه في الرياضة

Sport Venue & Employment
مكان الرياضة والعمل

- Number of Sport Venues
  عدد الملاعب الرياضية
- Employment in Sport
  العمل في مجال الرياضة

Sport Expenditure
الإنفاق الرياضي

- Private Household Sport Expenditure
  الإنفاق الأسري على الرياضة
- Government Sport Expenditure
  الإنفاق الحكومي على الرياضة

تحديد طرق جمع البيانات ومصادرها:

تم تحديد مؤشرات من مصادر سجلية وبيانات إدارية، وتم عقد عدة الاجتماعات مع مجموعة من الجهات المختلفة، لتحديد مدى توفر المؤشرات وطرق توفيرها:

مصدر البيانات	مصادر البيانات السجلية
	المركز الوطني للمعلومات الصحية (NHIC)
	الهيئة السعودية للتخصصات الصحية (SCFHS)
	هيئة الصحة العامة (SCDC)
	مؤسسة التأمينات الاجتماعية (GOSI)
	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (HRSD)
	مجلس الضمان الصحي التعاوني (CCHI)
	وزارة الصحة (MOH)
	وزارة الداخلية (MOI)

اعتمدت إدارة إحصاءات الصحة والرياضة خمسة تقارير سجلية، لنشر المؤشرات من مصادر سجلية وبيانات إدارية وسيتم نشرها في عام 2023م، وهي كالتالي:

المنتج	الحالة	نسبة الإنجاز	موعد النشر
تقرير إحصاءات المنشآت الصحية	تم طلب البيانات والعمل جارٍ على الاتفاقية مع وزارة الصحة والجهات الأخرى المقدمة للخدمات الصحية بما فيها: المستشفيات الجامعية، ومستشفيات الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومستشفيات الشؤون الصحية في وزارة الدفاع، والحرس الوطني، والداخلية، وغيرها.	30%	الربع الثاني عام 2023م
تقرير إحصاءات المواليد والوفيات	تم طلب البيانات وتجري المتابعة مع وزارة الداخلية.	30%	الربع الثاني عام 2023م
تقرير إحصاءات الإنفاق على الصحة	- يجري العمل عليه بعد المواءمة مع المركز الوطني للمعلومات الصحية والإدارات الإحصائية داخل الهيئة. - بالإضافة إلى أن العمل يجري على اتفاقية مع مجلس الضمان الصحي التعاوني للحصول على بيانات المؤمن لهم. - ويجري أيضا التنسيق لإعداد اتفاقية مع وزارة الصحة للحصول على بيانات تراخيص المنشآت الصحية في القطاع الخاص.	15%	الربع الثالث عام 2023م
تقرير إحصاءات الرياضة	العمل عليه جارٍ.	10%	الربع الثالث عام 2023م
تقرير إحصاءات القوى العاملة الصحية	نسبة تم طلب البيانات ويجري العمل على تنفيذ اتفاقية مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية. مئوية	40%	الربع الثاني عام 2023م

وقد تم تحديد عدد من المؤشرات من المصادر المسحية، وقامت الإدارة بالبدء في الإعداد لأربعة مسوح صحية لتوفر هذه المؤشرات وتم عقد ورش عمل لكل مسح على حدة مع الجهات ذات العلاقة:

المنتج	الحالة	موعد النشر
المسح الصحي الوطني	تقديم معلومات حول صحة السكان بما في ذلك الحالة الصحية، والمحددات الصحية، والموضوعات المتعلقة بخدمات الرعاية الصحية.	الربع الثالث عام 2023م
مسح صحة الطفل	تقديم معلومات حول صحة الطفل بما في ذلك الحالة الصحية، والرفاهية والتغذية والمحددات الصحية الأخرى لراسمي السياسات وصانعي القرار.	الربع الثالث عام 2023م
مسح صحة المرأة	توفير المعلومات حول صحة المرأة بما في ذلك الصحة الإنجابية، ورعاية الأمومة وتنظيم الأسرة لراسمي السياسات وصانعي القرار.	الربع الثالث عام 2023م
مسح الصحة والسلامة في العمل	توفير معلومات حول الصحة والسلامة في العمل لدعم راسمي السياسات وصانعي القرار.	الربع الرابع عام 2023م

تحديد طرق جمع البيانات ومصادرها:

قامت الهيئة العامة للإحصاء بنشر مؤشر نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الممارسين للنشاط الرياضي على مستوى المملكة لعام 2021م من واقع بيانات مسح ممارسة الأسر للرياضة، كما في الرسم التالي:

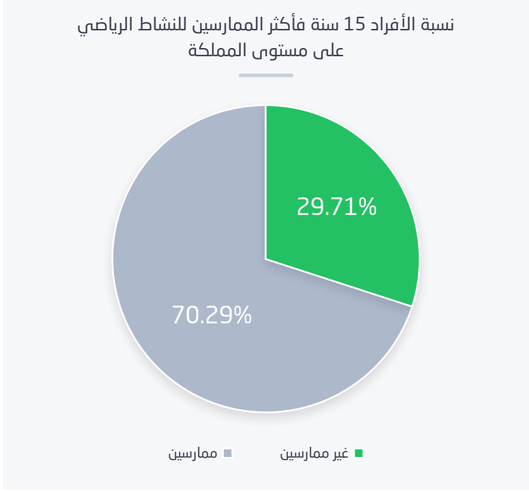

خطة تنفيذ المسوح:

تم عقد عدة اجتماعات مع الإدارات المعنية لبدء تنفيذ مسحي (الصحي الوطني وصحة ورفاهية الطفل) في الربع الثاني من عام 2023 م، منها: إدارة العمليات الميدانية، وإدارة المنهجيات، وإدارة اختبار وتصميم وأدوات المسوح إضافة إلى إدارة تقنية المعلومات. كما تم الانتهاء من الاختبار المعرفي للاستمارات والعمل جارٍ على تصميم الاستمارات إلكترونيًّا.

المشاركة في قاعدة البيانات الإحصائية:

العمل مع فريق مشروع قاعدة البيانات الإحصائية على مراجعة وتحسين الجداول والرسوم البيانية لإحصاءات الصحة والرياضة في قاعدة البيانات الإحصائية.

المشاركة في الاجتماعات وورش العمل المنعقدة خلال عام 2022م:

الاجتماع / ورشة العمل	التاريخ
المجلس الصحي السعودي	03/2022
وزارة الرياضة	04/2022
برنامج تحول القطاع الصحي	06/2022
المركز الوطني للمعلومات الصحية	08/2022
وزارة الصحة	10/2022
وزارة الاقتصاد والتخطيط	10/2022
اللجان الوطنية للجان العمالية	3/2022
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية / المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	5/2022
مجلس الضمان الصحي	10/2022
الأحوال المدنية بوزارة الداخلية	10/2022
الهيئة السعودية للتخصصات الصحية	9/2022

مبادرات إحصاءات الصحة والرياضة:

- العمل على الشراكات الاستراتيجية لإحصاءات الصحة والرياضة مع الجهات المعنية التالية:

1. هيئة الصحة العامة.
2. هيئة الغذاء والدواء.
3. وزارة الرياضة.
4. المركز الوطني للمعلومات الصحية في المجلس الصحي السعودي.
5. الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
6. مجلس الضمان الصحي.
7. سجل الأحوال المدنية في وزارة الداخلية.
8. وزارة الصحة والجهات الأخرى المزودة للخدمات الصحية.
9. برنامج التحول للقطاع الصحي.

- إضافة إلى التعاون داخليًا مع بعض الإدارات في الهيئة (مثل إحصاءات الأعمال، إحصاءات الأحوال المعيشية، إحصاءات التعليم والثقافة والترفيه، وإحصاءات الحسابات القومية ... إلخ) لتوفير البيانات اللازمة لحساب المؤشرات المطلوبة.

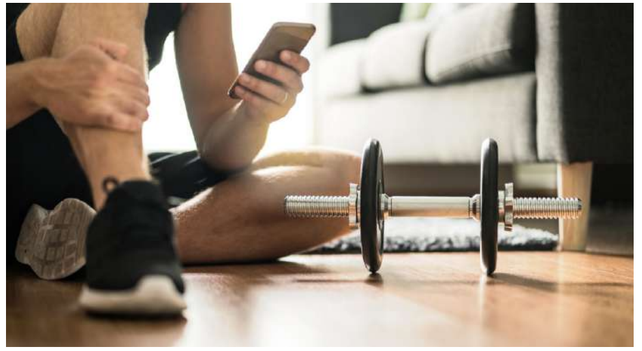

إحصاءات سوق العمل

توفر إحصاءات سوق العمل قاعدة بيانات شاملة عن خصائص القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال المسوح الميدانية والهاتفية - والسجلات الإدارية، وتنبع أهمية هذه البيانات من كونها تدعم صانعي القرار، وكذلك الباحثين في رسم السياسات الخاصة بالقوى العاملة، كما تساهم في تلبية متطلبات رؤية المملكة 2030.

إضافة إلى تغطيتها للمتطلبات الإقليمية مثل: متطلبات المركز الإحصائي الخليجي، والمتطلبات الدولية مثل: متطلبات منظمة العمل الدولية (ILO)، وتُعد إحصاءات سوق العمل عملًا تشاركيًّا بين الهيئة العامة للإحصاء ومنظومة سوق العمل المكوَّنة من (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ووزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني).

أبرز مشاريع إحصاءات سوق العمل خلال عام 2022م:

مسح القوى العاملة:

تعمل الهيئة العامة للإحصاء على مشروع تحول شاملة لمسح القوى العاملة وفق الخطة التي تم إطلاقها عام 2021م.

أبرز الأهداف:

- دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات مُحَدَّثة وذات شمولية تتعلق بسوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- توفير إحصاءات مُحَدَّثة عن سوق العمل من خلال مسح القوى العاملة والذي تُجريه الهيئة العامة للإحصاء كلَّ ربع سنة ميلادية.
- تمكين القطاعين: العام والخاص من دراسة متغيرات سوق العمل للاستفادة منها.
- دعم القطاعات الأكاديمية بمتطلبات الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية.

أبرز المؤشرات:

1. معدل البطالة حسب عدد من المتغيرات.
2. المشتغلون والمتعطلون حسب عدد من المتغيرات.
3. قوة العمل حسب عدد من المتغيرات.
4. معدلات المشاركة في القوى العاملة ومعدل التشغيل من السكان في سن العمل.
5. متوسط الأجور ومتوسط ساعات العمل للمشتغلين.
6. أسلوب البحث عن عمل للمتعطلين وفترة التعطل والخبرات السابقة للعمل والتدريب.

إحصاءات السجلات الإدارية لسوق العمل

تعمل الهيئة العامة للإحصاء مع منظومة سوق العمل المكوَّنة من (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية، ووزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني) لتطوير بيانات السجلات الإدارية.

أبرز الأهداف:

توفير إحصاءات مُحَدَّثة عن سوق العمل من السجلات الإدارية بشكل ربع سنوي.

أبرز المؤشرات:

1. المشتركون على رأس العمل الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية حسب عدد من المتغيرات.
2. العاملون على رأس العمل الخاضعون لأنظمة ولوائح الخدمة المدنية حسب عدد من المتغيرات.
3. المشتركون الجدد الخاضعون لأنظمة ولوائح التأمينات الاجتماعية.
4. المتوقفون عن الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
5. العمالة المنزلية.

أعمال أخرى:

كما تعمل الهيئة العامة للإحصاء مع الشركاء الإقليميين والدوليين كمركز الإحصائي الخليجي ومنظمة العمل الدولية على المساهمة في وضع المعايير الدولية حول سوق العمل من خلال مشاركة إدارة إحصاءات القوى العاملة في الملتقيات والورش التي تنظمها هذه المنظمات حول معايير وإحصاءات سوق العمل.

أبرز الأهداف:

مساهمة الهيئة في وضع معايير ومفاهيم سوق العمل على الصعيد الدولي وإبراز التطور في إحصاءات القوى العاملة الذي تشهده المملكة خلال السنوات الأخيرة. من خلال المشاركة الدورية في الاجتماعات وورش العمل الإقليمية والدولية.

إحصاءات الأحوال المعيشية

تعنى الإدارة بتوفير مؤشرات إحصاءات الأسر المعيشية والتغيرات التي ترتبط بنمط معيشتها وسلوكها الاقتصادي والاجتماعي وتركيبها الديمغرافي ومعرفة تطور وتغير سلوكها عبر سلسلة من الفترات.

المهام التشغيلية:

- توفير إحصاءات لمؤشرات إنفاق ودخل وادخار الأسر المعيشية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.
- توفير بيانات قياس الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (الفقر والجوع).
- إعداد وتنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسر المعيشية.
- إعداد وتنفيذ المسح الاقتصادي والاجتماعي الأسري.
- إعداد وتنفيذ مؤشر ثقة المستهلك.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والشركاء المستفيدين من بيانات الإدارة.
- دعم الجهات الحكومية والعملاء والمنظمات الدولية بالمؤشرات ذات العلاقة.
- القيام بالمهام الإضافية التي تكلف بها الإدارة من الهيئة العامة للإحصاء.

العملاء الرئيسيون:

- وزارة الاقتصاد والتخطيط
- وزارةالتجارة
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
- جمعية حماية المستهلك
- البنك المركزي

مشاريع عام 2022م

مسح دخل وإنفاق الأسرة:

خلال عام 2022 تم العمل بالتعاون مع البنك الدولي على تطوير المسح وتجهيزه لدورته القادمة عام 2023م.

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• تحديد مصادر الإنفاق والدخل وأثر العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية عليها. • قياس مستوى وتوزيع الانفاق والدخل بين الأسر السعودية وغير السعودية. • الحصول على تقديرات إنفاق ودخل (القطاع العائلي) لتجميع الحسابات القومية. • دراسة وقياس الفقر والدخل المكافئ وتوزيع الإنفاق. • تحليل رفاهية الأسرة من حيث قدرة الدخل لشراء السلع والخدمات. • تحليل العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي. • قياس مرونة الإنفاق الاستهلاكي للدخل واستخدامه لأغراض التخطيط.	• التوزيع الجغرافي لدخل الأسرة حسب خصائص الأسرة وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي). • التوزيع الجغرافي للإنفاق على السلع والخدمات حسب التصنيف الدولي (UN COICOP 2018) والإنفاق الاستهلاكي حسب خصائص الأسرة وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي). • قياس مؤشر عدالة توزيع الدخل وعدم المساواة باستخدام معامل جيني وتوزيعه جغرافياً وحسب الجنسية (سعودي/ غير سعودي). • معدلات الفقر المطلق (من جانب الإنفاق) والنسبي (من جانب الدخل) حسب المنطقة وخصائص الأسر والسعوديين وغير السعوديين.

المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري:

خلال عام 2022 تم العمل على تطوير المسح وتجهيزه لدورته القادمة عام 2023م:

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• توفير ودراسة الخصائص الأسرية حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأسر في المملكة. • رصد وتتبع التغيرات في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأسر في المملكة. • توفير معلومات وبيانات إحصائية حول نظرة الأسر في المملكة للوضع الراهن والتوقعات المستقبلية للحالة الاقتصادية والاجتماعية. • توفير مؤشر انعدام الأمن الغذائي 2.1.2 من مؤشرات التنمية المستدامة، والأمان في الحي 16.1.4. • توفير بيانات أساسية لمعرفة أثر البرامج والمبادرات الوطنية من رؤية المملكة 2030 على حياة الأسر في المملكة.	• الظروف المادية (الوضع المالي الحالي - الوضع المالي مقارنة بالعام السابق - رأي الأسر في النفقات والاحتياجات اليومية - للأسر المقترضة وأسباب ومصادر القرض - الأسر المدخرة - تطلعات الأسر حول الوضع المالي للسنة القادمة). • الظروف المعيشية (طريقة تملك المسكن - نوع الإزعاج أو التلوث التي تعرضت له - حالة دفع الأقساط للمنزل - أسباب إيجار المسكن - التأخر في دفع الفواتير العامة ووجود عبء في دفع تكاليف المسكن - الرضا عن الخدمات العامة والرضا بشكل عام عن المسكن - الرضا عن الخدمات الصحية والتعليمية). • التوقعات المستقبلية (التفاؤل والتشاؤم تجاه المستقبل - التوقعات المستقبلية حول رؤية المملكة 2030).

المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري:

خلال عام 2022م تم العمل على تطوير استمارة مؤشر ثقة المستهلك مع إدارة تطوير المسوح الإحصائية وتجهيز الخطة لتنفيذ دورته القادمة عام 2023م.

أبرز الأهداف	أبرز المؤشرات
• توفير مؤشرات دورية عن رؤية المستهلك الحالية وتوقعاته المستقبلية نحو الوضع الاقتصادي في المملكة مثل المستوى العام للأسعار وفرص العمل والظروف المعيشية. • قياس تفاؤل وتشاؤم المستهلك حول الظروف الاقتصادية في الوقت الحالي والمستقبلي. • تلبية احتياجات الجهات الحكومية والقطاع الخاص والباحثين عن البيانات والمعلومات الإحصائية. • قياس قدرة ورغبة المستهلك الحالية في شراء السلع المعمرة والسيارات والمنازل.	• **المؤشر العام لثقة المستهلك:** يقيس رأي المستهلك حول الوضع الاقتصادي الحالي له ولأسرته وتوقعاته المستقبلية نحو أداء الاقتصاد بشكل عام، على المدى القصير (سنة واحدة) والمتوسط (5سنوات). • **مؤشر توقعات الحالة الاقتصادية:** - قيس رأي المستهلك حول الوضع الاقتصادي الحالي له ولأسرته وقدرته الشرائية. - مؤشر توقعات المستهلك المستقبلية: - يقيس توقعات المستهلك المستقبلية حول الوضع الاقتصادي العام للمملكة العربية السعودية على المدى القصير (سنة واحدة) والمتوسط (5 سنوات).

02

الإحصاءات الاقتصادية

إحصاءات الحسابات القومية

منتجات إحصاءات الحسابات القومية خلال عام 2022م:

- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الرابع لعام 2021م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع 2021م.
- جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات للأعوام: 2018، 2019، 2020م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول لعام 2022م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الأول 2022م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني لعام 2022م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثاني 2022م.
- التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث لعام 2022م.
- الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الثالث 2022م.
- نشرة الحسابات القومية السنوية لعام 2021م.

التقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

تنشر الهيئة العامة للإحصاء التقديرات السريعة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربع سنوي بعد (30) يومًا من نهاية الربع المرجعي مقارنة ب (40) يوماً من نهاية الربع المرجعي والمعمول به خلال العام الماضي، وذلك من أجل توفير معلومات في الوقت المناسب عن الاقتصاد السعودي لصناع القرار والمستخدمين، وهي عبارة عن عملية تقدير معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي الربع سنوي بالأسعار الثابتة عندما تكون البيانات المتعلقة بالربع لا تزال غير مكتملة. وتتم عملية التقدير بذات الإجراءات المتبعة في الحسابات القومية الربع سنوية، ولكنها تُبنى على افتراضات مبسطة بشأن استقراء بعض المؤشرات (الشهرية أو الربع سنوية)، ويتم استخدام العديد من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج والإنفاق والدخل والأسعار والتجارة الدولية.

الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية ربع السنوية:

يتم إصدار مؤشرات الحسابات القومية الربعية بعد (68) يومًا من نهاية الربع المرجعي مقارنة ب (75) يوماً من نهاية الربع المرجعي والمعمول به خلال العام الماضي، ويتم من خلال هذا الإصدار توفير المزيد من التفاصيل حول الناتج المحلي الإجمالي ومكوّناته الفرعية والنمو الاقتصادي في الأنشطة الرئيسة، وأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

نشرة الحسابات القومية السنوية:

تتضمن النشرة مؤشرات الحسابات القومية على مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المؤسسية: (قطاع المشروعات غير المالية، وقطاع المشروعات المالية، وقطاع الحكومة العامة، وقطاع الأسر المعيشية، وقطاع الهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية). كما تتضمن النشرة مؤشرات عن الناتج المحلي الإجمالي، ومكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والادخار والاستثمار في الاقتصاد السعودي، وصافي الإقراض والاقتراض، وكذلك التغيرات في الأصول والخصوم لمجموع الاقتصاد في الحساب المالي.

جداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات:

جداول العرض والاستخدام: تمثل جداول العرض والاستخدام إطارًا كاملاً للموارد والاستخدامات وفق نظام الحسابات القومية لعام 2008، حيث تظهر تحليلاً للمنتجات وفقًا لمصادر البيانات في جدول العرض سواء كانت إنتاج محلي أو واردات. في حين يوضح جدول الاستخدام كيفية استخدام هذه الموارد من المنتجات كاستهلاك وسيط من قبل الأنشطة الاقتصادية، واستهلاك نهائي من قبل الأسر والحكومة والهيئات التي لا تهدف للربح، والتكوين الرأسمالي، والتصدير.

جداول المدخلات والمخرجات: تعد من أهم الأدوات المستخدمة لفهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، كما توضح علاقات التشابك داخل الاقتصاد الوطني والعلاقات التبادلية بين مختلف الأنشطة، حيث يستخدم كل نشاط منتجات الأنشطة الأخرى كاستهلاك وسيط أو تكوين رأسمالي ثابت، في حين قد تستخدم منتجات هذا النشاط كاستخدامات وسيطة أو رأسمالية في أنشطة أخرى. وتظهر جداول المدخلات والمخرجات كأنشطة منتجة على مستوى الصفوف، وكمستهلكة على مستوى الأعمدة.

يتم إعداد جداول العرض والاستخدام وفق المنهجيات والأسس الموصى بها في نظام الحسابات القومية لعام 2008م، ونظرًا لاحتواء الجداول على بيانات متكاملة عن الأنشطة الاقتصادية ليصبح بالإمكان استخدام هذه البيانات من أجل قياس المجاميع الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاثة (الإنتاج، الدخل، الإنفاق)، حيث تم بناء الجداول وفقاً للتصانيف الدولية.

قامت الهيئة العامة للإحصاء بالعمل على تطوير جداول العرض والاستخدام وتوفيرها على مستوى أكثر تفصيلاً حيث قُسّم الاقتصاد السعودي إلى (85) نشاطًا و (84) منتجًا تم اختيارها تبعًا لأهميتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب (18) نشاطاً و (18) منتجاً والمعمول به خلال الأعوام الماضية، ووفقًا لاحتياجات المستخدمين من جهة ومدى توفر البيانات الإحصائية التفصيلية من جهةٍ أخرى. ومن الناحية التحليلية فإن جداول العرض والاستخدام تعد أساسا لبناء جداول المدخلات والمخرجات والتي تقدم وصفًا إحصائيًا للأداء الاقتصادي، وتوفر بيانات مهمة للتحليل الاقتصادي الكلي، والوقوف على العلاقات التشابكية بين الأنشطة، مما يسهم في دعم متخذي القرار وراسمي السياسات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

إحصاءات الأسعار

أبرز أعمال إحصاءات الأسعار خلال عام 2022م:

- رصد ومتابعة تحركات أسعار السلع والخدمات في المملكة من خلال برامج تُعد لهذا الغرض.
- إعداد النشرات والتقارير الإحصائية للمسوح الشهرية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك، والأرقام القياسية لأسعار الجملة، والرقم القياسي للعقارات، إضافة إلى احتساب متوسطات الأسعار لأهم السلع والمشاركة في برنامج المقارنات الدولية تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).
- تحديث وتطوير برامج الأرقام القياسية المحتسبة.
- التعاون والتكامل مع الجهات ذات العلاقة خارج الهيئة.
- تطبيق المعايير الدولية المُتعارف عليها والتي تتضمنُ منهجية العمل الإحصائي، وتنفيذ المسوح الخاصة بالأسعار.
- العمل على تنويع مؤشرات قياس مستويات الأسعار وتطويرها وفق ما يلبي حاجة القطاعين العام والخاص، ويتيح للباحثين والمهتمين الاطلاع على مؤشرات أكثر تنوعاً وحداثة.

عملت الهيئة على تطوير الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2022م على النحو التالي:

1. دراسة ومناقشة المنهجيات والممارسات الدولية مع بعثة البنك الدولي والعمل بالتوصيات في تحديث أوزان سلة المستهلك.
2. الانتهاء من تحديث أوزان سلة المستهلك بالاعتماد على تقديرات الاستهلاك النهائي للأسر للحسابات القومية (الإنفاق النقدي)، وتم اعتماد سنة 2021م كسنة أساس حيث سيتم تحديث أوزان سلة المستهلك بدورية سنوية بالاعتماد على تقديرات الحسابات القومية. ثم يتم مراجعة أوزان السلة حين صدور نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة والمخطط تنفيذه في عام 2023م.
3. زيادة عدد المصادر المستخدمة لحساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
4. بناء مؤشرات جودة ولوحة مراقبة لتعزيز جودة العمل الميداني لجمع بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أبرز منتجات الهيئة خلال عام 2022 في مجال إحصاءات الأسعار

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

هو مقياس إحصائي للتغيرات في أسعار سلة سوق ثابتة من السلع والخدمات، ويهدف إلى:

- قياس العبء الذي يتحمله المستهلك وتطور هذا العبء من فترة لأخرى.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- قياس التضخم أو الانكماش.
- توفير إحصاءات عن تحركات أسعار السلع في مرحلة ما قبل البيع بالتجزئة.

تغطي نشرة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ست عشرة مدينة هي: (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجازان، ونجران، والباحة، والجوف) وتم تكوين سلة برنامج الرقم القياسي لأسعار المستهلك بناءً على نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة الذي أجرته الهيئة خلال عام 2018م، وبناء على التصنيف الدولي: (تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض) (COICOP).

الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI):

يعرف الرقم القياسي لأسعار الجملة بأنه «أداة إحصائية لقياس نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين زمنيتين مختلفتين». ويهدف إلى:

- قياس العبء الذي يتحمله المستهلك وتطور هذا العبء من فترة لأخرى.
- توفير إحصاءات عن تحركات أسعار السلع في مرحلة ما قبل البيع بالتجزئة.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- قياس التضخم أو الانكماش.

يتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة على مستوى المملكة ككل، ويتم جمع أسعار السلع والخدمات الداخلة في حسابه من ثلاث مدن هي: الرياض وجدة والدمام.

الرقم القياسي لأسعار العقار (REPI):

هو أداة لقياس التغير النسبي في أسعار العقارات بين فترتين زمنيتين، ويهدف إلى:

- سد ثغرة البيانات بالقطاع العقاري.
- الوفاء بالمتطلبات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا الجانب.
- إيجاد مؤشرات إحصائية عقارية متطورة تقيس أداء السوق العقاري في المملكة.

ويغطي الرقم القياسي لأسعار العقارات جميع المناطق الإدارية بالمملكة، وتعتمد نشرة الرقم القياسي لأسعار العقارات على بيانات الصفقات العقارية المتوفرة والمسجلة في وزارة العدل.

متوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS):

هو مؤشر يقيس تحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق وفق منهجية إحصائية تتبع ضوابط وقيود خاصة تتسم بالشمولية والمرونة والجودة التي تعكس واقع الأسعار والعوامل المؤثرة على الأسعار في الأسواق، ويهدف إلى:

- قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك بين فترة وأخرى.
- دعم اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية المناسبة من قبل الجهات الرسمية وغيرها.
- يمكن الاعتماد عليها في التحليلات الاقتصادية والإحصائية الخاصة بتحركات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.

ويغطي برنامج متوسطات أسعار السلع والخدمات بدورية شهرية ست عشرة مدينة في المملكة (الرياض، ومكة المكرمة، وجدة، والطائف، والمدينة المنورة، والقصيم، والدمام، والهفوف، وأبها، وتبوك، وحائل، وعرعر، وجازان، ونجران، والباحة، والجوف).

المقارنات الدولية (ICP):

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية في منطقة غربي آسيا وتطوير المقارنات الإقليمية في مجال إحصاءات الأسعار في منطقة غربي أسيا، لتعزيز استخدام مماثلات القوة الشرائية، ورفع الوعي حول أهميتها، وانعكاس هكذا أنشطة على بناء القدرات الإحصائية الوطنية، وعلى تطوير العمل الإحصائي في الدول المشاركة، وتوحيد أنشطة إحصاءات الأسعار والحسابات القومية في منطقة غربي آسيا.

ويعمل برنامج المقارنات الدولية على مساعدة صناع السياسات والاقتصاديين والباحثين عبر توفير بيانات دقيقة وموثوقة بالمقارنة مع بلدان أخرى، سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في مستويات الأسعار والسماح بعمل مقارنات حقيقية لمؤشرات الاقتصاد الكلي وتكاليف المعيشة في مختلف البلدان، ويهدف إلى:

- تقديم الخبرات لإصدار مؤشر أسعار المستهلك الموحد (HCPI) وهو (مؤشر اقتصادي لمقارنة التضخم بين الدول، ويكون قائمًا وصادرًا عن منهجية موحدة في كافة الدول التي يمثلها، ويكون الاحتساب بطريقة واحدة).
- يعطي متخذي القرار والمستثمرين فكرة جيدة تساعد في اتخاذ القرارات.
- يؤمّن حجر الأساس لعملة موحدة لمجموعة من الدول.
- يدعم عملية القوة الشرائية المماثلة.

إحصاءات التجارة الدولية

نشرة إحصاءات التجارة الدولية لعام 2021م:

دورية تنفيذ نشرة إحصاءات التجارة الدولية 2021م:

- سنوية.

مصادر بيانات النشرة:

- البيانات المستوفاة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- البيانات المستوفاة من وزارة الطاقة للصادرات البترولية.

أهداف النشرة:

- الإسهام في دعم متخذي القرار، وراسمي السياسات، والباحثين والمهتمين بإحصاءات ومؤشرات محدّثة وذات شمولية تتعلق بالصادرات والواردات.
- رصد التغيرات في حركة الصادرات والواردات بين المملكة العربية السعودية وأهم الدول.
- التعرف على أهم السلع المستوردة والمصدرة من وإلى كل دولة.
- التعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى.
- المشاركة في بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- المساهمة في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة.

التغطية:

- **التغطية المكانية:** تغطي إحصاءات الصادرات والواردات السلعية جميع السلع المستورّدة والمصدَّرة (الصادرات البترولية وغير البترولية والواردات السلعية) من خلال جميع المنافذ الجمركية في المملكة.
- **التغطية الزمانية:** تُسند بيانات السجلات الإدارية في إحصاءات الصادرات والواردات السلعيَّة (الشهرية) إلى الفترة «من بداية الشهر الميلادي إلى نهايته».

المستفيدون من نشرة إحصاءات التجارة الدولية 2021م، وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة إحصاءات التجارة الدولية كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل التنموي في المملكة العربية السعودية، وتُعد كل من: وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين من هذه النشرة، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والباحثين، والمخططين والمهتمين بإحصاءات الواردات والصادرات، حيثُ تُعدَّ بيانات ومؤشرات (إحصاءات الواردات والصادرات) من أهم المُنتجات الإحصائية الرئيسة التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، كما تساهم في بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

تقارير الصادرات والواردات السلعيَّة للمملكة العربية السعودية 2021 و2022م:

دورية التنفيذ:

- شهري / ربعي / سنوي.

مصدر البيانات:

- السجلات الإدارية.

أهداف التقرير:

- توفير بيانات وجداول ومؤشرات عن إحصاءات صادرات وواردات المملكة السلعيَّة؛ للاستفادة منها في الدراسات والبحوث الاقتصادية.
- الإسهام في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحليَّة من السلع المنافسة المستوردة.
- المشاركة في بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات.

التغطية:

- **التغطية المكانية:** تغطي إحصاءات الصادرات والواردات السلعية جميع السلع المستورَدة والمصدَّرة (الصادرات البترولية وغير البترولية والواردات السلعية) من خلال جميع المنافذ الجمركية في المملكة.
- **التغطية الزمانية:** تُسند بيانات السجلات الإدارية في إحصاءات الصادرات والواردات السلعيَّة (الشهرية) إلى الفترة «من بداية الشهر الميلادي إلى نهايته».

المستفيدون من التقرير، وأوجه الاستفادة:

تستفيد من نشرة إحصاءات التجارة الدولية كافة القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل التنموي في المملكة العربية السعودية، وتُعد كل من: وزارة الاقتصاد والتخطيط، والبنك المركزي السعودي، وإدارة إحصاءات الحسابات القومية بالهيئة العامة للإحصاء أهم المستفيدين من هذه النشرة، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والباحثين، والمخططين والمهتمين بإحصاءات الواردات والصادرات، حيثُ تُعدُّ بيانات ومؤشرات (إحصاءات الواردات والصادرات) من أهم المُنتجات الإحصائية الرئيسة التي تساهم في رسم السياسة التجارية لحماية وتشجيع السلع والصناعات المحلية من السلع المنافسة المستوردة، والتعرف على مقدار الفائض أو العجز في الميزان التجاري بين المملكة والدول الأخرى، كما تساهم في بناء المؤشرات الاقتصادية المهمة لمكوِّنات الحسابات القومية وميزان المدفوعات، مما يساهم في دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهذا المجال.

إحصاءات الأعمال

أبرز أعمال ومنتجات إدارة إحصاءات الأعمال خلال عام 2022م:

تهدف إحصاءات الأعمال إلى توفير مجموعة من الإحصاءات الاقتصادية لقطاع الأعمال وإعداد المؤشرات الإحصائية التي تساهم في صنع القرار ورسم السياسات ورصد التغيرات في هيكلية قطاع الأعمال في المملكة من خلال تقديم نشرات بصفة دورية (سنوية – ربع سنوية – شهرية).

مشروع إطار الأعمال:

في ظل سعي الهيئة إلى بناء سجل الأعمال للمنشآت في المملكة ليكون قاعدة للبيانات الأساسية للمنشآت، قامت الهيئة ببناء الإطار السجلي من خلال البيانات الإدارية من الجهات الحكومية، وذلك بعد تنقيحها ومعالجتها وتصنيفها وتبويبها لتخدم الأغراض الإحصائية.

ويشكل الإطار القاعدة الأساسية للأبحاث الاقتصادية الأكثر تفصيلاً التي ستجريها الهيئة مستقبلاً، وذلك للحاجة الماسة إلى توفير بيانات إحصائية حديثة من شأنها عكس التغيرات الاقتصادية، وقياس النمو بوتيرة متسارعة لقطاع الأعمال.

منتجات عام 2022م

مؤشر الإنتاج الصناعي:

تعريف مؤشر الإنتاج الصناعي:

هو منتج إحصائي شهري يوفر مؤشرات تقيس التغيرات في كميات الإنتاج لقطاع الصناعة، وتعمل الهيئة على تطوير المنتج لتوفير مؤشرات فرعية لقطاع الصناعة لدعم متخذي القرارات في التعرف على التغيرات في كميات الإنتاج في قطاعات الصناعة الفرعية.

كيفية الاستفادة من نتائج المسح:

1. تركيب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (IPI).
2. إعداد مؤشرات قصيرة المدى تساعد في معرفة التأثير الموسمي على القطاع الصناعي.
3. تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية قصيرة المدى عن أنشطة الصناعة والكهرباء والغاز والماء ومعرفة مدى مساهمتها في التنمية.
4. توفير احتياجات الأجهزة والمصالح الحكومية والباحثين عن الإحصاءات والمعلومات الإحصائية عن الإنتاج الصناعي.
5. استخدام هذه الإحصاءات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية، والدولية، وإجراء الدراسات، والتحليلات.
6. تلبية متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

أهم النتائج:

1. مؤشر الرقم القياسي العام للإنتاج الصناعي.
2. الرقم القياسي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر.
3. الرقم القياسي لنشاط الصناعة التحويلية.
4. الرقم القياسي لنشاط إمدادات الكهرباء.

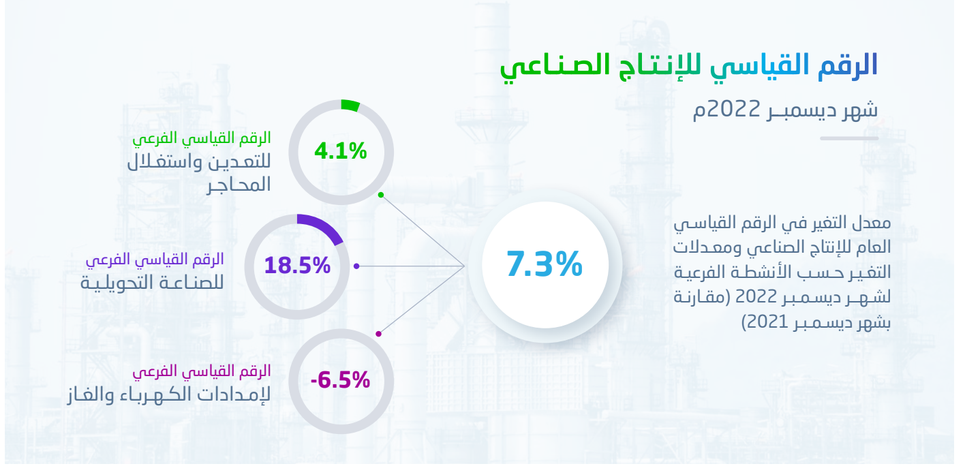

إحصاءات الصحة والرياضة

نبذة عن إحصاءات الأعمال الهيكلية:

يعد منتج إحصاءات الأعمال الهيكلية امتدادا للمسح الاقتصادي السنوي، ويعد من أهم المسوح الاقتصادية الدورية (سنويا)، والذي يوفر أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية للتعرف وقياس التغير في الهيكل الاقتصادي لقطاع الأعمال في المملكة، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين.

أهداف المسح:

- توفير بيانات عن الأنشطة الاقتصادية لإعداد المؤشرات التي تساعد في معرفة معدلات النمو لكل نشاط اقتصادي.
- توفير البيانات الاقتصادية على مستوى الأنشطة الاقتصادية لإعداد المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في معرفة معدلات نمو هذه القطاعات.
- التعرف على حجم مشاركة كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية. ومعرفة الأهمية النسبية لكل نشاط وقطاع اقتصادي.
- تحديث سلسلة البيانات الاقتصادية عن كل نشاط اقتصادي.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

أبرز المؤشرات:

- النفقات التشغيلية.
- الإيرادات التشغيلية.
- إعداد المشتغلين.
- تعويضات المشتغلين.

منتج إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نبذة مختصرة:

يعد منتج المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المسوح الاقتصادية المهمة التي تقوم بها الهيئة العامة للإحصاء حيث يعكس هيكلية القطاع الاقتصادي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتركز أهدافه في توفير بيانات إحصائية عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويوفر أيضا أهم وأبرز المؤشرات الاقتصادية بحسب حجم المنشآت، ويعكس التطور الذي يطرأ على هذه المنشآت في المملكة، ويعد بدورية (سنوية)، وتم تحديث المنتج ليتواكب مع متطلبات المستخدمين ليساهم في مساعدة متخذي وصناع القرار.

أهداف المسح:

- توفير بيانات تساعد في معرفة هيكلة ومعدلات نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل نشاط اقتصادي.
- توفير البيانات الاقتصادية على مستوى الأنشطة الاقتصادية وأحجام المنشآت لإعداد المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في معرفة معدلات نمو هذه القطاعات حسب حجم المنشآت.
- استخدام هذه البيانات لأغراض المقارنات المحلية والإقليمية والدولية، وإجراء الدراسات والتحليلات.

منتجات تحت التطوير خلال عام 2022م

منتج إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

نبذة عن مسح إحصاءات الأعمال قصيرة المدى:

تعد إحصاءات الأعمال قصيرة المدى من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي يتم استخدامها على المدى القصير في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي خلال فترة وجيزة، تم العمل على تطوير المنتج بحيث يتوافق مع التحديثات العالمية والمتعلقة بالمؤشرات قصيرة المدى، وكذلك تغيير دورية المنتج من ربع سنوي إلى شهري لتتوافق مع متطلبات المستخدمين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

يوفر المنتج مؤشرات قصيرة المدى تعكس أهم التغيرات الموسمية على الاقتصاد مثل عدد المشتغلين، والتعويضات المدفوعة لهم والنفقات التشغيلية إضافة إلى الإيرادات التشغيلية، كما أن إحصاءات الأعمال قصيرة المدى تعد دراسة دورية تركز على خصائص ومكونات المنشآت العاملة التي تزاول نشاطا اقتصاديا أو عدة أنشطة اقتصادية في القطاع الخاص في جميع مناطق المملكة.

دورية المسح:

- شهري.

مصادر البيانات:

- مسوح الهيئة.
- بيانات سجليّة.

إحصاءات القطاع غير الربحي:

نبذة مختصرة:

منتج إحصاءات منشآت القطاع غير الربحي هو مجموعة من الإحصاءات والبيانات الاقتصادية التي تم توفيرها لتحقيق متطلبات رؤية 2030, واستجابة إلى الاهتمام المتزايد لدى المملكة العربية السعودية. ويوفر هذا المنتج إحصاءات تساهم في توفير هيكلية منشآت القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.

أهم الأهداف:

- التعرف على حجم القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية.
- معرفة نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي.

منتجات جديدة في عام 2023م

مؤشر ثقة الأعمال:

نبذة عن مؤشر ثقة الأعمال:

هو مؤشر رائد للتصورات والتوقعات حول التطورات المستقبلية في القطاع الخاص، بناء على استطلاعات الرأي حول الإنتاج، والطلب، والأسعار، والمشتغلين، ويعد مؤشر ثقة الأعمال مؤشرًا جديدًا تم إدراجه من قبل الهيئة ليواكب حجم التطلعات المستقبلية.

أهداف المؤشر:

- يعكس التوقعات الحالية في القطاع الخاص والتوقعات المستقبلية على المدى القصير.
- تحديد القطاعات التي تقود نمو الاقتصاد.

إحصاءات البحث والتطوير:

نبذة عن إحصاءات البحث والتطوير:

هي إحصاءات تشمل كل عمل إبداعي ومنهجي يمارس بهدف زيادة رصيد المعارف بما في ذلك المعارف البشرية والثقافية والمجتمعية، ومن أجل ابتكار تطبيقات جديدة من المعارف المتاحة. ويشمل مصطلح البحث والتطوير ثلاثة أنشطة:

البحث الأساسي	البحث التطبيقي	البحث التجريبي

ويتم فيه جمع المعلومات لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بالبحث والتطوير في كافة المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، حيث قامت إدارة إحصاءات الأعمال خلال عام 2022م بالعمل على تحديث إطار مسح البحث والتطوير من خلال مسح المنشآت التي تمارس أنشطة تتعلق بالبحث والتطوير والعمل على مخاطبتها للحصول على البيانات السجلية.

أهداف المسح:

- توفير بيانات حول حجم الإنفاق على البحث والتطوير ومصادرها لجميع القطاعات.
- التعرف على حجم قطاع البحث والتطوير حسب نوع البحث.
- معرفة حجم قطاع البحث والتطوير حسب المجالات العلمية.
- قياس مساهمة البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي.

مصادر البيانات:

- مسوح الهيئة.
- بيانات سجلية.

إحصاءات مستهدفة في عام 2023م

تستهدف الهيئة الإحصاءات التالية في عام 2023م:

م	اسم المنتج	دورية النشر
1	إحصاءات التشييد والبناء	سنوي
2	إحصاءات ديموغرافيا الأعمال	سنوي

إحصاءات الاقتصاد الرقمي

أبرز المنتجات الإحصائية للاقتصاد الرقمي خلال عام 2022م:

1. تنفيذ مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد 2022م.
2. تنفيذ مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت 2022م.

مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد:

نبذة عن المسح:

يسعى مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد إلى معرفة مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد، وتوفير قاعدة بيانات مُمكنة لعمل دراسات وتطوير مؤشرات عن القطاع الرقمي في المملكة.

أهداف المسح:

يهدف المسح إلى:

- توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة عن مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد مما سيساعد متخذي القرار على معرفة وفهم ما يلي:

1. مدى توفر أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لدى الأسر.
2. نفاذ الأسر إلى تقنية المعلومات والاتصالات.
3. أسباب عدم نفاذ الأسر لتقنية المعلومات والاتصالات.
4. مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.
5. الفئات العمرية من الأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
6. الحالة التعليمية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
7. الحالة العملية للأفراد الذين يستخدمون تقنية المعلومات والاتصالات.
8. مجالات الإنترنت التي تم استخدامها من قِبل الأفراد.
9. الأماكن التي تم استخدام الإنترنت فيها من قِبل الأفراد.
10. أسباب عدم استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى الأفراد.

- إيجاد قاعدة عريضة من الإحصاءات، واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.

مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت 2022م:

نبذة عن المسح:

يسعى مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لدى المنشآت الاقتصادية. وسوف يستهدف المسح توفير مؤشرات حول تقنية المعلومات والاتصالات المحددة على النحو الذي حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد.

أهداف المسح:

يهدف المسح إلى:

- توفير بيانات ومؤشرات حديثة عن مدى نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت مما سيساعد متخذي القرار وراسمي السياسات على معرفة وفهم:

1. مدى توفر أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات لدى المنشآت.
2. مدى استخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
3. معرفة مجالات استخدام تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
4. معرفة المزايا المتحققة من استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات.
5. معرفة أسباب عدم استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات.
6. مدى استخدام المنشآت لتقنية المعلومات والاتصالات في عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات.
7. مجالات أخرى ذات صلة: تتعلق بالأمان وإدارة وحماية تقنية المعلومات والاتصالات.

- إيجاد قاعدة عريضة من البيانات واستخدامها كأساس موثوق لإجراء الدراسات والبحوث لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.
- تزويد الباحثين والدارسين والمهتمين بالبيانات الإحصائية اللازمة عن نشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت لاستخدامها في مجال البحوث والدراسات العلمية التي تساهم في إبراز وتطوير النشاط في المملكة.
- إجراء المقارنات المحلية والإقليمية والدولية لنشاط تقنية المعلومات والاتصالات للمنشآت.

إحصاءات الاستثمار

- تعد إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الحيوية التي تهتم بها الدول لما لها من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتنويع مصادر دخل الاقتصاد في مختلف المجالات، حيث تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن لها دورًا في نقل أحدث التكنولوجيا وأساليب المعرفة، واستحداث المزيد من فرص العمل، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.
- ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية فقد حرصت الهيئة العامة للإحصاء على العمل على جمع إحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر للمنشآت الاقتصادية التي يوجد بها استثمارٌ أجنبيٌّ مباشرٌ وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة بهذا الخصوص، وذلك لبناء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وشاملة تُعين واضعي السياسات ومتخذي القرار في التعرف على أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة والتنبؤ السليم بتطوراتها المستقبلية بغرض تحسين بيئة الاستثمار في المملكة.
- ومن أهداف الهيئة العمل على توفير البيانات عن أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض استخدامها في الحساب المالي والجاري بميزان المدفوعات السعودي، وتوفير بيانات عن توزيع التدفقات الأجنبية الداخلة وفقاً للأنشطة الاقتصادية والمناطق الإدارية ومصادر هذه الاستثمارات من دول العالم التي تستثمر في المملكة، وكذلك توزيعها من حيث الأدوات المالية، ومعرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

03

الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد

تقوم الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بتطوير مجموعة من المنتجات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تشمل البيئة، والطاقة، والزراعة، إضافة إلى إحصاءات السياحة والنقل ومؤشرات الحج والعمرة. كما تتولى تحسين القراءات الإحصائية مكانياً من خلال فريق إدارة البيانات الجغرافية. تهتم الإدارات الإحصائية، المندرجة تحت الإدارة العامة، بجمع وتصنيف وتحليل ونشر بيانات ومؤشرات متعددة بما يتناسب مع التوصيات الدولية واحتياجات العملاء وصناع القرار. نسبة كبيرة من مؤشرات رؤية 2030 ومؤشرات التنمية المستدامة ومؤشرات منصة الميز التنافسية الاقتصادية لمناطق المملكة ومؤشرات المراصد الحضري الوطني يتم انتاجها من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية والموارد. كما تعمل الإدارة العامة على تعزيز ممكّنات نشر الإحصاءات والمؤشرات على مستويات مكانية أكثر تفصيلاً من خلال استخدام أحدث التقنيات، وتمكين تطبيقها واستخدامها في جميع مراحل العمل الإحصائي.

أبرز المنتجات والمؤشرات الإحصائية خلال عام 2022م

الإدارة	اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
إدارة إحصاءات البيئة	نشرة إحصاءات البيئة المنزلي	نشرة مبنية على بيانات مسح البيئة المنزلي وتوفر بيانات شاملة حول مصادر التلوث، وخدمات المياه والصرف الصحي، والنفايات والمخلفات، والالمام البيئي في القطاع المنزلي.	• نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة. • نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي. • نسبة السكان الذين يستفيدون من مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه. • أبرز طرق التخلص من النفايات في المساكن. • نسبة السكان الذين يفرزون النفايات.
	نشرة الإحصاءات البيئية	نشرة سجلية تشمل مجموعة من البيانات المتعلقة بأحوال البيئة وجودتها، والموارد البيئية واستخدامها، المخلفات، والأحداث المتطرفة والكوارث، والمستوطنات البشرية والصحة البيئية، وحماية البيئة.	• إجمالي عدد السدود وسعتها التخزينية. • مساحة المحميات الطبيعية الأرضية والمائية. • مساحة الغابات ونسبتها من مجموع مساحة المملكة. • كمية الطلب والتوزيع السنوية على المياه حسب القطاع. • حجم المياه العادمة المعالجة في القطاع البلدي. د كمية النفايات البلدية الكلية المجمعة. • نسبة السكان الموصولون بنظام معالجة مياه الصرف الصحي. • توفر المناطق الخضراء في القطاع البلدي.
	نشرة إحصاءات مسح المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي	نشرة مبنية على بيانات مسح بيئي خاص بالمنشآت وتشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة باستهلاك وإنتاج المياه والمخلفات في القطاع الصناعي.	• أنواع المخلفات المنتجة في منشآت الصناعات التحويلية. • كمية المخلفات المنتجة في منشآت الصناعات التحويلية وطرق التخلص منها. • كمية المياه المستهلكة في منشآت الصناعات التحويلية. • كمية المياه المنتجة في منشآت الصناعات التحويلية. • التوزيع النسبي لمصدر تصريف مياه الصرف الصحي في منشآت الصناعات التحويلية.
إدارة إحصاءات الطاقة	نشرة إحصاءات البترول والغاز	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإنتاج، وتصدير، واستيراد، واحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي.	• إجمالي احتياطي النفط الخام. • إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي. • إجمالي إنتاج النفط الخام. • إجمالي استهلاك النفط الخام. • إجمالي إنتاج مشتقات النفط. • إجمالي استهلاك مشتقات النفط.

الإدارة	اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المؤشرات والإحصائيات
إدارة إحصاءات الطاقة	نشرة إحصاءات الطاقة الكهربائية	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الكهرباء.	• نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة. • نصيب المشترك من الطاقة الكهربائية المستهلكة. • إجمالي انتاج الطاقة الكهربائية. • إجمالي استهلاك الطاقة الكهربائية. • الحمل الذروي والقدرة المتاحة.
	نشرة إحصاءات الطاقة المتجددة	نشرة سجلية تشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الطاقة المتجددة.	• إجمالي انتاج الطاقة المتجددة . • متوسط الإشعاع الأفقي الكلي (GHI). • متوسط الإشعاع العمودي الساقط (DNI). • متوسط الإشعاع الأفقي المنتشر (DHI). • سعة الطاقة الإجمالية لمراحل خطة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.
	نشرة إحصاءات مسح الطاقة المنزلي	نشرة مبنية على مسح الطاقة المنزلي توفر بيانات شاملة حول مصادر وأشكال واستخدامات الطاقة وأنماط استهلاكها في القطاع المنزلي.	• النسبة المئوية لمصدر الكهرباء في المسكن. • النسبة المئوية لعدد المساكن التي تستخدم الطاقة الشمسية. • النسبة المئوية للوقود المستخدم للطبخ في المسكن. • النسبة المئوية لعدد المساكن التي تستخدم منتجات الكتل الحيوية. • النسبة المئوية لعدد الأسر التي تستخدم أجهزة ترشيد الطاقة الكهربائية. • النسبة المئوية لعدد الأسر المهتمة بتخفيض وترشيد استهلاك الكهرباء على مستوى المناطق الإدارية.
	نشرة إحصاءات كفاءة الطاقة	نشرة سجلية تبرز أهم مؤشرات فعالية وكفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة البترولية والكهربائية.	• كثافة استهلاك الطاقة. • الوفر في الطاقة الأولية من مبادرات كفاءة الطاقة. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في قطاع المباني. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع السكني. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع التجاري. • كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاع الحكومي.

الإدارة	اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المـؤشـرات والإحصـائـيات
إدارة إحصاءات المرور والمواصلات	نشرة حركة المرور الجوي	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات ومؤشرات حديثة عن حركة الرحلات الجوية وحركة الركاب إضافة إلى حركة الشحن الجوي عبر مطارات المملكة العربية السعودية المحلية والدولية.	• عدد الرحلات الداخلية. • عدد الرحلات الدولية. • عدد الركاب عبر الرحلات الداخلية. • عدد الركاب عبر الرحلات الدولية. • الشحن الجوي الداخلي والدولي.
	نشرة حركة المرور المائي	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات عن حركة الركاب القادمين والمغادرين عبر الموانئ، ومعرفة حجم البضائع التي تم تفريغها وتحميلها، وحركة السفن القادمة والمغادرة عبر الموانئ السعودية.	• البضائع المفرغة في الموانئ الصناعية والتجارية. • عدد الركاب – المغادرين والقادمين. • حركة الحاويات – الواردات والصادرات. • حركة السفن في الموانئ. • البضائع المناولة في الموانئ. • الطاقة الاستيعابية للموانئ.
إدارة إحصاءات الزراعة	نشرة الصيد البحري	نشرة سجلية سنوية تشمل مجموعة من البيانات المتعلقة بالمصائد البحرية في المملكة العربية السعودية.	• المصيد حسب الأنواع في البحر الأحمر والخليج العربي للمصائد التقليدية والصناعية. • عدد رحلات وعدد أيام الصيد للمصائد التقليدية. • اعداد القوى العاملة في صيد الأسماك.
	نشرة الإحصاءات الزراعية	نشرة سجلية سنوية يتم من خلالها توفير إحصاءات عن أهم المنتجات الزراعية ونسبة الاكتفاء الذاتي منها وبيانات عن الزراعة العضوية إضافة إلى حجم القروض الحكومية الممنوحة للنشاط الزراعي.	• نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات النباتية (التمور). • نسبة الاكتفاء لأهم المنتجات الحيوانية (منتجات الالبان). • إنتاج الزراعة العضوية للمحاصيل الزراعية.
	نشرة الإنتاج الزراعي	نشرة مبنية على بيانات مسح زراعي للحيازات الزراعية يشمل مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات المرتبطة بالتعداد الزراعي لعام 2015م، لأهمية النشاط الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي. ويستفيد من هذه النشرة كافة الجهات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي في المملكة إضافة إلى المنظمات الدولية.	• المساحة المزروعة والمحصودة بمحاصيل الحبوب والأعلاف وإجمالي كمية الإنتاج والإنتاج المباع وقيمته. • عدد ومساحة البيوت المحمية المزروعة بالخضروات وإجمالي كمية الإنتاج والإنتاج المباع وقيمته • إجمالي عدد الأشجار الدائمة بما فيها أشجار ا.لنخيل، وإجمالي كمية الإنتاج والإنتاج المباع وقيمته. • عدد حيوانات المزرعة حسب النوع على مستوى المناطق • إجمالي إنتاج خلايا النحل من العسل حسب نوع الخلايا.

الإدارة	اسم المنتج	وصف المنتج	أبرز المـؤشـرات والإحصـائـيات
إدارة إحصاءات الزراعة	نشرة المشاريع الزراعية المتخصصة	نشرة مبنية على بيانات الحصر الشامل للمشاريع الزراعية المتخصصة في الثروة الحيوانية بما فيها الأسماك والدواجن مثل مزارع الأبقار (منتجات الحليب وتسمين العجول)، الدجاج اللاحم، الدجاج البياض، إضافة إلى الاستزراع السمكي على مستوى المناطق الإدارية بالمملكة.	• إجمالي كمية إنتاج الأبقار من الحليب وكمية المباع منه في مزارع الأبقار المتخصصة • إجمالي إنتاج بيض المائدة وكمية المباع منه في مزارع الدجاج البياضة المتخصصة • إجمالي كمية الإنتاج من الأسماك وكمية المباع منه في مزارع الاستزراع السمكي. • عدد الدجاج المنتج وكمية المباع منه في مزارع الدجاج اللاحم المتخصصة.
إدارة إحصاءات السياحة والحـج والعمرة	نشرة إحصاءات العمرة	هي نشرة سجلية تشتمل على مجموعة من البيانات توضح أعداد المعتمرين القادمين إلى مكة المكرمة من داخل المملكة العربية السعودية من حيث: الجنس والجنسية، والمنطقة الإدارية، ومدة الإقامة وعدد مرات العمرة، ومعتمري الخارج القادمين إلى مكة المكرمة من خارج المملكة، من حيث: مدة الإقامة والجنس والفئات العمرية والمنافذ وطريقة القدوم والمغادرة.	• إجمالي المعتمرين وتوزيعهم حسب الجنس والجنسية (سعودي/ غير سعودي). • توزيع المعتمرين من الداخل السعوديين وغير السعوديين من حيث الجنس ومدة الإقامة وعدد مرات العمرة حسب المناطق الإدارية والأشهر الهجرية. • توزيع المعتمرين من الخارج حسب مدة الإقامة والجنس والفئات العمرية، والمنافذ وطريقة القدوم والمغادرة.
	نشرة إحصاءات الحج	هي نشرة سجلية تشمل أعداد الحجاج حسب الجنس والجنسية	• إجمالي عدد الحجاج من الداخل حسب الجنس والجنسية.
	نشرة إحصاءات المنشآت السياحية	هي نشرة مبنية على بيانات مسح المنشآت السياحية وتهدف الى توفير بيانات جانب العرض السياحي والتي تُساعد في الوصول إلى مؤشرات لحساب مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، وبيانات حول الأنشطة السياحية التي تساعد في الوصول إلى المؤشرات المساعدة في معرفة معدلات نمو كل نشاط سياحي، ومعرفة ما يستوعبه من حجم المشتغلين في جميع المناطق الإدارية للمملكة.	• إجمالي عدد المنشآت في الأنشطة المميزة للسياحة. • إجمالي عدد المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة. • إجمالي تعويضات المشتغلين في الأنشطة المميزة للسياحة بالأسعار الأساسية. • إجمالي الإيرادات التشغيلية في الأنشطة المميزة للسياحة بالأسعار الأساسية. • إجمالي النفقات التشغيلية في الأنشطة المميزة للسياحة بأسعار الشراء. • المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

أبرز أعمال الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد خلال عام 2022م:

- قامت الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد بنشر 13منتجًا إحصائيًّا مبنيًّا على السجلات الإدارية أو المسوح، وتحتوي هذه المنتجات على مجموعة من المعلومات المتعلقة بالسياحة والحج والعمرة، والبيئة، والطاقة، والزراعة، والمرور والمواصلات كما في الشكل التالي:

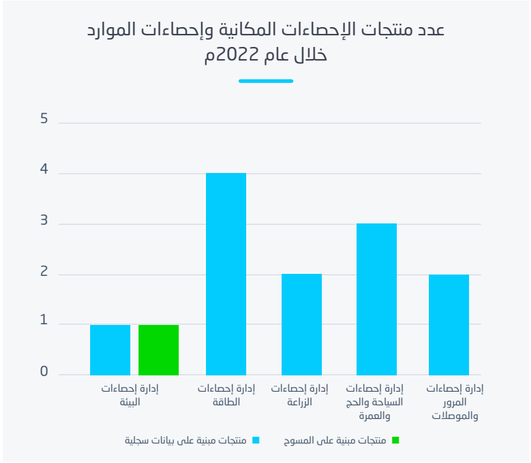

- غطت المنتجات الإحصائية التي نفذتها الهيئة من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية والموارد أكثر من (500) مؤشر ومعلومة إحصائية مرتبطة ببيانات العديد من المجالات، مثل بيانات: العمرة والحج، والسياحة، والمياه، والنفايات، والغطاء النباتي، والتنوع البيولوجي، والأرصاد، والبترول والغاز، والطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والصيد البحري، والزراعة العضوية، والإنتاج الزراعي، إضافة إلى المرور الجوي والمرور البحري.

- تم إنجاز أعمال متعلقة بتعداد السعودية 2022، كان من أهمها إنشاء طبقات البيانات الشبكية المكانية (GIRD) على مستوى المملكة بمختلف المساحات (100، و200، و400 متر مربع.. إلخ) وتجميع بيانات التعداد على طبقة البيانات الشبكية، وبناء منهجية تحمي خصوصية بيانات التعداد (Spatial Statistical Disclosure Control) على كل مستوى من طبقات البيانات الشبكية المكانية، إضافة إلى التحديث المستمر مع فريق عمل التعداد فيما يتعلق بالطبقات المكانية فور الحصول على أي تحديث لـ (طبقة الحدود الدولية، وحدود: المناطق، والمحافظات، والمدن والأحياء، والتجمعات السكانية) والتنسيق المستمر مع مؤسسة البريد السعودي لتحديث بيانات العنوان الوطني.
- تحديث خرائط المناطق والمحافظات الرقمية الإحصائية وفق الإجراءات الرسمية الواردة من وزارة الداخلية.
- تقييم انتشار العينات وتوزيعها للمسوح التي تجريها الهيئة بالشراكة مع إدارة المنهجيات.
- توفير وتطوير خريطة أساس رقمية إحصائية موحدة شاملة تغطي جميع محافظات ومراكز ومدن وقرى المملكة لتكون أساس للإطار الإحصائي الجغرافي لمسوح وتعدادات الهيئة المختلفة من خلال الاستفادة من الطبقات الجغرافية الرقمية المتوفرة في جهات الاختصاص.
- المساهمة في توفير مؤشرات برامج رؤية المملكة ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى مؤشرات الميز التنافسية ومؤشرات المرصد الحضري الوطني التي تحتضنها الإدارة العامة.
- المشاركة في عضوية اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة للأسماء الجغرافية المكانية وكذلك لجنة إطلاق مركز البيانات الجيومكانية إضافة إلى المرصد الحضري الوطني.
- تنفيذ الأعمال الميدانية لمسح الإنتاج الزراعي ومسح المشاريع الزراعية المتخصصة إضافة إلى العمل على إعداد نشرة إحصاءات الخدمات 2021 وجمع بيانات المنشآت السياحية.
- تم اختبار تطوير جداول الحساب الفرعي للسياحة من خلال جداول العرض والاستخدام وبيانات مسوح الطلب السياحي لعامي 2019- 2020م، وتم تقدير نسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال جداول الحساب الفرعي للسياحة.

- تم إنجاز ما نسبته 20% من أعمال مبادرة تهدف إلى تجويد إحصاءات قطاع الحج والعمرة والزيارة، وقيادة لجنة توجيهية لضمان تحقيق مستهدفات هذه المبادرة.
- طورت الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد عدة نشرات جديدة مبنية على منهجيات دولية معتمدة ومتوافقة مع أفضل ممارسات المكاتب الإحصائية العالمية، مثل:
  - نشرة الإحصاءات البيئية.
  - نشرة كفاءة الطاقة.
  - نشرة الصيد البحري.
  - نشرة الإحصاءات الزراعية.
  - نشرة المنشآت السياحية.
- تم إعادة تطوير المسوح والمنتجات الإحصائية لتغطية مجموعة من البيانات الإضافية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات اقتصادية تقيس الميز التنافسية لمناطق المملكة، إضافة إلى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية، بعد عقد عدة ورش عمل، بهدف توفير بيانات إحصائية تخدم العملاء في اتخاذ القرارات ورسم السياسيات للبرامج والمستهدفات الوطنية.

خطة الإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد خلال عام 2023م:

تخطط الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد لتنفيذ ما يأتي خلال عام 2023م:

- زيادة عدد المنتجات الإحصائية للإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد لتصل إلى (25) منتجًا، مبنية على السجلات الإدارية أو المسوح، ومتعلقة بالبيئة، والطاقة، والزراعة، والحج، والعمرة، والسياحة، والمرور والمواصلات إضافة إلى البيانات والخرائط الجغرافية.
- توفير المزيد من مؤشرات رأس المال الطبيعي، بشكل مقارن مع الدول الأخرى، بما يساعد في تتبع مدى التغيرات التي نشأت في رأس المال الطبيعي للمملكة العربية السعودية.

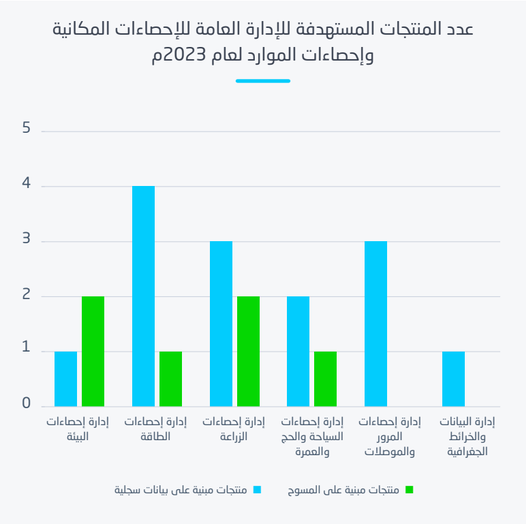

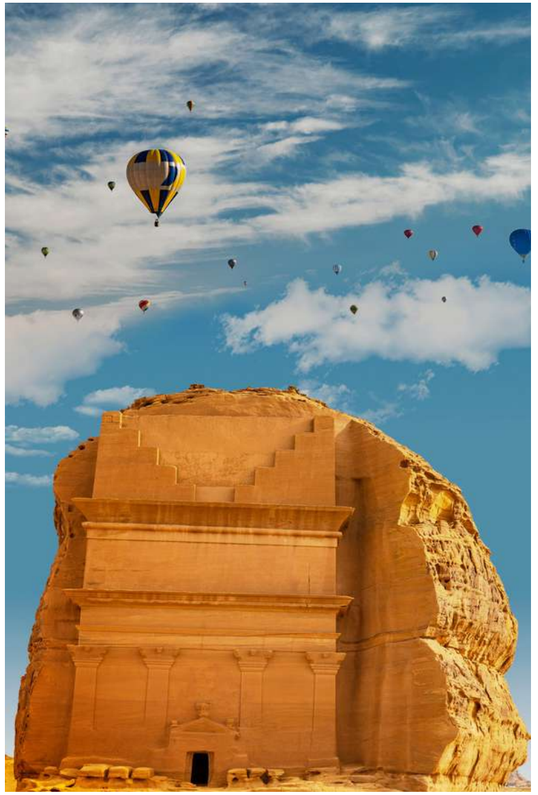

- إشراك أكبر عدد من الجهات في العملية الإحصائية لزيادة موثوقية الأرقام وعكس الصورة الأشمل عن المواضيع الخاصة بالنشر.
- العمل على نشرة ميزان الطاقة وهو إطار عمل محاسبي لتجميع وتوليف البيانات حول كافة منتجات الطاقة الداخلة إلى الاقتصاد الوطني والمتواجدة فيه والمستخدمة داخل أراضيه خلال فترة مرجعية معينة.
- إصدار النشرات التالية:

  - نشرة إحصاءات الخدمات.
  - نشرة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي.
  - نشرة إحصاءات المنشآت السياحية.
  - نشرة إحصاءات الخدمات.
  - نشرة حركة النقل على الطرق.
  - نشرة الإنتاج الزراعي.
  - نشرة المشاريع الزراعية المتخصصة.

- توفير بيانات الإنفاق الحكومي على الخدمات على مستوى مكاني دقيق.
- تلبية احتياجات كافة المستخدمين بتوفير بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة وآنية سهلة الاستخدام، وتعزيز جودة المنتجات والخدمات الإحصائية من خلال تطبيق أحدث المعايير والأساليب والتصانيف الدولية في جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات.
- بناء القدرات لتطوير مجموعة من المنتجات المتعلقة بالسياحة، والنقل، والأمن الغذائي، والمحاسبة البيئية الاقتصادية لحسابات الطاقة بما فيها الثروة المعدنية، والمياه بما فيها الأمطار، والتنوع البيولوجي، والأراضي لقياس التفاعلات القائمة بين البيئة والاقتصاد واستخلاص مؤشرات متسقة وقابلة للمقارنة دولياً.

04

الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على التأكد من أن منتجاتها تطبق أفضل الأساليب والمعايير الإحصائية، وتقوم الهيئة عبر الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار بالإشراف على وضع وتنفيذ معايير ومنهجيات الجودة الإحصائية، وإدارة تصميم المسوح والأدوات، وتوجيه الابتكارات الإحصائية، وتسهيل الوصول إلى البيانات الدقيقة، ورصد التصانيف في جميع أنحاء العالم، واستخدام المعلومات المساعدة لتحسين كفاءة أخذ العينات والتقدير بالإضافة إلى تقدير الفروق ومقاييس الجودة الأخرى. ونستعرض فيما يلي أبرز أعمال الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار خلال عام 2022م:

إدارة الجـودة

تعمل الهيئة العامة للإحصاء على تقديم الدعم للمستفيدين بالقطاع الإحصائي، وترتكز رؤيتها على تقديم منتجات وخدمات إحصائية ذات قيمة مضافة تتميز بالجودة والدقة والشمولية والمصداقية، وتقوم الهيئة بدور أساسي في تحقيق رؤية المملكة 2030 وذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات والتحليلات والمؤشرات الإحصائية الشاملة والمنتجات المتخصصة ذات الجودة العالية التي تدعم صناعة القرار وتخطيط البرامج اللازمة لتحقيق الرؤية، وانطلاقًا من ذلك يأتي دور إدارة الجودة بالإشراف على الأنشطة والمهام المختلفة داخل الهيئة العامة للإحصاء لضمان التسليم المتسق للمنتجات والخدمات بمستوى التميز المطلوب، ويشمل ذلك وضع وتحديد معايير ومؤشرات وأطر ضمان الجودة الإحصائية لدى الهيئة والذي يشمل العمليات والمخرجات الإحصائية، ورصد التزام البيانات والتقارير والمنتجات الإحصائية بمعايير ومتطلبات الجودة.

أعمال إدارة الجودة خلال عام 2022م:

تحرص الهيئة العامة للإحصاء على التأكد من أن المنتجات والخدمات الصادرة تتطابق مع معايير ومبادئ الجودة وتطبيقًا لهذا الحرص فقد تم خلال عام 2022م العمل على عدد من المنتجات والمشاريع تنوعت ما بين منتجات لجودة البيانات، ومنتجات للجودة الإحصائية. حيث تم تطوير (27) تقرير بيانات وصفية للمنتجات الإحصائية، وعدد (15) نموذجًا لدراسة منطقية طلب البيانات من الجهات الخارجية، كما عقدت الهيئة (17) ورشة عمل حضرها (218) موظفًا من جميع الإدارات الإحصائية والإدارات ذات العلاقة بالعمل الإحصائي، وذلك بهدف التعريف ونشر الوعي بأدوار ومسؤوليات إدارة الجودة، وكذلك الاستراتيجية التي ستعمل عليها إدارة الجودة، كما بادرت إدارة الجودة بطلب ممثلي جودة من الإدارات العامة في الهيئة وتم تعيين عدد (5) ممثلين لها بهدف تنظيم وتسهيل التواصل بين كافة الإدارات الإحصائية والمساندة.

المنتجات:

- هيكل تقرير البيانات الوصفية المتكامل: هو نموذج يسهل عملية الإعداد الفعال لتقرير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية وهو تقرير مُوجه للمستخدمين بالإضافة إلى تقرير الجودة للمنتجات الإحصائية وهو تقرير مُوجه للمنتجين.
- الدليل الإرشادي لتقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية: يقدم الدليل وصفًا وإرشادات لكل مفهوم من مفاهيم هيكل تقرير البيانات الوصفية بحيث تكون معايير أساسية لإنشاء تقرير البيانات الوصفية.
- نموذج تقرير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية: يهدف التقرير لوصف (المنتج) الإحصائي بإعطاء تعاريف للمفاهيم والمجتمع الإحصائي والمتغيرات والمنهجية والجودة المطبقة.
- قائمة مراجعة التقييم الذاتي: هي أداة لتقييم جودة العمليات والمخرجات للمنتجات الإحصائية في الهيئة العامة للإحصاء. وقد تم تصميمه لدعم مدراء المسوح في تقييم جودة إحصاءاتهم والأخذ بالتدابير اللازمة للتحسين والتطوير.
- منطقية طلب البيانات: يهدف هذا النموذج لدراسة جداول الطلب للبيانات التي سيتم من خلالها تعبئة البيانات من الجهة الخارجية، وذلك للتأكد من متطلبات واحتياجات كل إدارة معنيَّة؛ بهدف الحصول على أفضل جودة ممكنة، بالإضافة إلى التركيز على اللغة التقنية للطلب.

مشاريع (إدارة الجودة) خلال عامي 2023/2022م:

البنك الدولي:

بدأت الهيئة العامة للإحصاء في بداية عام 2022م بالتعاون مع البنك الدولي في مشروع تطوير منتجات الجودة الذي يهدف إلى تجويد المسوح والمنتجات الإحصائية بما يتناسب مع الممارسات العالمية الإحصائية حيث تم تطوير عدة مواضيع رئيسة، وذلك على النحو التالي:

- إطار ضمان الجودة: هو إطار تنظيمي يستند إلى مجموعة من المبادئ التي تغطي البيئة المؤسسية والعمليات الإحصائية والمخرجات الإحصائية.
- قائمة فحص الجودة: تم العمل على تطوير المنتج بعمل دراسة تجريبية لعدد (3) منتجات إحصائية تغطي المجالات الإحصائية الرئيسة، وهي: الإحصاءات الاقتصادية، والإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات المكانية والموارد الطبيعية.
- مؤشرات الجودة: تم تطوير مؤشرات تغطي جودة البيانات والجودة الإحصائية للمنتجات حيث تم جمع (37) مؤشرًا، وذلك بهدف قياس مستوى الجودة للمدخلات والمخرجات الإحصائية.
- نظام البيانات الوصفية: تم العمل على تطوير نظام لتقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية بهدف رفع كفاءة العمل وتحسين الإنتاجية، وذلك عن طريق إدارة وحوْكمة أدوار المستخدمين.

إعداد تقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية:

عملت الهيئة من خلال إدارة الجودة إلى إعداد وتوثيق البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية التي تنتجها للهيئة، وذلك بإضافة وصف للأجزاء الثلاثة الرئيسة للمنتجات الإحصائية، وهي: (البيانات الوصفية المفاهيمية، والبيانات الوصفية المنهجية، والبيانات الوصفية للجودة) والتي بنيت على أفضل التوصيات والممارسات الدولية، للحرص على الخروج بتقرير يلبي رغبات المستفيدين والمستخدمين الخارجيين، حيث تم خلال عام 2022م إعداد وتوثيق 27 تقريرًا للبيانات الوصفية للمنتجات والأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الإحصاءات الاقتصادية	الإحصاءات الاجتماعية	الإحصاءات المكانية والموارد
• مسح الاستثمار الأجنبي المباشر. • إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة. • إحصاءات منظمات القطاع غير الربحي. • مسح مؤشر ثقة الأعمال. • مسح نشاط التشييد والبناء. • إحصاءات الرقم القياسي لأسعار المستهلك. • مسح المال والتأمين. • مسح البحث والتطوير. • مسح الأعمال الهيكلية. • متوسطات أسعار السلع والخدمات. • الرقم القياسي لأسعار الجملة. • الرقم القياسي لأسعار العقار. • الحسابات القومية السنوية. • الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية ربع السنوية. • التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي.	• إحصاءات القوى العاملة. • إحصاءات دخل وإنفاق الأسرة. • مؤشر ثقة المستهلك. • إحصاءات الجريمة.	• إحصاءات مسح الطاقة المنزلي. • مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد. • إحصاءات حركة المرور الجوي. • إحصاءات الطاقة الكهربائية. • مسح البيئة المنزلي. • إحصاءات المركبات المرخصة. • إحصاءات الطاقة المتجددة. • إحصاءات حركة المرور المائي.

إطار ضمان الجودة :

إدراكًا لدور جودة المنتجات الإحصائية، وتعزيزًا لمصداقية الرقم الإحصائي بدأت الهيئة من خلال (إدارة الجودة) بمشروع الإطار الوطني لتحديد معايير الجودة التي يجب تحقيقها عند جمع البيانات ومعالجتها بكافة صورها. من جهة أخرى سيعمل هذا الإطار على تكوين مفهوم موحّد للجودة الإحصائية لكافة الإدارات المعنية، مما يمكّنها من إعداد آليات تنفيذية متسقة لمراقبة الجودة الإحصائية. وتتشارك الهيئة في هذا المشروع مع فريق البنك الدولي في وضع الترتيبات اللازمة، وتحديد الأساليب والأدوات التي سيتم استخدامها لتقييم الجودة، وكذلك مواءمة هذه الخطوات حسب الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

جودة عمليات وحوكمة دليل إجراءات العمل الإحصائي GSBPM:

دليل إجراءات العمل الإحصائي (النسخة الوطنية): يصف الإنتاج الإحصائي بطريقة عامة وموجهة نحو العملية، يتم استخدامه داخل المكاتب الإحصائية وفيما بينها كأساس مشترك للعمل، مع إنتاج الإحصاءات بطرق مختلفة وكذلك سيساعد هذا النموذج على تكامل العمل الدولي بشأن البيانات الوصفية الإحصائية، مع العمل المتعلق بجودة البيانات من خلال توفير إطار عمل مشترك، ومصطلحات مشتركة لوصف عمليات العمل الإحصائي، وتوفير حوْكمة عمل للمهام والأعمال الإحصائية، ويكمن دور إدارة الجودة بتطبيق معايير وأبعاد الجودة على المراحل الرئيسة والفرعية وحوكمتها.

أبعاد الجودة:

بدأت إدارة الجودة في بناء وتطوير الأبعاد الخاصة بالجودة وذلك بهدف التحسين والتطوير، والتأكد من جودة البيانات سواءً على مستوى البيانات أو على المستوى الإحصائي وذلك بالاستناد على مصدرين أساسيين، هما: جمعية إدارة البيانات DAMA، والمكتب الإحصائي الأوروبي بما يتناسب مع الوضع الراهن والوطني للهيئة العامة للإحصاء، حيث تم اعتماد (9) أبعاد رئيسة، هي: الاكتمال، والمطابقة، والمنطقية، والترابط، والنطاق أو المدى، والفردية، والدقة، والتوقيت، وإمكانية الوصول.

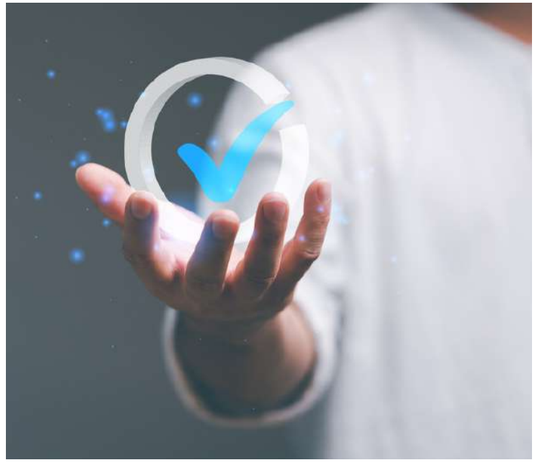

الأنظمة التقنيَّة لإدارة الجودة:

- لوحة معلومات مؤشر صحة جودة البيانات: هي عبارة عن (لوحة تحكّم) تسمح بتقييم جودة البيانات عبر إدارات الهيئة العامة للإحصاء، وذلك بهدف قياس جودة البيانات حسب أبعاد الجودة بطريقة استباقية وقابلة للتتبُّع.
- لوحة معلومات الجودة لمركز الاتصال الإحصائي: هي لوحة معلومات تقيس معايير التقييم لأداء باحثي الجودة في المركز وأسئلة المسوح الإحصائية لرفع دقة وكفاءة الإنتاجية.

آلية طلب ومشاركة البيانات:

طورت إدارة الجودة بالتعاون مع إدارة الحوْكمة آلية تنظم أدوار ومسؤوليات الإدارات ذات العلاقة لطلب البيانات من الجهات الخارجية بما يتوافق مع الاحتياجات واللوائح والسياسات الداخلية المعتمدة في الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات بالهيئة العامة للإحصاء حيث تضمَّنت عدة بنود، وذلك للتأكُّد من جودتها.

إدارة المنهجيات

تحرص الهيئة العامة للإحصاء من خلال إدارة المنهجيات على مواكبة أحدث الاتجاهات والممارسات في المنهجيات الإحصائية الدولية والإقليمية، وتحديد الفجوات والقضايا المتعلقة بتقنيات تصميم وسحب العينات والتنسيق مع الإدارات ذات الصلة للمواءمة والاتفاق على التغييرات والتحسينات المطبقة على المنهجيات والمعايير الإحصائية الشاملة.

أعمال إدارة المنهجيات خلال عام 2022م:

عملت إدارة المنهجيات خلال عام 2022م على عدد من المشاريع والمنتجات تنوعت ما بين منتجات إحصائية تم إعداد أو تحديث منهجياتها بما يقارب (20) منتجاً، ومنتجات تم العمل على تصميم العينة لها بما يقارب (25) منتجًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان لـ (2) من المنتجات، ودراسة إطار ونتائج العينة لـ (10) منتجات. كما قامت إدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال العام 2022م والتي بلغت (33) برنامجاً تدريبياً لـ (42) مسحاً.

المنتجات:

نموذج المنهجية للمنتجات الإحصائية المنفذة خلال عام 2022م: حيث سعت الهيئة من خلال إدارة المنهجيات إلى تحديث منهجيات المنتجات الإحصائية للهيئة بما يعكس الواقع وذلك بإيضاح مراحل وخطوات العمل التي تتم عند تنفيذ مختلف الأعمال الإحصائية وتحقق الشفافية بتوثيق البيانات الوصفية المُضمنة والتي تُبنى بناءً على أفضل التوصيات والممارسات الدولية، والحرص على الخروج بمنهجية تلبي رغبات المستفيدين وأن تكون مفهومة وواضحة حتى للمطلع غير المختص بقدر الإمكان، فتم خلال العام 2022م إعداد وتوثيق 20 منهجية للمنتجات والأعمال الإحصائية التي تنفذها الهيئة، وهي:

- **منهجيات المسوح الاقتصادية (المنشآت)، وشملت:**

1. منهجية مؤشر ثقة الأعمال.
2. منهجية مسح المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي.
3. منهجية مسح القطاع غير الربحي.

- **منهجيات المسوح الأسرية، وشملت:**

1. منهجية مسح البيئة المنزلي.

- **منهجيات لمنتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)، وشملت:**

1. منهجية إحصاءات الخدمات.
2. منهجية إحصاءات العمرة.
3. منهجية إحصاءات الصيد البحري.
4. منهجية إحصاءات استخدامات الأراضي.
5. منهجية إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.
6. منهجية الحسابات القومية السنوية.
7. منهجية إحصاءات كفاءة الطاقة.
8. منهجية إحصاءات ميزان الطاقة.
9. منهجية إحصاءات البترول والغاز.
10. منهجية إحصاءات الطاقة الكهربائية.
11. منهجية إحصاءات الطاقة المتجددة.
12. منهجية احصاءات القوى العاملة الصحية.
13. منهجية إحصاءات البيئة وفق إطار تطوير إحصاءات البيئة (FDES 2013).

- **منهجيات لأعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح والسجلات الإدارية معاً، وشملت:**

1. منهجية إحصاءات تجارة الجملة والتجزئة.
2. منهجية الاحصاءات البيئية.
3. منهجية إحصاءات الأعمال الهيكلية.

والجدول والرسم البياني التاليان يوضحان عدد ونسب المنهجيات التي تم إعدادها أو تحديثها بحسب نوع المنهجية:

نوع المنهجية			
المسوح الاقتصادية (المنشآت)	المسوح الأسرية	منتجات إحصائية تعتمد على مصادر إدارية (سجلات)	أعمال إحصائية اعتمدت في مصادرها على إحصاءات من واقع المسوح والسجلات الإدارية معاً
3	1	13	3
20			

أنواع المنهجيات الإحصائية للمنهجيات التي تم تطويرها خلال العام 2022م

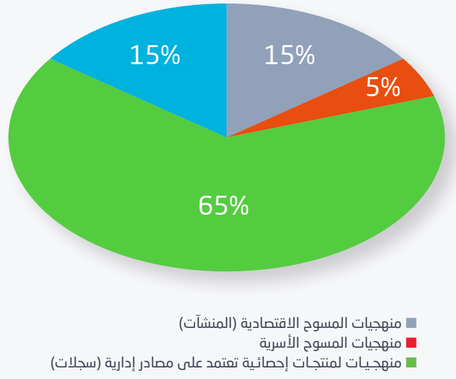

مشاريع إدارة المنهجيات خلال عام 2022م:

تصميم العينات للمنتجات الإحصائية:

تستخدم المسوح بالعينة لتغطية الاحتياجات المختلفة من البيانات التفصيلية في مختلف المجالات مثل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت الإدارة بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في تنفيذ تصميم وسحب عينات لـ (22) مسحًا، بالإضافة إلى حساب الأوزان للوصول إلى قيم المعلمات المقدرة للمجتمع باستخدام نتائج المسح بالعينة لعدد من المسوح، وكذلك دراسة أُطر ونتائج العينة كما هي موضحة بالجدول أدناه:

نوع المسح	تصميم وسحب عينة	حساب الأوزان	دراسة إطار ونتائج العينة
المسوح الاقتصادية	15	1	9
المسوح الأسرية	8	1	0
المسوح الزراعية	2	-	1
المجموع	25	2	10
	37		

التدريب:

قام فريق العمل بإدارة المنهجيات بالإعداد والتجهيز لتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة للأعمال الإحصائية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2022م من خلال القيام بعدد من الإجراءات، ومنها:

1. إعداد جداول البرامج التدريبية للأعمال الإحصائية لفئات الإشراف.
2. التحقق من توفير وتجهيز ومراجعة كافة المواد التدريبية اللازمة للبرامج التدريبية، وهي المواد العلمية التي تقوم بإعدادها مختلف الإدارات ذات العلاقة بمحتوى مواد العرض.
3. إعداد التقييم الآلي للمشاركين في الأعمال الإحصائية الهاتفية في كافة مناطق المملكة ورصد نتائجهم.
4. إعداد ملف فني متكامل عن البرنامج التدريبي.

حيث تم خلال عام 2022م تنفيذ (33) برنامجًا تدريبيًّا لتأهيل المرشحين للمشاركة في تنفيذ الأعمال الإحصائية الهاتفية لـ (42) مسحًا موضحة في الجدول التالي:

نوع المسح	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المسوح الاقتصادية	3	7	7	6
المسوح الأسرية	2	2	1	3
المسوح الزراعية	5	-	-	6
المجموع	10	9	8	15
	42			

مركز البيانات الدقيقة

بدأ تفعيل المركز والمهام المتعلقة به في مارس 2022م تطبيقا للممارسات العالمية في المكاتب الإحصائية الدولية، والذي يُعنى بعدة مهام من ضمنها:

- تطوير السياسات والإجراءات للتعامل مع طلبات البيانات الدقيقة.
- تطوير معايير الأهلية للمؤسسات / الباحثين للوصول إلى البيانات الدقيقة.
- إعداد صفحة إنترنت لإمكانية تصفح السياسات والإجراءات للوصول إلى البيانات الدقيقة.
- إنتاج ملفات الاستخدام العام (PUFs) لمجموعات البيانات الدقيقة الأكثر طلبًا في المجالات الإحصائية.
- إدارة جميع طلبات الوصول إلى البيانات الدقيقة ضمن إطار زمني محدد.
- تطوير وتنفيذ منهجيات مراقبة الإفصاح الإحصائي وتطبيقها على جميع مجموعات البيانات الدقيقة المعدّة.
- إعداد بنية أساسية للوصول عن بُعد إلى البيانات الدقيقة وتمكين الباحثين من التعامل مع مجموعات البيانات الدقيقة دون مغادرة قواعد البيانات المعلوماتية لمقر الهيئة العامة للإحصاء.
- تقديم عمل استشاري للباحثين حول البيانات الدقيقة المتوفرة وكيفية التعامل معها.

الخدمات:

تمكين عملاء الهيئة المؤهلين من الوصول للبيانات الدقيقة تعزيزا لمبدأ الشفافية – أحد مبادئ مكتب المعلومات الوطني NDMO- بعد معالجتها وتطبيق منهجيات عدم الإفصاح.

المنتجات:

1. نموذج طلب البيانات الدقيقة: يحتوي على معلومات مقدم الطلب، معلومات المشروع، معلومات عن البيانات الإحصائية المطلوبة، شروط وأحكام التعامل مع البيانات التفصيلية.

2. صفحة إلكترونية عن مركز البيانات الدقيقة يحتوي على نبذه عن المركز، والمجالات الإحصائية الخاصة بها، وفئات العملاء، ونموذج الطلب إلكترونيا، والمتابعة على الطلبات، وشروط وأحكام الاستخدام.
3. استبيان رضا العميل: يهدف الحصول على معلومات حول مدى رضا العملاء على خدمة طلب البيانات الدقيقة وتحديد نقاط الضعف والمشاكل التي تواجههم وحلها بناء على مقياس (ليكرت) الخماسي.
4. إنشاء وتفعيل استراتيجية الوعي والتواصل الداخلي والخارجي لمركز البيانات الدقيقة.

التصانيف الإحصائية

التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ومخرجاته:

قامت الهيئة بالخطوات التالية للتوعية والتعريف بالتصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية حتى نهاية عام2022م:

1. تحديث دليل السياسات والإجراءات وفتح منصة إلكترونية على موقع الهيئة: قامت الهيئة خلال عام 2022م بمراجعة دليل السياسات والإجراءات لتطبيق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية واعتماد الإصدار الثاني لهذا الدليل من مجلس إدارة الهيئة وتبليغ الدليل للجهات ذات العلاقات بموجب برقية الهيئة رقم (840) وتاريخ 1/ 8/ 1444هـ، بالإضافة إلى أتمتة هذا الدليل وفتح منصة إلكترونية على موقع الهيئة لاستقبال طلبات الجهات للإضافة والتعديل والحذف ونقل ملكية الأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتحديث مسؤوليات الجهات.

2. فتح خدمة إلكترونية على منصة التكامل الحكومية (GSB) وموقع الهيئة: تم فتح خدمة إلكترونية للتصنيف على منصة التكامل الحكومية (GSB) بهيئة الحكومة الرقمية، حيث قامت الهيئة العامة للإحصاء بكثير من الإجراءات لتفعيل التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية على النحو التالي:

- تنفيذ (2,240) إجراءً على التصنيف، وتفصيل ذلك كما يلي:
  - بلغ إجمالي عدد الإضافات (743) نشاط في التصنيف بزيادة قدرها (25٪) منذ بداية تطبيق التصنيف في الجهات الحكومية وكان عدد الأنشطة آنذاك في منتصف في عام 2017م (2923) نشاطًا.
  - بلغ عدد التعديلات على مسمى النشاط في التصنيف (507) تعديلًا حتى نهاية عام 2022م، وبما نسبته (17٪) من إجمالي عدد التعديلات من بداية تطبيق التصنيف.
  - تم إخفاء عدد (980) نشاطًا بناءً على طلبات الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع المركز الوطني للتنافسية والجهات الحكومية ذات العلاقة.
- بلغ عدد الأنشطة المستخدمة في السجلات الإدارية (السجل التجاري، رخصة بلدية ... إلخ) حتى نهاية عام 2022م (2753) نشاطًا.

- بلغ معدل متوسط طلبات الجهات الحكومية واستفسارات العملاء 17 طلباً أسبوعياً.
- خلال عام 2022م استقبلت الهيئة أكثر من (600) استفسارًا من المستثمرين بشأن التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية بزيادة قدرها (75%) عن العام الماضي.
- بلغ عدد الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأنشطة الاقتصادية (جهة مشرفة، جهة مرخصة، ذات علاقة) 75 جهة.
- بلغ عدد الطلبات الإلكترونية بقناة التكامل الحكومية (172) طلبًا فعليًّا منذ بداية تطبيق الحوْكمة المعتمدة بتاريخ 1/6/ 1442هـ.
- لا زالت الهيئة مستمرة في تلقي طلبات الإضافة والتعديل عبر قناة التكامل الحكومية (GSB) وموقعها والإجابة على الاستفسارات عن التصنيف من خلال البريد الموحّد للتصنيف والخطابات الرسمية.

التصنيف السعودي الموحّد للمهن المعتمد على التصنيف الدولي (ISCO_08)

هو تصنيف سعودي موحّد للمهن يعتمد في مكوناته على التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISCO_08) يُصنف الأشخاص وفقًا لعلاقتهم الفعلية والمحتملة مع الوظائف، وتصنف الوظائف حسب الأعمال المنجزة أو التي سيتم إنجازها، والمعيار الأساسي لتصنيف النظام لمجموعات رئيسة وفرعية هو مستوى المهارات والتخصص المطلوب لتنفيذ الأعمال والمهام المتعلقة بالمهنة، مع وجود مجموعات رئيسة منفصلة لكبار المسؤولين والمدراء وللقوات المسلحة، وقد قامت الهيئة حتى نهاية 2022م بالخطوات التالية للتعريف بالتصنيف والتوعية به:

1. عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2022م للاطلاع على سير العمل، وتحديث التصنيف بناءً على ما يرد من الوزارات والأجهزة الحكومية من طلبات إضافة، أو حذف، أو تعديل على التصنيف، والتعاون والتنسيق مع الجهات في شأن عملية تطبيق التصنيف في المجال التقني والفني.
2. تم اعتماد (4) قرارات للجنة متضمنة عدد من الإضافات والتعديلات على التصنيف.
3. بلغ عدد منسقي الجهات مستخدمي المنصة الإلكترونية (61) منسق جهة.
4. تم تلقي عدد (60) طلبًا من (26) جهة حكومية لمواءمة وظائفها مع المهن المضمنة في التصنيف والإضافة والتعديل على التصنيف، حيث تضمنت هذه الطلبات (مواءمة ما يقارب 7 آلاف وظيفة بالتصنيف الموحد).
5. بلغ إجمالي عدد الإضافات في تصانيف المهن (23) مهنة، وبلغ إجمالي التعديلات (4) مهن.
6. بلغ عدد طلبات الاستفسار الواردة على التصنيف من المستفيدين (154) استفسارا تم الرد عليها بكل شفافية.
7. قامت الهيئة بأتمتة أعمال اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف وفتح منصة إلكترونية على موقعها لاستقبال طلبات الجهات الحكومية للإضافة والتعديل على التصنيف.
8. قامت الهيئة بتوفير خدمة التكامل الإلكترونية على منصة التكامل الحكومية (GSB) لتمكين الجهات الحكومية من الحصول على آخر التحديثات على التصانيف.
9. الهيئة مستمرة في:
   - تلقي طلبات الإضافة والتعديل والحذف ودراستها وعرضها على اللجنة الفنية الدائمة للاعتماد.
   - تلقي استفسارات الجهات على التصنيف من خلال جميع القنوات الإلكترونية التي تُتيحُها لأجل ذلك.
   - مواءمة وظائف الجهات الحكومية بالمهن وفق التصنيف.

التصنيف السعودي للمستويات والتخصصات التعليمية المعتمد على التصنيف الدولي (ISCED 11 ,13):

تم تطبيق التصنيف في مشروع (تعداد السعودية 2022) والمسوح الأسرية التي نفذتها الهيئة خلال عام 2022م، والهيئة عضو في اللجنة الفنية الدائمة للتصنيف المسكنة في وزارة التعليم.

إعداد مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح:

إشارةً إلى توصية صاحب المعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المتضمنة تكليف الهيئة العامة للإحصاء بإعداد تصنيف خاص بالقطاع غير الربحي بالاعتماد على المعايير الدولية، وذلك لوضع قائمة مخصصة لجميع المنشآت الممارسة للأنشطة الاقتصادية التنموية غير الربحية، والتي تقوم الجهات الحكومية بتقديم المزايا والتسهيلات والإعفاءات للقطاع غير الربحي. وحرصاً على أهمية تمكين القطاع غير الربحي كشريك تنموي لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، قامت الهيئة بالخطوات التالية:

1. إعداد المسودة الأولية للتصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح المعتمد على التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية (ICNPO).
2. مشاركة مسودة التصنيف السعودي للمؤسسات غير الهادفة للربح من خلال إرسال برقية إلى الوزارات والهيئات ذوات العلاقة بالقطاع غير الهادف للربح لإبداء المرئيات والملاحظات.
3. تشكيل فريق عمل بناء على برقية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية – رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي رقم (92812) بشأن طلب تشكيل فريق عمل مكون من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة للنظر في التصنيف والخروج بمسودة نهائية ومواءمتها مع الوحدات الإشرافية الفنية.
4. جدولة اجتماعات فنية خلال الربع الأول من عام 2023م للفريق المشار إليه لمناقشة الملاحظات والمرئيات والخروج بالتوصيات اللازمة لتطبيق التصنيف.

تصميم واختبار المسوح:

قامت الإدارة العامة للجودة والمنهجيات والابتكار بمراجعة تصميم المسوح الإحصائية واختبارها بهدف التعرف على التحديات التي قد تواجه المستجيبين ومعالجتها قبل انطلاق المسوح ميدانياً، عبر إجراء العديد من التحسينات على الأسئلة خلال عملية التقييم، وذلك عن طريق تطوير طرق جديدة منهجية وتقنية لتحسين كفاءة المسح، وتطبيق هذه الطرق على أنواع مختلفة من المسوح الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتم العمل خلال عام 2022م على المنتجات التالية:

منتجات عام 2022م:

تم العمل على عدد من المنتجات والمسوح الإحصائية بلغت 18 منتجًا إحصائيًّا، هي:

1. مسح الأعمال الهيكلية.
2. مسح الإنتاج الصناعي.
3. مسح الأعمال قصيرة المدى.
4. مسح مؤشر ثقة الأعمال.
5. مسح القطاع غير الربحي.
6. مسح تجارة الجملة والتجزئة.
7. مسح تجارة الخدمات.
8. مسح استهلاك الموارد.
9. مسح إحصاءات البناء.
10. مسح القوى العاملة.
11. مسح الإنتاج الزراعي.
12. مسح الاستثمار الأجنبي المباشر.
13. مسح نفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات للأسر والأفراد.
14. مسح نفاذ واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات للمنشآت.
15. مسح المنشآت السياحية.
16. مسح دخل وإنفاق الأسرة.
17. مسح قياس حجم الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية،
18. مسح الطلب السياحي.

منتجات الربع الأول من عام 2023م:

من المتوقع انتهاء 7 منتجات إحصائية خلال الربع الأول من عام 2023م، هي:

1. المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسري.
2. مسح استهلاك الطاقة المنزلي.
3. مسح البيئة المنزلي.
4. مسح الثقافة للمنشآت.
5. مسح صحة الطفل ورفاهيته.
6. مسح الصحة الوطني.
7. مسح العنف ضد الطفل.

05

الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات

الهدف العام للإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات

جمع البيانات من خلال استخدام المصادر التالية لتوفير البيانات اللازمة لإنتاج المؤشرات الإحصائية:

أبرز أعمال الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات خلال عام2022م:

مركز الاتصال الإحصائي:

أهم الأعمال خلال عام 2022م

- تنفيذ 67 مسحًا هاتفيًّا.
- زيادة رخص الاتصال إلى 700 رخصة.
- زيادة رخص تسجيل المكالمات إلى 500 رخصة.
- تعيين 200 باحثة مستمرة بعقود لمدة 6 أشهر لضمان تنمية المواهب وزيادة الخبرات في المسوح.
- تطبيق نظام الطابور في الاتصال لتوفير الوقت وزيادة الإنتاجية.
- تطبيق معايير الجودة لرفع جودة المسوح الهاتفية.
- تدريب الباحثات للحد من الأخطاء الفنية.

إدارة الفـروع:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

- دعم مشروع تعداد السعودية 2022م.
- دعم الأعمال الميدانية في المسوح الشهرية والربعية.
- دمج المكاتب مع الفروع الرئيسة.
- تقليص التكاليف المالية.
- أتمتة عقود المتعاونين في تنفيذ المسوح.

العمليات الميـدانيـة:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

- زيادة عدد المسوح الميدانية لعام 2022م وتنفيذها بنجاح.
- تنفيذ عدد (41 مسحا) خلال عام 2022م.
- الحصول على نسب استجابة عالية في المسوح.

المشاريع التي تم إضافتها لإدارة العمليات الميدانية:

المشروع	الحالة	تعليقات
مراجعة وتطوير الجودة والتحكم في جمع الأسعار الميدانية لمؤشر أسعار المستهلك	قيد التنفيذ	تم توفير حلول تطوير مراقبة الجودة - وتعمل الهيئة على مراجعة المواد التدريبية بناءً على أفضل ممارسات صندوق النقد الدولي.
كتابة إجراءات التشغيل القياسية لقسم العمليات الميدانية	قيد التنفيذ	كتابة جميع إجراءات التشغيل القياسية.
الاستفادة من منصة تدريب التعداد لتقديم جميع البرامج التدريبية لمسوح الهيئة العامة للإحصاء	قيد التنفيذ	• تم تدريب موظفي قسم العمليات الميدانية على تحميل وتحويل مقاطع الفيديو التعليمية كمقاطع فيديو تفاعلية. • إعادة تثبيت تطبيق النظام الأساسي على الخوادم بشكل مثالي. • عملية التسجيل مستمرة. • توفير متطلبات الأمن السيبراني لفتح المنصة على الشبكات العامة. • العمل جارٍ على ربط المنصة مع نظام المسوح المكتبي.

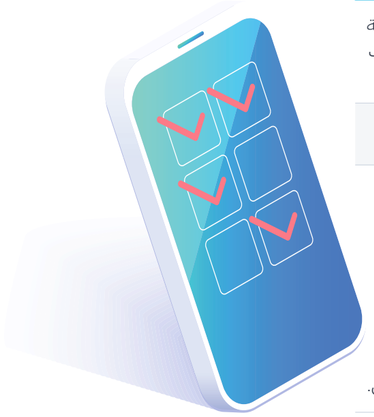

إدارة البيانات السجليّة:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

	المؤشر	الإجمالي		ملاحظات
		2021	2022	
	الجهات الحكومية			
1	الجهات التي تم طلب البيانات منها.	70	191	بدون تكرار
2	الجهات التي أجابت على الطلب المرسل لها.	47	264	
3	الجهات التي شاركت البيانات.	38	238	
4	خطابات طلب البيانات التي تم تزويدها للجهات.	8 جهات	100	
	الإدارات الإحصائية			
1	عدد طلبات البيانات من الإدارات.	121	517	
2	عدد الإدارات الإحصائية التي طلبت البيانات.	12	12	بدون تكرار
	نوع البيانات التي تم طلبها أو مشاركتها			
		التي تم طلبها	التي تم مشاركتها	التي تم طلبها	التي تم مشاركتها	
1	بيانات تجمعية (Excel file)	45	28	220	90	بقية البيانات إما أنها غير متوفرة لدى الجهة، أو تم طلبها بخطاب رسمي، أو لم يتم استلامها.
2	بيانات تفصيلية (dataset)	72	35	320	100	
3	استيفاء استمارة (Questionnaire)	4	-	55	40	
	اتفاقيات مشاركة البيانات					
1	اتفاقيات مشاركة البيانات		1			تم الإنجاز
2	الاتفاقيات الجارية		11			تحت المراجعة والمناقشة بين الهيئة والجهة

لوحة تحكم البيانات السجلية والطلبات:

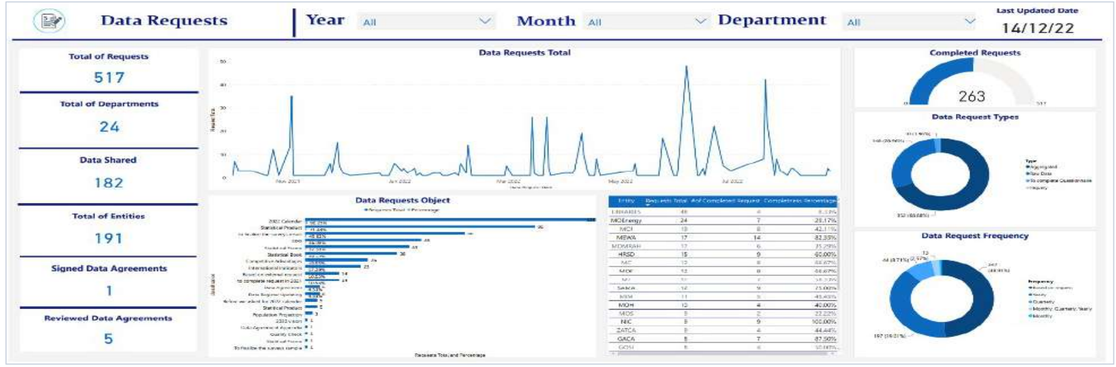

إدارة جمع البيانات الضخمة:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

بيانات الماسح الضوئي:

- إجراء دراسات وعقد ورش عمل للممارسات الدولية لاستخدام بيانات الماسح في حساب مؤشر أسعار المستهلك.
- تم الحصول: أسواق التميمي، أسواق المزرعة، نيلسن.
- البيانات الموعودة: النخبة، لولو
- البيانات قيد التفاوض: الدانوب، الراية
- تم رفض طلب البيانات: بنده
- الاجتماع معلق: العثيم، كارفور، ميد
- تم عمل تحديث أولي لسلة المنتجات والأوزان باستخدام بيانات نيلسن.

كشط البيانات من الويب:

- تحديد الأولوية للأقسام مع الإدارة المعنية.
- تم اختيار ثلاثة أقسام التي يمكن كشطها.
- إعداد دراسة لأفضل الممارسات الدولية للفنادق وتذاكر الطيران.
- البدء بعملية سحب البيانات من الإنترنت لأسعار الفنادق.

بيانات حركة السفن والطيران في الإحصاءات المكانية:

- تم استلام عينة من البيانات من SPIRE .
- تطوير آليات لمعالجة وتنظيف بيانات حركة السفن والطيران وتجهيزها للتحليل الإحصائي.
- حساب بعض المؤشرات الإحصائية باستخدام هذه البيانات كما تم اقتراح مؤشرات أخرى بالإمكان العمل على حسابها باستخدام نفس البيانات.

أهداف التنمية المستدامة:

- إعداد دراسة للممارسات الدولية في حساب مؤشرات التنمية المستدامة باستخدام البيانات الضخمة ومصادر البيانات البديلة.
- اختيار ثلاثة مؤشرات للعمل عليها في 2023 بالتعاون مع إدارة المؤشرات الدولية.

مؤشر الثقة في الاقتصاد:

- وضع آلية وخطة العمل لأتمتة المؤشر بشكل دوري.
- تطوير أكواد وبرمجيات لسحب البيانات من منصة تويتر.
- تطوير أكواد وبرمجيات لتصنيف البيانات المسحوبة حسب الموضوع (سياسة، اقتصاد، رياضة ...إلخ)
- تطوير أكواد وبرمجيات لتحليل المشاعر في البيانات المسحوبة وتصنيفها.
- تطوير وبرمجة حساب مؤشر الرضا عن الاقتصاد باستخدام البيانات المسحوبة.

بيانات الماسح الضوئي:

بيانات صور الأقمار الصناعية:

- الحصول على بيانات صور الأقمار الصناعية.
- إعداد دراسة أولية للبيانات والمؤشرات الممكن حسابها باستخدامها.

بيانات الهاتف النقال:

- إعداد دراسة لأهم الممارسات الدولية في استخدام بيانات الهاتف النقال لحساب المؤشرات الإحصائية.
- عرض ومشاركة الدراسة مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والشركات المقدمة لخدمة الهاتف النقال.
- جار العمل على التوصل لاتفاق مع شركات الاتصالات للحصول على البيانات واستخدامها لحساب مؤشرات عدة.

بيانات منصة إيجار:

- جودة وتنظيف البيانات: تم تطوير الأكواد وآليات تنظيف البيانات لتعمل بشكل شهري حال استلام البيانات.
- حسابات المؤشر: تم تطوير بعض الأكواد لحساب المؤشر. والعمل جارٍ على تجربة آليات ومنهجيات مختلفة للتوصل للأفضل.
- الربط الآلي والأتمتة: يجري التنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بهذا الشأن.
- الحصول على البيانات: العمل جارٍ على الاتفاقية.

إدارة جمع بيانات الأعمال والحسابات الكبيرة:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

الإشراف على جمع بيانات المسوح الاقتصادية:

بالإشراف على كبرى المنشآت من العينة المستهدفة في المسح - ولها تأثيرها على إجمالي العينة - ليتم عمل استراتيجية عمل للوصول لكامل العينة وضمان استجابة المنشآت من خلال تحليل بيانات سجل الأعمال، وتحديث بيانات التواصل للمنشآت، والتنسيق مع الفروع وفريق العمل الميداني لضمان اتساق العمل والاستفادة من المصادر المتوفرة.

الآلية المتبعة في جمع بيانات الحسابات الكبيرة:

استلام العينة من الإدارة المالكة

- استلام وتحديد أولوية الشركات الكبرى في المسح.

تحليل و مراجعة العينة

- التأكد من صحة أرقام التواصل.
- تحليل استجابة الشركات وتقسيم العينة حسب الأولوية.
- تحديث أرقام التواصل وعناوين الشركات من أكثر من مصدر.

توزيع العينة على القوى العاملة

- إسناد الشركات المحدثة ارقامها والمتوقع استجابتها للهاتف الإحصائي.
- إسناد الشركات التي ليس لها أرقام تواصل للفريق الميداني.

متابعة استيفاء الشركات هاتفيًا

- متابعة الشركات هاتفيًا لاستيفاء الاستمارة وتقديم الدعم في آلية الاستيفاء.

تحديث العينة وإعادة إسناد

- إسناد الشركات التي تم تحديث أرقام التواصل لها لفريق الهاتف الإحصائي.

زيارة الشركات ميـداني

- زيارة الشركات ميدانيًا وتحديث أرقام التواصل واستيفاء الإستمارة حسب حجم الشركة وكيانها القانوني.

تمكين مدراء الحسابات المتعاونين في الفروع:

- تحديث بيانات التواصل لكامل العينة.
- بناء علاقة لاستيفاء مسوح أخرى مستهدفة مع ثلاث منشآت من العينة.

دعم الإدارة في العمل الميداني:

- تحديد مواقع 980 منشأة وتحديث جهات الاتصال والمواقع الإلكترونية.
- بناء علاقات جيدة مع 30 مؤسسة، وتعيين مديري حسابات من قبل الفروع والعمليات الميدانية.
- تحديث سجل الأعمال بـ 2850 بيان اتصال.

أتمتة استخراج بيانات القوائم المالية:

إحدى الصعاب التي تواجه مسوح الهيئة وطلب البيانات من الجهات هي بيانات القوائم المالية بتفاصيلها؛ حيث تتطلب عملية إفراغ البيانات المالية وتعبئة الاستمارة وقتًا وجهدًا مبذولًا، مما يعرض مشاركة البيانات للأخطاء البشرية وعدم الحصول على الجودة المطلوبة، ويهدف إلى تمكين أتمتة البيانات عن طريق طلب القوائم المالية من المنشآت بصيغة محددة (XBRL) حيث يتم استخراج البيانات من الملف وتغذية المسح. من خلال هذه العملية يتم توفير الجهد والعناء على مدلي البيانات وتوفير الوقت المستغرق في تعبئة المسح إلى أقل من نصف الوقت المتوقع لإدخال البيانات.

اختبار أتمتة القوائم المالي:

- تم عمل تجربة على قوائم مالية متوفرة على موقع المنشآت وقوائم مالية تم توفيرها من موقع تداول.
- عمل كود برمجي لاستخراج البيانات ومطابقة النتائج بالقوائم المالية.
- مقارنة البيانات المتوفرة في القوائم المالية مع البيانات أكثر طلبا في مسوح الهيئة العامة للإحصاء.
- رفع تقرير عن قابلية إضافة خيار تحميل القوائم في مسوح الهيئة وحصر البيانات غير المتوفرة في القوائم المالية.
- نجاح تجربة استخراج بيانات القوائم المالية من الملفات المستلمة من إدارة تطوير التطبيقات للإدارة المالكة.

تحسين استمارات المسوح الإلكترونية (CAWI):

- العمل على تحسين المصطلحات المالية المستخدمة في استمارات الهيئة بما يتطابق مع المصطلحات الشائعة مثل (IFRS or GAAP) وتضمين الإيضاحات للمصطلحات في الاستمارة الإلكترونية.
- تفعيل خاصية تمكين مدخل البيانات بإدخال البيانات المالية بالرقم التقريبي المتبع من قبل المنشأة في قوائمها المالية.
- وضع خطة تحسين الاستمارات الإلكترونية واستخدام الفلاتر حسب المنشأة المستهدفة لتقليص حجم الاستمارة وتقليص الوقت المستغرق في التعبئة وتفعيل خاصية تحميل المرفقات (القوائم المالية).
- مراجعة واختبار الاستمارة وتقييم جاهزيتها في عمل جمع البيانات.

إعداد الملفات التعريفية بالمنشآت:

الملف التعريفي للمنشأة الذي يحدد مدى جدوى العلاقة والاستفادة من بيانات المنشأة في منتجات الهيئة من خلال تحديد نشاط وحجم المنشأة وعدد الفروع والكيان القانوني حيث يتم بناءً على دراسة مكتبية عن المنشأة والبيانات المتوفرة من المصادر المتاحة لمدير الحساب لبدء تحليل المنشأة وإنشاء الملف التعريفي. تم إنجاز 120 ملفًا تعريفيًا مكتبيًا لكبرى المنشآت في المملكة. الملف التعريفي يشمل التالي:

- تعريف بالمنشأة وتاريخها ونشاطها.
- الفروع والمجموعات التابعة للمنشأة.
- الكيان القانوني للمنشأة والهيكل التنظيمي لها.
- التحليل الرباعي للمنشأة (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات).
- التاريخ المالي للمنشأة (تحليل القوائم المالية لآخر 5-10 سنوات).
- البيانات المتوقعة توفرها لدى المنشأة وتغذية منتجات الهيئة.
- منتجات إحصائية ومؤشرات مقترحة لتحفيز المنشأة للمشاركة.

تحديث سجل الأعمال:

تحليل كامل العينة وحصر الأرقام المحدثة والأرقام المستجيبة لتحديث سجل الأعمال بعد كل مسح.

تكليف الإدارة بمهام فريق علوم البيانات:

يتكون فريق علوم البيانات من متخصصين في علوم البيانات وتحليل وتصوير البيانات للعمل على متابعة تدفق البيانات بجودة عالية وتقديم التقارير المتعلقة بمشاكل جمع البيانات والعمل الميداني لحلها خلال فترة زمنية قصير لضمان آلية عمل محكمة ومستديمة.

تحليل ومتابعة العمل الميداني للمسوح:

- حساب المؤشرات الخاصة بلوحة التحكم.
- بناء لوحة التحكم.

نموذج نظم المعلومات الجغرافية:

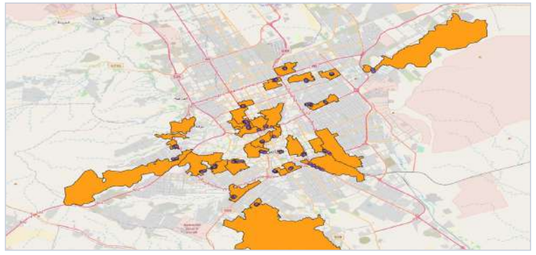

مشاركة فريق علوم البيانات في التعداد:

كفريق مشارك في التعداد تم تكليف الفريق في تحليل بيانات مصادر خارجية في مختبرات الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) للبحث وإكمال البيانات الناقصة من بيانات التعداد، وتم إنشاء جدول متقاطع لتوضيح نقاط الحياة.

ID	border	vacc	perimet	death	human_resouce	najiz	trafic_violation	NIC
**********	0	0	0	0	0	1	0	1
**********	0	0	0	0	0	0	0	1
**********	0	0	0	0	0	0	0	1
**********	0	1	0	0	0	0	0	1
Total = ********	**3,162,888**	**8,821,870**	**1,697,526**	**16,508**	**234,957**	**234,957**	**2,594,865**	**********

المشاركة في المنصة الاقتصادية:

تم تكليف فريق علوم البيانات في اكتشاف وتحليل البيانات المتوفرة في مختبرات الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).

المـؤشـر	المصـدر
إجمالي عدد المنشآت حسب تاريخ بدء النشاط الاقتصادي والحجم من الجهة المنظمة	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت حسب تاريخ نهاية ترخيص النشاط الاقتصادي والحجم من الجهة المنظمة	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت حسب جنسية المؤسسة	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت حسب الكيان القانوني	وزارة التجارة
إجمالي رأس المال المدفوع لكل عام	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت حسب حالة السجل التجاري	وزارة التجارة
إجمالي السجلات التجارية التي لا تقدم خدمة التجارة الالكترونية	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت التي تم تأسيسها في كل عام	وزارة التجارة
إجمالي عدد المنشآت حسب المدينة	وزارة التجارة

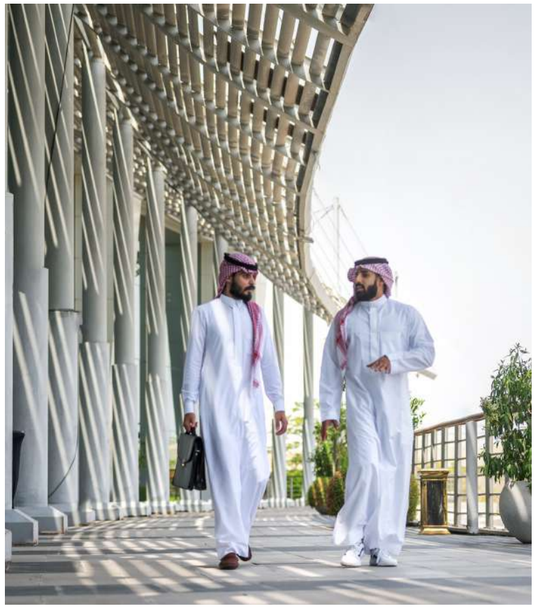

المشاركة في توفير مصادر لتحديث سجل الأعمال الإحصائي:

COM-REQUESTS:
More detailed about requests (salama info, invesment info, civil defense info, building info, clean contract info)

worker-type	tenacy contract id	shop unit number	shop name	shop area	license period	houles count	coordinate X	coordinate X	contract number invesment contract	building owner name	Activities id	reques id

REQUESTS: Requests for license

type	create date	license id	deed date	status id	street id	deed-no	discrit id	id «request NO»	owner id CR NUMBER	municipality id

Licenses: Countians license info

ID	expiration date	create date	status id	sadad end date	oled license id	last operation	issue date

تحديث بيانات التواصل من واقع بيانات التعداد:

مبادرة تطوير وتمكين فريق علوم البيانات:

العمل على مشروع تطوير آلية عمل الفريق بالتعاون مع الإدارة العامة للتقنية لرفع مستوى الإنتاجية وأتمتة العمل المشترك بين الإدارتين العامتين بما يخدم مصلحة الهيئة العامة للإحصاء وأصحاب المصلحة. ومن أهم نقاط المبادرة التي نوقشت والعمل جارٍ عليها:

- توحيد أسماء المتغيرات في قواعد بيانات المسوح.
- توحيد لوحة تحكم تفاعلية تخدم جميع المسوح مع توفير صلاحيات الدخول لأصحاب المصلحة.
- تعديل حالات المعاينة بما يناسب آلية جمع البيانات ويخدم الفريق.
- تحسين النظام المكتبي وتطوير نسخة مختصة للعمل الميداني.
- وضع الآلية المناسبة لرفع التقارير والمشاكل التقنية مع الأوقات المناسبة لتصحيح الأنظمة بحيث لا تؤثر على الباحثين في فترات العمل.
- تطوير نظام باحث الجودة ليشمل آلية التصعيد في حال لم يتم تعديل البيانات والرد على الاستفسارات.

إدارة السجـلات:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

السجلات	النطـاق	الأهـداف	مـا تم إنجـازه	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
سجل المساكن	هي قاعدة بيانات تحتوي على معلومات البناء والاشغال وعدد الأفراد القاطنين لجميع الوحدات السكنية والتجارية في المملكة العربية السعودية.	• تحديد نطاق ومتغيرات السجل. • بناء النسخة الأولية من السجل. بنسبة اكتمال 59%.	تحديد نطاق ومتغيرات السجل	05-2021	02-2022
			بناء النسخة الأولية من السجل بنسبة اكتمال 59%	10-2021	مستمر
سجل الأعمال	هي قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية والديموغرافية لمنشآت الأعمال في المملكة العربية السعودية.	• بناء السجل الفعلي. • تحديد نطاق ومتغيرات السجل. • بناء النسخة الأولية من السجل بنسبة اكتمال 80%. • بناء أول إطار سجلي للأعمال وتوفيره لأصحاب المصلحة.	بناء السجل الفعلي	03-2023	03-2027
			تحديد نطاق ومتغيرات السجل	05-2021	02-2022
			بناء النسخة الأولية من السجل بنسبة اكتمال 80%	05-2021	مستمر
			بناء أول إطار سجلي للأعمال وتوفيره لأصحاب المصلحة	05-2021	08-2021
			بناء السجل الفعلي	03-2023	03-2027
سجل السكان	هي قاعدة بيانات تحتوي على جميع المعلومات التعليمية والصحية والاقتصادية والديموغرافية للأفراد والأسر في المملكة العربية السعودية.	• بناء السجل الفعلي. • تحديد نطاق ومتغيرات السجل. • بناء النسخة الأولية من السجل بنسبة اكتمال 48%. • توفير الدعم لأعمال التعداد والمساهمة ورفع جودة البيانات.	تحديد نطاق ومتغيرات السجل	05-2021	02-2022
			بناء النسخة الأولية من السجل بنسبة اكتمال 48%	10-2021	مستمر
			بناء السجل الفعلي	03-2023	03-2027
			توفير الدعم لأعمال التعداد والمساهمة ورفع جودة البيانات	09-2021	مستمر

السجلات	النطـاق	الأهـداف	مـا تم إنجـازه	تاريخ البداية	تاريخ النهاية
الكتاب الإحصائي لعامي 2020-2021	يحتوي على بيانات إحصائية شاملة ومعلومات عن مختلف أنشطة الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يستهدف الكتاب الإحصائي ما يقارب (55) جهة حكومية وقطاع خاص.	• دعم وتعزيز جهود المملكة في تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية. • نشر ثقافة مشاركة البيانات، والتعاون لتعزيز، وتطوير البيانات والمعلومات. • رصد وتوثيق البيانات والمعلومات الإحصائية. • إبراز أنشطة الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص. • المحافظة على توفر السلاسل الزمنية للبيانات والإحصاءات الرسمية والتي تعد مدخلاً مهماً للدراسات والمقارنات • توفير البيانات والمعلومات الإحصائية الضرورية للمخططين والباحثين وراسمي السياسات التنموية. • متابعة النمو والتطور في المجالات السكانية والاقتصادية والاجتماعية بالمملكة. • تعزيز مفهوم وممارسات البيانات المفتوحة لتحسين الشفافية لدى الجهات العامة وتشجيع البحث والابتكار ودفع النمو الاقتصادي. • تمكين الجهات الحكومية من إعداد سياساتها، وتنفيذ خططها، والقيام باستشراف المستقبل.	توزيع الأبواب المتفق عليها من حيث المصادر إلى جهتين: 1. مصادر بيانات خارجية من جهات حكومية 2. مصادر بيانات من إدارات الهيئة	05-2021	02-2022
			جمع البيانات من الأجهزة الحكومية المختلفة والقطاع الخاص. بنسبة اكتمال 13%	10-2021	مستمر
			تصميم الكتاب الإحصائي	03-2023	03-2027

إدارة المؤشرات الدولية:

أهم الأعمال خلال عام 2022م:

توفير عدد 197 طلبًا من 240 طلبًا من الطلبات المستوفاة لتغذية المنظمات الدولية بالبيانات المطلوبة بمجمل 36 منظمة دولية خلال عام 2022م.

إحصائيات الطلبات الدولية							
إجمالي عدد الطلبات	240	ومنها	57	طلب مرتبط بالـ SDGs			
التقسيم حسب حالة الطلب			التقسيم حسب نوع الطلب				
مغلق	العمل جارٍ عليه	تحدي	بيانات	مراجعة	استبيان أسئلة	استبيان بيانات	أخرى
197	34	9	57	39	50	82	12

أما فيما يخص التقارير الدولية فتمر البيانات الخاصة بها بعملية دراسة دقيقة لضمان التنسيق الفعال والوصول لأعلى جودة للبيانات:

يوضح الجدول أدناه إنجازات العمل على التقارير الدولية لعام 2022م:

	التقارير الدولية	سنة التقرير	دراسة وتحليل التقرير	تحديد المنظمات الدولية والجهات الوطنية ذات الصلة	إسناد المؤشرات إلى الإدارات الإحصائية ذات الصلة لطلب البيانات	جمع البيانات من الجهات الوطنية ذات الصلة	تزويد البيانات للمنظمات الدولية
1	تقرير الفجوة بين الجنسين	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
2	مؤشر الابتكار العالمي	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
3	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
4	التصنيف العالمي للتنافسية العالمية	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
5	تقرير تنمية السفر والسياحة	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
6	تقرير التنافسية العالمية	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
7	تصنيف المواهب العالمي	2021	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
8	مؤشر رأس المال البشري	2021	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
9	تقرير التنمية البشرية	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز
10	البيانات المفتوحة	2022	منجز	منجز	منجز	تحت العمل	تحت العمل
11	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	2021	منجز	منجز	منجز	تحت العمل	تحت العمل
12	تقرير شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN)	2022	منجز	منجز	منجز	منجز	منجز

أهم المشاريع التي تم العمل عليها مع الجهات الحكومية:

- دعم وزارة الصحة في استيفاء التقرير العالمي GHS.
- دعم وزارة الداخلية في العمل على أهم المؤشرات الدولية الصادرة من عدة منظمات دولية من أهمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- دعم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤشر الجاهزية الشبكية العالمي.
- دعم مركز الدين العام التابع لوزارة المالية في التقرير العالمي ESG.
- دعم وزارة البيئة والزراعة والمياه في العمل على المؤشر العالمي للأداء البيئي.
- عقد ورشة عمل تعريفية لوزارة البيئة والمياه والزراعة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة.
- عقد ورشة عمل تعريفية لعدد 10 جهات حكومية بشأن مؤشرات شبكة حلول أهداف التنمية المستدامة.

من أهم الأعمال التي تم إنجازها:

- إنشاء منصة أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الإسكوا.
- إنجاز مؤشرات منصة المؤشرات الدولية والتي تستهدف مؤشرات الهيئة فقط والمضمنة في قاعدة البيانات الإحصائية وبانتظار اعتمادها.
- إنشاء Dashboard خاص في متابعه أهداف التنمية المستدامة SDG.
- إنشاء Dashboard خاص في متابعه مؤشرات شبكة حلول أهداف التنمية المستدامة (SDSN).

06

مركز التطوير الإحصائي

أولًا: الطلبات الواردة للمركز الخاصة بالخدمات الإحصائية (تنفيذ المسوح):

- تم توقيع عقد تنفيذ الخدمة بين الهيئة العامة للإحصاء والهيئة الملكية لمحافظة العلا لتنفيذ مشروع التطوير الإحصائي للمرحلة الثانية (التعداد الاقتصادي ومسح القوى العاملة) في 25 سبتمبر2022م.
- تلقى المركز عدد (18) طلبًا لتنفيذ المسوح الإحصائية خلال عام 2022م وعدد (5) طلبات استكمال لمشاريع لأعوام سابقة، بإجمالي (23) طلبًا عمل عليها المركز خلال عام 2022م، وموضح في الجدول التالي حصر لأعداد الطلبات الواردة وحالتها:

منجز (مرحلة تسليم الدفعات)	تحت الإجراء	تحت الاعتماد	مغلق بسبب التأجيل /الاعتذار/ الرفض
3	4	7	9

ثانيًا: الطلبات الواردة للمركز الخاصة بخدمات التدريب:

- العمل على بناء مصفوفة الجدارات الإحصائية التقنية ونطاق الوظائف المدرجة تحت الجدارات التقنية الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء.
- تصميم وبناء وأتمتة نموذج «تقييم ما بعد الدورة» وبناء لوحة بيانات تفاعلية خاصه بها.
- تلقى المركز (45) طلبًا داخلياً بدون مقابل مالي لتقديم دورات تدريبية وتصميم برامج مختلفة وغيرها من الخدمات خلال عام 2022م، وموضح في الجدول التالي حصر لأعداد الطلبات الواردة وحالتها:

منجز	تحت الإجراء	تحت الاعتماد
30	4	11

ثالثًا: الطلبات الواردة للمركز الخاصة بالخدمات التنظيمية للعمل الإحصائي (التراخيص الإحصائية):

- العمل على تعديل لائحة التراخيص الإحصائية وفقاً لتحديث الخدمات والإجراءات.
- تلقى المركز عدد (5) طلبات عبر البريد الإلكتروني وعبر نظام التراخيص الإحصائية للتقديم على رخصة ممارس إحصائي للأفراد/ أو مزاولة أعمال إحصائية للمنشآت خلال عام 2022م، ولم يعمل المركز على ترخيص أي طلب، وذلك لإيقاف طلبات التراخيص الإحصائية مؤقتاً لصدور تعليمات جديدة لتحديث إجراءات التراخيص.

رابعًا: أعمال مركز التطوير الإحصائي عام 2022م:

1. إعداد الميزانية التقديرية لمركز التطوير الاحصائي للعام 2023م والإيرادات المتوقعة.
2. إعداد نموذج لاحتساب التكلفة التقديرية لمشاريع المسوح بناءً على المتطلبات.
3. التحديث على نماذج طلب الخدمة لخدمات المركز (التفعيل، والتدريب، والخدمات الإحصائية).
4. إعداد سياسات وإجراءات إدارات مركز التطوير ومهام عمل كل إدارة حسب النموذج المعتمد لدى إدارة الاستراتيجية وتميز الأعمال.
5. متابعة جميع أعمال المركز مع إدارات الهيئة المختلفة فيما يخص مجريات وأعمال المشاريع والخدمات الواردة للهيئة العامة للإحصاء من خلال مركز التطوير الإحصائي.

الفصل الثالث
مهام الدعم

الإدارة العامة للاتصال الاستراتيجي ودعم العملاء:

الشرَاكات الاستراتيجية ودعم العملاء:

• مسار دعم العملاء:

يهدف مسار دعم العملاء إلى رفع مستوى جودة دعم العملاء وتحسين الاستخدام الصحيح للإحصاءات الرسمية، والوفاء بالتزامات الهيئة تجاه عملائها بتقديم الدعم المستمر لهم وتوفير البيانات الداعمة لأهدافهم، وتحسين مستوى تجربة العملاء مع الهيئة، وتحقيق مستوى عال من رضاهم، والحفاظ عليه بشكل مستمر، وتوسيع نطاق إتاحة البيانات والمعلومات الإحصائية، وفهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات لتلبيتها وزيادة ثقة مستخدمي البيانات في الهيئة من خلال تبني أفضل المعايير والممارسات في تقديم الدعم للعملاء، والمساهمة في تطوير المنتجات الإحصائية والمنهجيات والأساليب الإحصائية عبر الاستفادة من آراء مستخدمي البيانات، كما هو موضح في الجداول التالية:

دعم العملاء		العدد	النسبة	الإجمالي
طلب المعلومة الإحصائية		17,750	6.7	267,086
استفسارات		24,9336	93.3	
الاستفسارات				
عامة		18,817	7.5	249,336
مسوح		43,612	17.5	
تعداد السعودية 2022		186,907	75.0	
القنوات	الموقع الإلكتروني	1,2061	67.9	17,750
	البريد الإلكتروني	5,689	32.1	
مؤشرات الأداء				
المؤشر			النسبة	
نسبة الطلبات الملباة			7.81%	

• مسار الشرَاكات الاستراتيجية:

تهدف الشرَاكات الاستراتيجية إلى بناء وتوسيع نطاق الشرَاكات الفاعلة مع العملاء ورفع مستوى الجودة الاتصالية، وتعزيز التكامل الإحصائي وتعظيم الاستفادة المتبادلة بين الهيئة وعملائها، والمساهمة في تفعيل القطاع الإحصائي وتأسيس الوحدات الإحصائية في الجهات الحكومية بالتنسيق مع الإدارات المعنية، والوصول إلى مستوى عالٍ في فهم وتحليل احتياجات المستخدمين، والوقوف على ما يستجد من احتياجات، وتفعيل آليات التواصل والتشاور المستمر مع شركاء الهيئة من مستخدمي ومنتجي البيانات والمعلومات الإحصائية، ودعم جهود تنسيق العمل الإحصائي بين مختلف إدارات الهيئة وعملائها، والعمل المستمر على تعزيز مستوى التواصل والتعاون بين الهيئة والعملاء بهدف تحقيق الفائدة المشتركة، والمساهمة في بناء ودعم قدرات الشركاء في القطاع الإحصائي بالمملكة، فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات.

وقد تم حضور (409) اجتماعات، كما تم إعداد محضر اجتماع لـ (206) اجتماعات، وعمل (680) توصية، وبلغ إجمالي عدد التوصيات المنجزة (556)، بنسبة إنجاز بلغت (81٪).

إدارة الاتصال الإعلامي:

تهدف إدارة الاتصال الإعلامي إلى إبراز المنتجات الإحصائية، ومشاركات الهيئة في كافة المحافل المحلية والدولية ونشرها عبر منصات وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والرقمية، ووضع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للاستفادة القصوى من البيانات عبر مشاركة الجهات المعنية ذات العلاقة؛ لدعم صناع القرار، وراسمي السياسات، والمساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 وقطاع التنمية في كافة المجالات، والوصول إلى أكبر عدد من سكان المملكة العربية السعودية؛ لتعزيز مشاركة

المواطن في المسوح الاقتصادية والأسرية من خلال مفهوم مشاركة الأسر لدى مسوح الهيئة وآلية تنفيذها. وبلغ عدد متابعي منصات التواصل الاجتماعي للهيئة (231,476) ألف متابع منها (216.300) ألف على حساب الهيئة العامة للإحصاء في منصة تويتر وتم نشر (62) بيانًا صحفيًّا عن الهيئة والإجابة عن (42) استفساراً من الاستفسارات الصحفية، كما تم خلال عام 2022م تنفيذ (2) خطط لمشاريع إعلامية، وتنفيذ (10) تغطية إعلامية والقيام بـ (10) حملات إعلامية، وفيما يتعلق بالرصد الإعلامي فقد تم رصد (8702) ما بين خبرٍ مباشر عن الهيئة، وأخبار تتعلق بالقطاع الاقتصادي والتعداد السكاني.

إدارة الترجمة:

تهدف إدارة الترجمة إلى تعزيز ودعم جهود الهيئة في تحقيق رسالتها في نشر ثقافة الإحصاء، وتذليل عقبات التواصل بين الهيئة وسائر الجهات والمنظمات الأجنبية العاملة في مجال الإحصاء أو أي من المجالات الأخرى ذات علاقة.

وتتركز مهام الإدارة على ترجمة كافة أنواع الوثائق والمستندات المرتبطة بأعمال الهيئة العامة للإحصاء من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو العكس، سواء كانت مخصصة للنشر أو غير مخصصة لذلك، ومراجعتها ومطابقتها مع النص المصدر وتدقيقها لغويا باللغة الإنجليزية. ووضع معايير للترجمة، وتحديد قواميس معتمدة.

خلال عام 2022م تمّ إنجاز (987) طلبًا، منها (855) طلب ترجمة و(132) طلب مراجعة وتدقيق لغوي، كما قامت الإدارة بترجمة ومراجعة (1738552) كلمة، وإتمام بعض مهام الترجمة الفورية كذلك.

بالإضافة إلى أن إدارة الترجمة قامت بإطلاق قاموس المصطلحات الإحصائية على البوابة الداخلية لموظفي الهيئة العامة للإحصاء. وقد احتوى القاموس على (838) مصطلحًا في المجال الإحصائي (قابلة للزيادة والتعديل مستقبلا) بالإضافة لمسميات المناطق الإدارية للملكة العربية السعودية، وبعض الجهات الحكومية باللغتين العربية والإنجليزية.

وكذلك قامت الهيئة عبر إدارة الترجمة بتدريب (5) متدربين جدد ضمن برنامج التدريب على رأس العمل «تمهير» والذي يهدف إلى تطوير مهارات حديثي التخرج أو ممن سبق لهم العمل عن طريق تدريبهم في المؤسسات الحكومية والشركات المتميزة في القطاع الخاص أو القطاع غير الربحي لاكتساب الخبرات والمهارات اللازمة، لإعدادهم وتهيئتهم للمشاركة في سوق العمل.

إدارة المحتـوى:

تهدف الإدارة إلى المساهمة في تعزيز جودة المنتجات الإحصائية للهيئة، وتحسين استخدام العملاء للبيانات والمعلومات الإحصائية، وتحقيق الاستفادة الفعلية منها في صنع القرار، ورسم السياسات، ورصد التغيرات، وتقييم الأداء في مختلف مجالات التنمية من خلال صناعة المحتوى المعلوماتي التوعوي للمنتجات الإحصائية التي تصدرها الهيئة، ودعم الإدارات في رفع جودة المحتوى اللغوي للنشرات والتقارير والإصدارات الدورية، ورفع قدرة مستخدمي البيانات على الوصول للمنتجات الإحصائية بشكل ميسر من خلال الالتزام بالنشر الإحصائي عبر منصات إلكترونية تواكب التطور في مجال تصفح البيانات وتحميلها وفقا لأحدث المعايير الدولية في هذا المجال.

وبلغ عدد المنتجات المنشورة على بوابات الهيئة الإلكترونية (96) منتجًا، وتم إعداد وكتابة عدد (1440) ملفًا لمواد متنوعة عن الهيئة، وبلغ مجموع الصفحات المدققة لغويًّا (4511) صفحة. كما بلغ عدد التصاميم (15474) تصميما ما بين عروض تقديمية أو إنفوجرافيك أو تقارير أو تواقيع إلكترونية، أو تصاميم عامة، وبلغ عدد مقاطع الفيديو (130) فيديو، وعدد الصور (3698) صورة.

إدارة المطبوعات والنشر:

تهدف إدارة المطبوعات والنشر إلى رفع مستوى جودة المخرجات الفنية للمنتجات الإحصائية، والمحافظة على الهوية المؤسساتية للهيئة، وتوحيدها من خلال تصميم وإنتاج وإخراج وطباعة الأدوات والوسائل الترويجية للمحتوى الإحصائي والتوعوي، وتحويل المحتوى الخام لمحتوى فني قابل للنشر عبر جميع منافذ وقنوات النشر للهيئة، والمساهمة في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الهيئة من خلال توثيق الأعمال والجهود التي تقدمها الهيئة في مختلف المجالات، والمساهمة في إبرازها بالشكل اللائق بها، والمساهمة في صناعة بيئة عمل محفزة من خلال توحيد الهوية المعمارية داخل مبنى الهيئة وفروعه وأماكن عملها الموسمية.

وقد بلغ إجمالي عدد منشورات بوابة الهيئة الخارجية لعام 2022 (219) منشورًا، وبلغ إجمالي عدد منشورات بوابة التعداد لعام 2022 (111) منشورًا، وبلغ إجمالي مطبوعات تعداد 2022 (10081384) مطبوعة، وبلغ إجمالي مطبوعات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2022 (1019026) مطبوعة.

إدارة التوعية الإحصائية:

تهدف إدارة التوعية الإحصائية إلى تعزيز المعرفة والوعي الإحصائي لدى شرائح المجتمع، ويتم ذلك من خلال مستهدفات عدة مثل حملات التوعية الإحصائية لعينات المسوح والتي تجاوزت 7 حملات توعوية فيما تعمل الإدارة على المشاركة في توعية

طلاب التعليم العالي من خلال بعض المشاركة المستهدفة حيث شاركت في فعالية المرأة والاحصاء بجامعة الأميرة نورة كما تسعى للعمل على مشروع شراكة أكبر للتعاون مع الجامعات السعودية، كما تم إنشاء بنك أسئلة خاص باستطلاع رضا العملاء والمستفيدين من أعمال وخدمات الهيئة، كما أقامت الإدارة أكثر من 20 ورشة عمل مع الإدارات الإحصائية لبحث دور تعزيز الوعي الاحصائي في المسوح والأعمال الإحصائية للإدارات، كما تم تطوير محاضرة لتعزيز المعرفة الإحصائية لدى الباحثين في المسوح الإحصائية.

إدارة تخطيـط الاتصـال وإدارة الهـوية المؤسسية والتصور:

تقوم إدارة تخطيط الاتصال وإدارة الهوية المؤسسية والتصور بثلاث مهام رئيسة على النحو التالي:

- **مسار تصوير البيانات:**

تعمل إدارة تخطيط الاتصال وإدارة الهوية المؤسسية والتصور على تحويل البيانات إلى رسومات مفيدة وتفاعلية لتبسيط عملية فهم البيانات وتمكين جمهور الهيئة العامة للإحصاء من مختصين وغير مختصين من عملاء خارجيين وداخليين وجهات حكومية من رؤية البيانات والمخرجات الإحصائية من عدة أبعاد مختلفة وتلخيصها بسهولة وفعالية.

تقوم الإدارة ببناء المؤشرات والتقارير ولوحات المعلومات للمنتجات المختلفة في الهيئة كما تقوم بتمكين الإدارات الإحصائية من بناء مؤشراتهم وفهم بياناتهم بشكل أفضل وأسرع من خلال التصورات البيانية.

تم تطوير (12) لوحة معلومات تعرض أهم مؤشرات التعداد لإحصاءات السكان وتدعم اللغة العربية والإنجليزية. كما تم تطوير (6) لوحات معلومات تعرض مؤشرات تعداد إحصاءات الأسر باللغتين العربية والانجليزية. وقد بلغ عدد لوحات المعلومات المطورة التي تعرض أهم المؤشرات لتعداد إحصاءات المساكن (8) لوحات معلومات باللغتين العربية والإنجليزية. تم أيضاً تطوير (2) لوحتي معلومات لعرض أهم مؤشرات التعداد على مستوى مناطق المملكة. وعلى المستوى الداخلي تم تطوير لوحة معلومات لمنتج أسعار المستهلك.

- **مسار تخطيط الاتصال:**

تقوم الإدارة بإعداد التقويم السنوي لكافة أعمال الإدارة العامة وتحديد مواعيد إصدار المنتجات الإحصائية والإعلان عنها، وإعداد الخطط الداخلية للتنسيق ما بين الإدارات الداخلية في الإدارة العامة، بالإضافة إلى بناء مؤشرات الأداء الداخلية للإدارات التابعة لإدارة الاتصال الاستراتيجي ومتابعتها.

تم التواصل مع 16 من مقدمي الخدمة ودراسة منتجاتهم واختبارها لاختيار منتج متابعة الأعمال المناسب للهيئة، وبعد الاختيار تم عقد (111) اجتماعاً فيها لتفعيل نظام المتابعة وتدريب الموظفين عليه، أيضاً تم تفعيل عدد 6 رخص داخل الإدارات للعمل على المنتج، وتم رفع المهام للمتابعة على النظام والتي يبلغ عددها (2531) مهمة.

- **مسار إدارة الهوية المؤسسية:**

تم رسم وتخطيط استراتيجية للهوية والتي استغرق العمل عليها 6 أشهر صاحبها عدد كبير من ورش العمل والاجتماعات، وتم تطوير الهوية البصرية خلال 4 أشهر عمل مع الفرق الداخلية والخارجية، ولا يزال العمل جاريًا على هذا الملف لإظهاره بأفضل شكل ممكن. إضافةً للمشاركة في تطوير الهوية البصرية واستراتيجية التواصل لتعداد ٢٠٢٢ من خلال عدد من الورش والاجتماعات مع فرق العمل الداخلية والخارجية، والمساهمة في تنظيم عدد من المبادرات التواصلية في الإدارة العامة للتواصل الاستراتيجي ودعم العملاء، والإشراف الفني على مخرجات التصاميم والفيديوهات والتأكد من مطابقتها للهوية البصرية.

الإدارة العامة للعلاقات الدولية:

عملت الإدارة العامة للعلاقات الدولية خلال عام 2022م على تفعيل حضور الهيئة في المحافل الدولية من خلال المشاركة الفاعلة في اللجان والاجتماعات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات والتعاون مع عدة جهات نظيرة دولية. وذلك بما يُسهم في زيادة جودة قطاع الإحصاء بالمملكة، وتحسين العمل الإحصائي ومواكبة أحدث التجارب وأفضل الممارسات الدولية المتبعة، وكذلك تبادل المعرفة والخبرات لتطوير وبناء القدرات الإحصائية.

• مشاركات الهيئة بالأرقام:

الفعالية	دوليًا	إقليميًا	خليجيًا	الإجمالي
الندوات/المؤتمرات	48	21	4	**73**
ورش العمل/ الدورات التدريبية	20	13	18	**51**
الاجتماعات	23	20	44	**87**

• أبرز مشاركات الهيئة في الاجتماعات واللجان الفنية الإحصائية لعام 2022م:

- استضافةُ الهيئة للاجتماع التاسع للجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي بالمركز الإحصائي الخليجي في مدينة جدة.
- اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية – الدورة 47.
- الدورة الحادية عشرة للجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الإسلامي.
- اجتماع مجلس إدارة مركز سيسرك – مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.
- الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

- الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.
- اجتماعات اللجان الفنية التابعة لمركز الإحصاء الخليجي (لجنة الإعلام والوعي الإحصائي، فريق عمل إحصاءات البيئة، اللجنة الدائمة للإحصاءات السكانية والاجتماعية، فريق عمل إحصاءات السياحة، اللجنة الدائمة لمؤشرات التنمية والتقدم والاستدامة).

• أبرز ما تم العمل عليه خلال عام 2022م:

- توقيع مذكرة تفاهم في المجال الإحصائي مع مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني في مقر الهيئة بالرياض.
- استضافة وفد منظمة اليونيسيف بالخليج العربي لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالإحصاءات الاجتماعية.
- استضافة وفد السفارة الكورية لمناقشة الموضوعات الإحصائية ذات الاهتمام المشترك.
- العمل على مشروع مسح قياس مدى تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع.
- معالجة أكثر من 600 طلب للبيانات الإحصائية الصادرة عن الهيئة مع الجهات الدولية بشكل دوري بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

الإدارة العامة لتقنية المعلومات:

• تقنية المعلومات:

تُعد خدمات تقنية المعلومات إحدى الدعائم الرئيسة لتطوير وتمكين كافة الأعمال والأنشطة، وذلك للاعتماد الكبير على توافر المعلومات الصحيحة والدقيقة، وعلى تبني التقنيات الحديثة في تحسين وتطوير الإجراءات والخدمات لإيجاد منظومة مثالية ومستدامة من الحلول التقنية والكوادر البشرية الماهرة، وممارسات العمل حسب أفضل التوصيات العالمية لتلبية الاحتياجات الرقمية للهيئة العامة للإحصاء والعاملين فيها والمستفيدين منها، ضمن أعلى أُطر الجودة ومستويات الخدمة المطلوبة.

وتختص الإدارة العامة لتقنية المعلومات بتعزيز البنية التحتية للاتصالات والشبكات التي تخدم التعاملات الإلكترونية وتقديم البرامج والخدمات الإلكترونية الإحصائية والتي تعد إحدى الركائز التشغيلية المهمة في الهيئة العامة للإحصاء، حيث تعمل على توفير أحدث البرامج والخدمات التقنية للمجالات الإحصائية والبحثية والإدارية وتوفير الدعم التقني الكامل لكافة المستفيدين، والسعي الحثيث لتطوير الأنظمة والخدمات وفق معايير الجودة العالمية بما يحقق أهداف الهيئة، ويتوافق مع توجهاتها الاستراتيجية، ويساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

• المستفيدون من تقنية المعلومات:

المستفيد الخارجي: الأفراد، والجهات الحكومية، والشركات، والمتقدمون لشغل وظائف الهيئة، والمتعاونون معها.
المستفيد الداخلي: جميع موظفي الهيئة وإداراتها.

الخدمات الإلكترونية:

هي الخدمات الموجهة للمستفيد الداخلي والمستفيد الخارجي وتشمل البوابات الإلكترونية، والخدمات الإلكترونية سواء كانت خارجية، أو داخلية.

أعمال التعدادات:

أنهت الهيئة جميع أعمال (تعداد السكان والمساكن 2022) واستخدمت أفضل الممارسات التقنية لجمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات، من خلال توفير البنية التحتية وأنظمة جمع ومعالجة البيانات، وتبني أفكار وتقنيات تواكب الحجم الضخم للبيانات المتوقع وصولها إلى أنظمة الهيئة، وقد تم استخدام آلية العد الذاتي للمرة الأولى في (تعداد السعودية 2022) إضافة إلى تقديم الدعم التقني في الميدان.

التكامل مع الجهات الحكومية:

تشمل: مشاريع الربط التقني وتبادل البيانات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة التجارة، ومركز المعلومات الوطني.

البنية التحتية

تشمل: مشاريع الشبكات، الوسائط المتعددة، الاتصال الصوتي والمرئي، ومركز المعلومات.

الحوكمة وبناء القدرات:

هي المشاريع التي تركز على تطبيق الممارسات الاحترافية في الحوكمة وتطوير قدرات وكفاءة موظفي تقنية المعلومات.

البيانات:

هي المشاريع التي تركز على تطبيق الممارسات الاحترافية في إدارة البيانات الإحصائية.

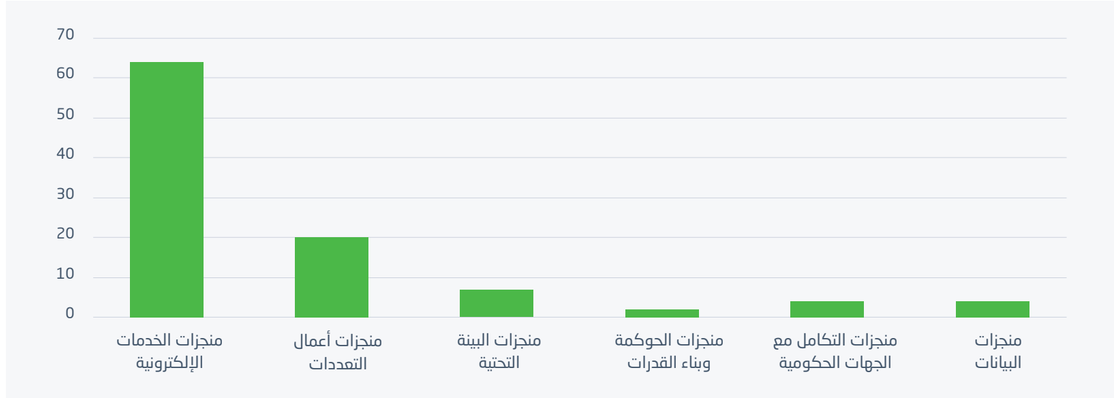

• أعمال التعددات:

- تم تطوير وتحسين أحد عشر نظامًا مختصًّا بدعم أعمال (تعداد السعودية 2022).
- تم تطوير وتحسين ثمانية أنظمة مختصة بدعم أعمال التعداد الاقتصادي لمحافظة العلا.
- تصميم وتطوير خدمات ومكونات البنية التحتية لمشروع التعداد من حيث: الاتصال، والقدرة التخزينية، والقدرة على المعالجة، وقد تمت استضافة بيئة التعداد لدى سحابية شركة (سايت) وتم تطبيق معايير الأداء والمراقبة المستمرة والمعايير الأمنية المعتمدة من هيئة الأمن السيبراني، وكذلك توفير دوائر الاتصال بسعات عالية لتمكين العاملين والمستفيدين من أنظمة التعداد من الوصول والعمل بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

• الخدمات الإلكترونية:

- إطلاق نظام آمر لاستقبال طلبات الخدمات والتعامل معها بشكل إلكتروني.
- إطلاق نظام معاملات للاتصالات الإدارية.
- إطلاق نظام المتابعة المؤسسي.
- إطلاق نظام إدارة المحتوى لإدارة ونشر المنتجات الإحصائية.
- إطلاق عدد من الخدمات للمستفيدين الداخليين على البوابة الداخلية.
- تطوير ثلاثة وثلاثين نظامًا إلكترونيًّا (استمارات إلكترونية) خاصًا لجمع البيانات.
- تطوير ثماني عشرة خدمة على نظام إدارة الموارد البشرية.
- إضافة خدمة الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) على البوابة الخارجية.

• التكامل مع الجهات الحكومية:

- الربط مع الهيئة العامة للمنافسة لخدمة متوسطات الأسعار.
- الربط مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لخدمة تصنيف الأنشطة الاقتصادية (ISIC4).
- الربط مع وزارة البيئة والمياه والزراعة لخدمة مؤشرات أسعار المستهلك.
- الربط مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية للوصول لمركز البيانات الاحتياطي (الثانوي).

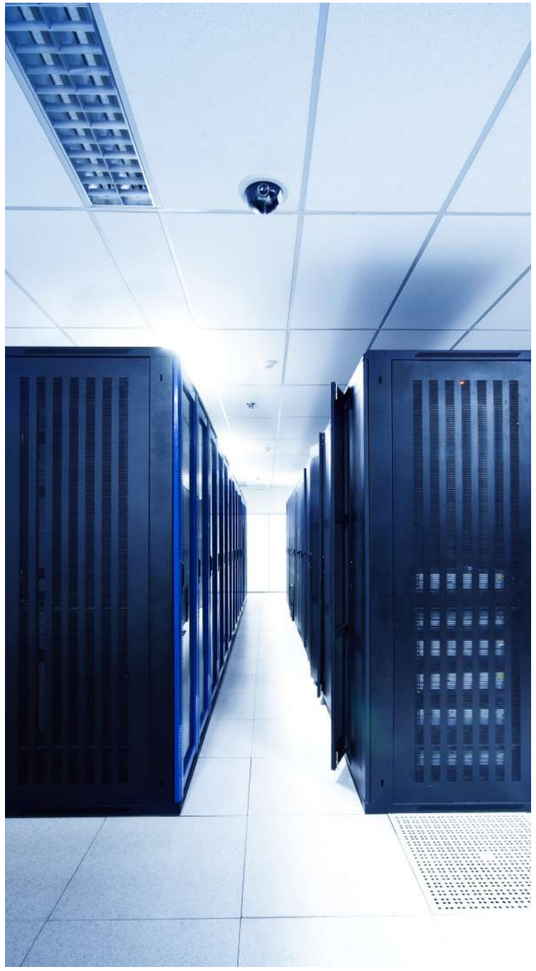

• البنية التحتية والدعم الفني:

- نقل مركز البيانات إلى سحابة ديم.
- مشروع نقل البريد الإلكتروني إلى الاستضافة الداخلية من Office365 إلى Exchange Server.
- تحسين الشبكة الداخلية وبناء خطوط احتياطية لضمان استمرارية الأعمال.
- رفع وتعزيز موارد الهيئة التشغيلية من خلال تحديث موارد خوادم البيئة الافتراضية، وما له من تأثير تحسين وتلبية متطلبات موارد مشاريع التطوير الحالية مثل البوابة الداخلية.
- إجراء اختبارات استعادة البيانات بشكل دوري، والتأكد من عمل النظام والاستعادة بشكل صحيح.
- تحسين وتطوير أنظمة إدارة ومراقبة النسخ الاحتياطي.
- تحسين ومراقبة تطبيقات التعداد والمسوح الإحصائية وبيئتها التشغيلية.
- استقبال ومعالجة أكثر من 3000 طلب دعم تقني من خلال جميع قنوات التواصل.

• الحوكمة وبناء القدرات:

- الانتهاء من إعداد مجموعة من السياسات والنماذج لتقنية المعلومات على سبيل المثال: (سياسة إدارة الطلبات التقنية، سياسة استخدام وتوزيع الأجهزة، نماذج جمع المتطلبات وطلبات التغيير).
- تدريب عدد من موظفي تقنية المعلومات وحصولهم على العديد من الشهادات التقنية العالمية بما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لتطوير الموارد البشرية.

• البيانات:

- إطلاق مشروع تحسين قاعدة البيانات الإحصائية (GASTAT Statistical Database).

الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات:

من أهم أعمال الإدارة العامة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات خلال عام 2022م ما يلي:

م	العمل	الوصف
1	**استراتيجية الأمن السيبراني**	إعداد وتطوير استراتيجية الأمن السيبراني.
2	**استراتيجية حوكمة البيانات**	إعداد وتطوير استراتيجية حوكمة البيانات.
3	**سياسات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات**	إعداد وتطوير سياسات الأمن السيبراني وحوكمة البيانات ونشر جميع السياسات عبر البوابة الداخلية للهيئة.
4	**اللجنة الإشرافية للأمن السيبراني**	إنشاء لجنة إشرافية للأمن السيبراني وحوكمة البيانات، لضمان الالتزام ودعم ومتابعة تطبيق برامج وتشريعات الأمن السيبراني، كما تم تحديد وتوثيق واعتماد أعضاء اللجنة ومسؤوليتها وإطار حوكمة أعمالها بما يلبى متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ومكتب إدارة البيانات الوطنية.
5	**الالتزام بالضوابط والمتطلبات التشريعية والتنظيمية**	• رفع مستوى الالتزام بالضوابط والمتطلبات التشريعية والتنظيمية الصادرة من الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من 9% إلى 64.22%. • البدء بالتحقق من الالتزام بضوابط ومواصفات إدارة البيانات الوطنية وحوكمتها وحماية البيانات الشخصية الصادرة من مكتب إدارة البيانات الوطنية. • التعاون المشترك مع مكتب إدارة البيانات الوطنية في تقديم المشورة الفنية في تطوير ومراجعة السياسات والضوابط والمتطلبات التشريعية والتنظيمية. • إطلاق برنامج تقييم الضوابط الأساسية للأمن السيبراني لعام 2022م الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وذلك لغرض التأكد من الالتزام بالضوابط الأمنية. • حصر حسابات التواصل الاجتماعي والأصول المعلوماتية والتقنية المتعلقة بها، وتقديم التوعية الأمنية للمسؤولين عن حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء، وذلك لغرض التأكد من الالتزام بضوابط الأمن السيبراني لحسابات التواصل الاجتماعي (OSMACC).
6	**إطار عمل إدارة مخاطر الأمن السيبراني**	• تطوير منهجية تقييم المخاطر السيبرانية واعتمادها من صاحب الصلاحية. • إجراء تقييم المخاطر السيبرانية على مستوى الهيئة العامة للإحصاء، ويشمل التقييم جميع الإدارات والمهام، بالإضافة إلى العمليات والتطبيقات الخاصة بالأعمال، وجميع الأصول المعلوماتية، بالإضافة إلى البنية التحتية (البيانات والبرمجيات وغير ذلك)، ومراكز البيانات الخاصة بالهيئة.
7	**استمرارية الأعمال**	تم اعتماد السياسة والإجراءات التي تساعد في منع وقوع كوارث تؤثر على أعمال الهيئة المهمة والحساسة عند القدرة على ذلك، وتقليل التأثير المحتمل لأي خلل لا يمكن تفاديه عن طريق احتوائه خلال فترة متوقعة ومحددة ومناسبة.

م	العمل	الوصف
8	**برنامج الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني**	تطوير سياسة وإجراءات خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية واعتمادها من صاحب الصلاحية، والعمل على الإجراءات والمتطلبات الأمنية التي يجب اتخاذها قبل وبعد وقوع الحوادث السيبرانية لتوفير الحماية وتقليل الآثار الناتجة عن الحوادث في البنية التحتية والبيانات والأنظمة الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء.
9	**برنامج التوعية بالأمن السيبراني**	إطلاق برنامج التوعية بالأمن السيبراني وحوكمة البيانات، لجميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء عبر عدة طرق ومنها (نظام برامج التوعية (LMS)، وبرنامج التوعية للموظف الجديد، وورش عمل خصوصية البيانات بحضور أكثر من (200) موظف، وبرنامج التوعية الأمنية الخاص بمشروع التعداد العام 2022م، ورسائل البريد الإلكتروني، وحملة التصيد الإلكتروني حيث بلغ عدد الموظفين الذين نقروا الرابط التصيدي)175(موظّفًا، ورسائل (SMS) بهدف رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني وحوكمة البيانات لموظفي الهيئة.
10	**إجراء المسح الأمني**	إجراء المسح الأمني (Screening or Vetting) على جميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء والتأكد من تطبيق الإجراء على شاغلي الوظائف السرية والحساسة، وتوقيعهم إقرار تعهد بسرية البيانات.
11	**المحافظة على سرية المعلومات**	توقيع جميع موظفي الهيئة العامة للإحصاء على تعهد والتزام المحافظة على سرية البيانات والمعلومات، ووضعه كمتطلب أساسي خلال مرحلة التوظيف.
12	**مراجعة عقود الأطراف الخارجية**	تطبيق السياسات والإجراءات الأمنية على عقود الأطراف الخارجية ومنها توقيع على اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) واتفاقية عدم إفشاء سرية المعلومات (NDA)، وتتم المراجعة بشكل دوري، لضمان الالتزام بالإرشادات وضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ومكتب إدارة البيانات والضوابط والقوانين ذات العلاقة.
13	**الاستخدام المقبول**	إعداد اتفاقية الاستخدام المقبول للموارد والأصول التقنية والمعلوماتية الخاصة بالهيئة.
14	**إدارة هويات الدخول والصلاحيات**	**تطبيق إجراءات منح الصلاحيات ومراجعة وإدارة هويات الدخول والصلاحيات بشكل دوري لكل من:** • الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN)، تم مراجعة (180) حسابًا مستخدمًا نشطًا. • قواعد البيانات (Database)، تم مراجعة (73) حسابًا مستخدمًا نشطًا، و (4) حسابات. للمسؤولين، ومراجعة (160) صلاحية على قواعد البيانات. • الدليل النشط (Active Directory)، تم مراجعة (2,314) حساب مستخدم نشط، ومراجعة (2) حساب للمسؤولين. • التطبيقات (Applications)، تم مراجعة (4,814) حساب مستخدم نشط، ومراجعة (13) حساب للمسؤولين. • الأنظمة (System)، تم مراجعة حسابي مستخدمين نشطين، ومراجعة حسابين آخرين للمسؤولين.

م	العمل	الوصف
15	**تصنيف البيانات**	• تم تصنيف حقول البيانات وبلغ عددها (526). • إعداد دليل تصنيف حق الاطلاع على البيانات حسب المسميات الوظيفية. • المشاركة في تحديد وتصنيف الوظائف الحساسة. • تصنيف الأدلة المرجعية (دليل المهن، والأنشطة الاقتصادية، والتخصصات التعليمية) حسب سريتها وتكوين البديل لها لأغراض الخصوصية وعدم الكشف عنها.
16	**مشاركة البيانات**	• إعداد الاتفاقية القياسية لمشاركة وتبادل البيانات وفقاً لشروط وأحكام مكتب البيانات الوطنية. • إعداد نموذج اتفاقية مستوى الخدمة-تبادل البيانات. • إعداد حوكمة وإجراءات النشر وطلبات البيانات. • إعداد نماذج طلب الصلاحيات على البيانات والأنظمة. • إعداد سجل لتوثيق طلبات وصلاحيات مشاركة البيانات. • مراجعة أكثر من (25) نموذجًا للاتفاقية القياسية الخاصة بمشاركة البيانات مع الجهات الخارجية.
17	**سجل الأصول المعلوماتية والتقنية**	تم حصر الأصول المعلوماتية والتقنية والتطبيقات للهيئة العامة للإحصاء وتم تصنيف جميع الأصول.
18	**مراقبة الأصول المعلوماتية والتقنية**	مراقبة الأصول المعلوماتية والتقنية للهيئة العامة للإحصاء والتأكد من ربط أجهزة الموظفين على مجال الهيئة وتثبيت جميع برامج الحماية من الفيروسات والمراقبة اللازمة لتعزيز العمل بطريقة آمنة، وبلغ عدد الخوادم المراقبة (125) خادمًا، وبلغ عدد الأجهزة المراقبة (531) جهازًا.
19	**مراجعة رخص الأنظمة**	مراجعة جميع الرخص للأنظمة الخاصة بالهيئة العامة للإحصاء وتم وضع إجراءات حسب أفضل المعايير المتبعة.
20	**المراقبة الأمنية**	• المراقبة الأمنية (7/24) لبيئة الهيئة وأنظمتها وإدارة الثغرات واختبار الاختراق، بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. • إجراء واختبار الاختراق لتطبيقات وأنظمة الهيئة بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة والعمل على إغلاقها. • مراجعة وتقييم إعدادات الأمن السيبراني. • إضافة أنظمة لحماية البريد الإلكتروني وجميع وسائط التخزين. • إضافة نظام إدارة الثغرات ومراجعة إعدادات أجهزة الشبكة. • إضافة نظام حماية اسم الهيئة وحسابات التواصل الاجتماعي والعلامة التجارية والمواقع الخاصة للهيئة من التزوير والانتحال داخل الفضاء السيبراني. • التأكد من معالجة الثغرات والتوصيات حسب التنبهات الأمنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني حيث تم إغلاق (19) ثغرة أمنية في بيئة وأنظمة الهيئة. • الاستجابة السريعة للحوادث الأمنية حيث تم إغلاق (46) تنبيهًا أمنيًّا واحتواء الحادثة ووضع التوصيات لتعزيز الموقف الأمني.

م	العمل	الوصف
21	**المشاركة في مشروع التعداد**	• تشكيل فريق لدعم أعمال مشروع التعداد. • مراجعة التصميم المعماري التقني لبيئة مشروع التعداد السكاني من حيث مخططات الشبكة وإعداد الأجهزة بناءً على أفضل الممارسات والمعايير المتبعة في هذا المجال. • فحص الثغرات واختبار الاختراق لتطبيقات التعداد السكاني، وقد تم العمل على (80) ملاحظة تتعلق بالمخاطر والثغرات الأمنية المكتشفة من خلال نظام فحص الثغرات، وتم معالجة هذه الملاحظات وإغلاقها بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. • مراجعة وتقييم الإعدادات الأمنية لمعمارية الشبكات وتطبيقات التعداد السكاني، والعمل على (55) ملاحظة أمنية مكتشفة تم إغلاقها. • فحص مؤشرات الاختراق السيبرانية، وتم العمل على (42) ملاحظة أمنية وإغلاقها بناءً على أفضل الممارسات والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. • إعداد إطار ومعايير خصوصية بيانات التعداد. • إعداد حوكمة وإجراءات النشر وطلبات بيانات التعداد. • إعداد وتنفيذ خطة لحماية بيانات التعداد وإجراءات الاستجابة لتسريب البيانات. • تصنيف حقول استمارات التعداد بعد تطبيق معايير تصنيف البيانات. • إعداد وتضمين اشعار الخصوصية في أنظمة جمع البيانات والمواقع الإلكترونية الخاصة بالتعداد. • إعداد وتنفيذ خطة التوعية الأمنية لمشروع التعداد.
22	**إجراءات الاستثناء لسياسات الخاصة بالأمن السيبراني**	• العمل على إجراء نموذج الاستثناء لسياسات الأمن السيبراني وتطبيقه على مستوى الهيئة العامة للإحصاء. • مراجعة طلبات الاستثناء لسياسات الأمن السيبراني وتوفير التوصيات الأمنية المناسبة.

الإدارة العامة للشؤون القانونية:

الإدارة العامة للشؤون القانونية هي الإدارة المنوط بها إبداء الرأي والمشورة القانونية لكافة الوحدات الإدارية بالهيئة، والتأكد من مدى صحة تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات، فهي مسؤولة عن تقديم الرأي القانوني في كافة ما يحال لها، وصياغة ومراجعة العقود والاتفاقيات ومذكرات التعاون، كما أنها تقوم بتمثيل الهيئة لدى العديد من اللجان الخارجية، وكذلك التمثيل القضائي والترافع عن الهيئة في القضايا المنظورة أمام المحاكم أو اللجان القضائية المختصة. وتتشكل الإدارة العامة للشؤون القانونية من عدد من المستشارين والباحثين المتخصصين في مجال الدراسات القانونية وصياغة الأنظمة واللوائح، كما تضم عدد من الموظفين الإداريين المساندين لإنجاز الأعمال الإدارية والسكرتارية.

تولي الهيئة العامة للإحصاء اهتمامًا كبيرًا لتطوير تشريعات القطاع الإحصائي في المملكة، وتعزيز إنتاج الإحصاءات الرسمية تماشيًا مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 والمبادرات والبرامج المنبثقة منها. ومن هذا المنطلق تعمل الهيئة على تطوير وتحديث نظام الإحصاءات العامة للدولة؛ وفقاً للقواعد والضوابط ذات العلاقة، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتهدف الهيئة من خلال هذا المشروع إلى الآتي:

يهدف مشروع نظام الإحصاء (الجديد) إلى رفع وتحسين كفاءة وفاعلية العمل الإحصائي والإجراءات والضوابط المتعلقة به، وذلك وفقاً لما يأتي:

- تفعيل العمل الإحصائي وضمان شموليته.
- تعزيز أثر العمل الإحصائي على التخطيط.
- تحسين آليات تدفق البيانات الإحصائية.
- تنظيم العلاقة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات العلاقة وتطويرها.
- تفعيل القطاع الإحصائي وتذليل الصعوبات التي تواجهه.
- تحسين دور العمل الإحصائي في تقديم البيانات.
- تعزيز الوعي الإحصائي.

وقد ساهمت الإدارة العامة للشؤون القانونية في العديد من الإنجازات منها الآتي:

- مراجعة واقتراح التحديثات اللازمة حيال تنظيم الهيئة العامة للإحصاء والذي أُقر مؤخراً بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (169) وتاريخ 1444/3/1هـ ويهدف إلى تحسين كفاءة العمل المؤسسي، وتحسين استقلالية العمل الإحصائي ونتائجه.
- تقديم الدعم القانوني في مشروع تحول موظفي ومنسوبي الهيئة لنظام العمل والتأمينات الاجتماعية وعضوية منسوبي الإدارة في اللجان ذات العلاقة بالمشروع.
- إدارة الوحدة القانونية في هيكل برنامج تعداد السعودية 2022م، والتمثيل القانوني في اللجان ذات العلاقة بالبرنامج.
- رئاسة وعضوية لجنة علاقات الموظفين والمختصة بالنظر في شكاوى وتظلمات منسوبي الهيئة وما يحال إليها من رئيس الهيئة من موضوعات.
- رئاسة اللجنة الدائمة لحفظ الوثائق.
- مراجعة وإعداد ما يزيد عن 72 عقد واتفاقية ومذكرة.
- تقديم ما يزيد عن 76 استشارة قانونية لمختلف الوحدات التنظيمية في الهيئة.
- مراجعة وإبداء الرأي لعدد من مشاريع الأنظمة واللوائح المنشورة على منصة استطلاع، أو التي تردها من الجهات المختصة.
- المشاركة في إعداد ومراجعة اللوائح والسياسات الداخلية للهيئة.
- التمثيل القانوني في اللجان الداخلية للهيئة.
- تمثيل الهيئة أمام الجهات القضائية.

الإدارة العامة للموارد البشرية:

تسعى الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للموارد البشرية إلى تحقيق أهدافها وتطلعاتها، والمساهمة في نجاح برنامجها للتحول الاستراتيجي، عبر العديد من العمليات والخدمات التي تساهم في تطوير مهارات منسوبي الهيئة العامة للإحصاء لتأدية أعمالها ومسوحها الإحصائية.

ويُعد عام 2022م عامًا استثنائيًا ومميزًا للإدارة العامة للموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بعملها على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 198 وتاريخ 1442/03/24هـ بتعديل تنظيم الهيئة العامة للإحصاء بحيث يخضع منسوبي الهيئة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية. كما صاحب هذا العام تنفيذ وتطبيق قرار التحول بانتقال الموظفين الذين تنطبق عليهم المعايير والضوابط من نظام الخدمة المدنية إلى نظام التأمينات الاجتماعية.

لمحة عامة عن الموارد البشرية بالهيئة العامة للإحصاء

م	الفئة	العدد
1	إجمالي عدد منسوبي الهيئة العامة للإحصاء.	1072
2	عدد الموظفين الذكور في الهيئة العامة للإحصاء.	822
3	عدد الموظفات الإناث في الهيئة العامة للإحصاء.	250
4	عدد الموظفين والموظفات الحاصلين على شهادات دون الجامعة	373
5	عدد الموظفين والموظفات الحاصلين على البكالوريوس	579
6	عدد الموظفين والموظفات الحاصلين على درجة الماجستير	100
7	عدد الموظفين والموظفات الحاصلين على درجة الدكتوراه	20

مركز تميز الموارد البشرية:

يعمل مركز تميز الموارد البشرية على تفعيل دور الموارد البشرية في تحقيق استراتيجية الهيئة العامة للإحصاء، وفقًا لأعلى معايير التميز في أداء الأعمال.

- **أعمال مشروع التحول لتطوير الموارد البشرية:**

1. سعت الهيئة العامة للإحصاء من خلال الإدارة العامة للموارد البشرية للحصول على الموافقات اللازمة للبدء في إجراءات من قبل أصحاب الصلاحية حيث نجحت الهيئة في الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تأجيل الدراسة الاكتوارية لما بعد التسكين، كما حصلت الهيئة على موافقة مجلس الإدارة على نتائج المفاضلة والاختيار، والأثر المالي للتحول.
2. تم تحويل الموظفين المجتازين، حيث تم إرسال العقود للموظفين بجميع الفئات في يوم 24 يوليو 2022م، وتم التسكين اعتبارًا من تاريخ 1 سبتمبر 2022 وتلا ذلك عدد من الإجراءات النظامية مثل التسجيل في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وتحديث فئة التأمين الطبي، وتحديث أرصدة الإجازات، وتفخر الإدارة العامة للموارد البشرية بأن جميع إجراءات التسكين مثل: (التعاقد، وإخلاء الطرف، وإصدار قرارات إنهاء الخدمة، واحتساب المستحقات وصرفها) تمت بشكل آلي مؤتمت.
3. تم تفعيل لائحة التعويضات والمزايا اعتبارًا من 1 سبتمبر 2022م بعد المواءمة مع وزارة المالية وتعزيز الميزانية لبدء صرف المزايا الجديدة، مثل بدل التعليم، وبدل الجوال.
4. اهتمت الإدارة العامة للموارد البشرية بإظهار التقدير للموظفين غير المجتازين وذلك عن طريق تشكيل اللجان الثنائية للاجتماع بالموظفين غير المجتازين 1:1 وشرح الأسباب والخطوات المقبلة، وتبع ذلك إرسال استبانة لتلمس المخاوف ونقص المعلومات لمعالجتها. إضافة إلى ذلك، تم إطلاق مبادرة

لاستيعاب الموظفين غير المجتازين لتعزيز فرص حصولهم على عقد عمل في الهيئة العامة للإحصاء، وذلك عن طريق منحهم تكليفًا لأداء مهام متصلة بوظائف شاغرة بغرض التقييم، ومن ثم التسكين في حال ملاءمتهم لشغل الوظيفة الشاغرة.

استقطاب المواهب:

تهتم إدارة استقطاب المواهب بإمداد الهيئة العامة للإحصاء بأفضل الكفاءات، وتقوم بوضع خطة التوظيف الخاصة بالهيئة وتحديد قنوات الاستعانة بالمصادر وإدارتها بما يتماشى مع أولويات القوى العاملة وإجراء المقابلات مع ضمان جذب الكفاءات والمواهب الأنسب، ثم تعمل على تهيئة الموظفين الجدد لبدء العمل في الهيئة بيسر وسلاسة.

• أعمال استقطاب المواهب:

الموظفات القياديات خلال عام 2022م

م	الوحدة الإدارية	المنضمات
1	الإحصائية	2
2	الإدارية	2

الموظفون القياديون خلال عام 2022م

م	الوحدة الإدارية	العدد
1	الإحصائية	6
2	الإدارية	6

عدد الموظفات الملتحقات بالهيئة خلال عام 2022م

م	الوحدة الإدارية	المنضمات
1	الإحصائية	13
2	الإدارية	18

عدد الموظفين الملتحقين بالهيئة خلال عام 2022م

م	الوحدة الإدارية	المنضمين
1	الإحصائية	20
2	الإدارية	33

ملخص إجمالي استقطاب المواهب خلال عام 2022م

م	الفئة	العدد
1	المنضمون الجدد "ذكورًا وإناثًا"	84
2	المقابلات الوظيفية	395

التدريب:

تعمل إدارة تطوير المواهب باستمرار على رفع كفاءة موارد الهيئة البشرية، وتسعى بطريقة احترافية كي تحسن من إنتاجيتها. وتدير هذه الإدارة عملية تقييم أداء الموظفين، كما تقوم بإدارة أنشطة التدريب والتطوير، وتنفيذ استراتيجيات التخطيط للتعاقب والتطوير الوظيفي بما يتماشى مع الأهداف والمسارات الوظيفية المحددة من أجل تحسين الكفاءة التنظيمية والإنتاجية.

• أعمال وإنجازات التدريب:

م	الفئة	عدد المستفيدين
1	الموظفون والموظفات الذين استفادوا من الدورات التدريبية خلال عام 2022م.	962
2	الدورات التدريبية التي تم عقدها خلال عام 2022م	225
3	المبتعثون خارج المملكة العربية السعودية	4
4	المبتعثون داخل المملكة العربية السعودية	3
5	التدريب التعاوني بالشراكة مع الجامعات	33
6	المترقون على مختلف المراتب الوظيفية	235

التقسيم الداخلي للدورات التدريبية

م	نوع البرنامج	عدد البرامج
1	فني	90
2	سلوكي	29
3	لغة إنجليزية	25

الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات السعودية في البرنامج التدريب التعاوني للطلبة

م	الجامعة	عدد الطلبة المتدربين
1	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	11
2	جامعة الملك سعود	5
3	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	8
4	جامعة الأمير سطام	3
5	جامعة الملك عبدالعزيز	6

الأعمال الأخرى

م	العمل	العدد
1	برنامج نقل المعرفة (ساعة معرفة)	14
2	ورش عمل للتعريف بنظام الأداء الوظيفي الجديد	19

• أعمال إدارة الأداء:

1. دعم جهود تطوير الأداء.
2. إطلاق نظام الأداء الوظيفي الجديد.
3. عقد ورش عمل تعريفية بنظام الأداء الجديد.

• أعمال إدارة المسار الوظيفي:

1. ترقية 235 موظفًا.
2. تحوير 10 وظائف حتى نهاية عام 2022م.
3. العمل على إنهاء خدمات 26 موظفًا حتى نهاية عام 2023م.
4. مواءمة مسميات الوظائف مع دليل المهن الموحد.

التواصل الداخلي:

تعمل إدارة التواصل الداخلي على نشر الثقافة الإيجابية بين منسوبي الهيئة، وتحسن من تجربتهم في العمل، كما تسعى إلى تمكين الثقافة التي تطمح إليها الهيئة، كما تدير عملية التغيير التنظيمي، وتعزز القيمة المقدمة للموظفين بالهيئة، إضافة إلى إدارة الفعاليات الداخلية، وضمان تحقيق التواصل الداخلي الفعَّال بين الموظفين وارتباطهم بالعمل.

• أعمال التواصل الداخلي:

- تخطيط وتنفيذ الحملات التوعوية التي تستهدف منسوبي الهيئة ومندوبيها بهدف رفع الوعي برؤية الهيئة ورسالتها وقيمها.
- تنظيم الفعاليات والأنشطة والمسابقات والمعارض داخل الهيئة بمختلف مجالاتها.
- إعداد الأخبار والتغطيات الداخلية للأحداث والمناسبات الداخلية.
- رفع مستوى الوعي بالمنتجات والأعمال الإحصائية والإدارية التي تقوم بها الهيئة من خلال إطلاق حملات توعوية داخلية مخصصة.
- تنظيم وتنفيذ البرامج الموجهة التي تهدف إلى (رفع الولاء، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين بيئة العمل).

الحملات الداخلية	الفعاليات الداخلية	النشر الداخلي	الخصومات الجديدة
10	30	300	40

• المبادرات:

ما نسيناهم: عبارة عن مبادرة داخلية من موظفي الهيئة في شهر رمضان المبارك للموظفين الذين وافتهم المنية يرحمهم الله كوفاء لهم والتعاون مع منصة إحسان الوطنية الرسمية وتخصيص وقف لهم والمساهمة فيه.

• العمليات وعلاقات الموظفين:

تتعامل إدارة العمليات وعلاقات الموظفين مع أنشطة كشوف الرواتب وإدارة وثائق الموظفين وحفظها، وتعمل على ضمان الإدارة الفعالة لخدمات الموظفين وعمليات الموارد البشرية، وتتبع في سبيل تحقيق ذلك أفضل الممارسات المهنية، وتحافظ على سرية معلومات الموظفين وبياناتهم، ويمكنهم الاستفادة من خدماتهم عن طريق البوابة (خدمات الموارد البشرية / نظام تكامل ومعاملات وآمر / التأمين الطبي).

• أهم الأعمال:

1. تم العمل على 40 مسحًا هاتفيًّا وميدانيًّا خلال عام 2022م.
2. إطلاق بدل التعليم.
3. تم العمل على 82 عملية إدارية تخص (تعداد السعودية 2022).
4. تم التأمين طبياً على عدد 605 (من الموظفين والتابعين).

الإدارة العامة للشؤون المالية:

تُعنى الإدارة العامة للشؤون المالية بالإشراف على الأنشطة المالية بالهيئة، بما في ذلك التخطيط المالي ووضع الميزانية وإدارة التدفقات النقدية والرقابة المالية وإعداد التقارير لضمان الالتزام بالأنظمة والأساليب والسياسات المالية واستراتيجية الهيئة.

• أهداف الإدارة العامة للشؤون المالية:

- تنفيذ وتطبيق اللائحة المالية والتعليمات من الجهات ذات العلاقة.
- تخطيط الميزانية بما يتوافق مع أهداف الهيئة ومشاريعها الاستراتيجية.
- تطبيق المبادئ المحاسبية على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.
- حوكمة الإجراءات المالية والمحاسبية.
- تطبيق نظام رقابة داخلي وفعال للعمليات المالية.
- تحصيل الإيرادات بشكل سريع وفعال.
- حفظ الأموال والأصول وضمان استخدامهم بالشكل الأمثل.

• تحديات واجهت الشؤون المالية:

فيما يلي أبرز التحديات التي واجهت الشؤون المالية خلال عام 2022م وطرق معالجتها:

التحدي	المعالجة
توفير مبنى يضم جميع موظفي وموظفات الهيئة	تعمل الهيئة حاليًا على مشروع مبنى يضم جميع موظفي وموظفات الهيئة.
توفير ميزانية مشروع التحول للموارد البشرية	عملت الإدارة المالية في توفير ميزانية للهيئة لتنفيذ مشروع تحول الموارد البشرية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
تحديث السياسات والإجراءات المالية	عملت الإدارة المالية على تحديث السياسات والإجراءات المالية بناء على التوجهات الاستراتيجية للهيئة.
البدء بمشروع التحول لأساس الاستحقاق	عملت الإدارة المالية على الانتهاء من إصدار القوائم المالية للعام المالي 2021م بالإضافة إلى القوائم الربعية للعام المالي 2022م.

• مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي:

بناءً على الأمر السامي رقم (13059) بتاريخ 1438/3/16هـ والقاضي بتنفيذ مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في جميع الجهات الحكومية المشمولة بموازنة الدولة، يأتي مشروع التحول وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وبناء المركز المالي للدولة تحقيقًا لإحدى ركائز رؤية المملكة 2030 المعنية بتحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية ضمن برنامج التحول الوطني والذي تتبناه وزارة المالية.

• أهداف المشروع:

- إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحي للهيئة كما هو في تاريخ القطع من خلال دراسة وتحديد طرق حصر وقياس الأصول والالتزامات للهيئة وإثباتها وفق أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير (IPSAS) ودليل السياسات والإجراءات المحاسبية الموحدة وفقًا لأساس لاستحقاق المحاسبي.
- إعداد القوائم المالية الأولية والسنوية للهيئة (تاريخ أول قوائم مالية) بعد الانتهاء من مسك الحسابات للهيئة على أساس الاستحقاق وإدخال القيود المحاسبية وفق دليل السياسات والإجراءات المحاسبية الموحدة وإقفال الفترات المحاسبية وإعداد التقارير الشهرية باستخدام برمجية متوائمة مع أساس الاستحقاق المحاسبي.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المعلومات المالية مع المجتمع وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة.
- وتحقق الهيئة العامة للإحصاء تقدمًا في مشروع التحول وفق المخطط.

• منجزات المشروع:

بدأت الهيئة بالمشروع في شهر أبريل من عام 2021م وخلال هذه الفترة تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع وهي تحليل الفجوات بين المبادئ المحاسبة (النقدية والاستحقاق) وتخطيط وتطوير خطة التطبيق الشاملة للمشروع. وكذلك بدأت في المرحلة الثانية وهي إعداد الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات للهيئة وإعداد المركز المالي الافتتاحي.
وتم إصدار أول قوائم مالية سنوية للعام المالي 2021م على أساس الاستحقاق، بالإضافة إلى القوائم الربعية للعام المالي 2022م.

إدارة المشتريـات:

قامت إدارة المشتريات بتلبية احتياجات الهيئة وفروعها من المشاريع بأنواعها المختلفة والتوريدات، وكذلك إدارة أنشطة المشتريات، وإدارة العلاقات مع الموردين، وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات والقرارات ذات الصلة.

- **أبرز الإنجازات خلال السنة المالية 2022م:**

1. حصول الهيئة على جائزة البرنامج التحفيزي للمشتريات الحكومية (القياس الثاني من عام 2022م عن الفئة الثالثة) للتقرير الصادر من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية بناءً على التزام الهيئة بتحقيق عدة معايير أبرزها (استخدام أساليب التعاقد الجديدة، والالتزام بأحكام النظام في تنفيذ الشراء المباشر ونسبته من إجمالي حجم المشتريات).
2. زيادة عدد عمليات الشراء مقارنة بالسنة المالية السابقة بنسبة 48.4% حيث كان عدد العمليات في السنة الماضية 124 عملية.
3. زيادة حجم المشتريات مقارنة بالسنة المالية السابقة بنسبة 54.5%.
4. زيادة تصنيفات المشتريات بنسبة 11.76% مقارنة بالسنة المالية السابقة حيث كان عدد التصنيفات 17 تصنيفًا.
5. دعم استراتيجية الهيئة عن طريق توفير المشاريع الاستشارية والمتطلبات لمشروعي برنامج التعداد وتحول الهيئة وتطوير أعمالها.

إدارة المـرافـق:

- **نبذة تعريفية عن إدارة المرافق:**

المرافق مجال متعدد التخصصات يهتم بعمل تنسيق الأعمال بين المباني والأفراد والبنى الأساسية وخدمات الأمن والطاقة والخدمات اللوجستية والمياه والتصريف والمخزون من أجل تناغم الخدمات المتداخلة لإطالة العمر الافتراضي للموجودات والخدمات المعنية، وتهدف الإدارة إلى تطوير وتهيئة البيئة المكانية المناسبة لخلق روح المنافسة والإنجاز مع الحفاظ على خصوصية الموظفين وراحتهم وتعزيز العمل الجماعي مع تطوير وسائل الترفيه حسب أفضل الممارسات والمعايير العالمية لجميع الموظفين والزوار، وإظهار الهيئة بمظهر يليق بها وخفض عدد الملاحظات والشكاوى على جميع مستويات الخدمات المقدمة.

- **أعمال إدارة المرافق الدورية:**

- متابعة وتحسين البيئة المكانية حسب احتياجات الهيئة.
- متابعة المخزون والعمل على طلب وتموين جميع المتطلبات التي تخدم الهيئة وموظفيها.
- وضع المواصفات الفنية لأعمال وخدمات الصيانة بجميع مرافق الهيئة.
- إعداد برنامج الصيانة الدورية بما يضمن الحفاظ على مرافق الهيئة.
- متابعة العمل مع الشركات المنفذة لمرافق ومنشآت الهيئة.
- دراسة وفحص العروض المقدمة من متعهدي خدمات الإنشاءات والصيانة.
- الإشراف على الشركات المحلية التي تتعاقد الهيئة معها لخدمات الصيانة.
- إجراء الفحوص الدورية للمباني والمرافق التابعة للهيئة.
- تنظيم حركة السيارات وتوزيع الأعمال على السائقين بما يحقق الأهداف.
- متابعة أمن وسلامة المنشأة التابعة للهيئة لتحقيق بيئة عمل أمنه وسليمة.
- إعداد تقارير لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات ورفع التوصيات لأصحاب الصلاحية.
- استقبال الطلبات والمقترحات ودراستها والنظر في إمكانية تطبيقها.
- تلقي المقترحات والشكاوى والعمل على إجاد حلول لها.

- **مهام إدارة المـرافـق:**

- مهام الإدارة.
- إدارة الأمن والسلامة.
- تنظيم الحركة واستخدام أسطول المركبات.
- تشغيل وصيانة مباني الفروع.
- إدارة المخزون.
- إدارة المكاتب والمساحات.
- خدمات الضيافة والنظافة.
- التشغيل والصيانة.
- تطوير مشاريع المرافق.

1. تطوير مشاريع المرافق:

يتم من خلالها مراجعة التصاميم المعمارية والإنشائية لمرافق الهيئة بشكل دوري لتحديد جوانب القصور والتحسين، ورسم (الكروكي) وحالات التعطل المحتملة للعمليات اليومية التي قد تنتج عن الإصلاح أو التجديد وكذلك متابعة المشاريع وضمان تنفيذها بالمواصفات المتفق عليها والاتفاق على المخططات مع أصحاب العلاقة.

2. التشغيل والصيانة:

وضع الميزانيات للمشاريع والعمل على تدقيق المطالبات المالية المتعلقة بالإدارة وإرسالها للمالية لإكمال إجراءات الصرف ورسم خطة سنوية للصيانة الوقائية، ومشاركة إدارة المشتريات في إعداد الكميات والمواصفات الفنية حسب الاحتياج واختيار مقدمي

خدمة وتقييم الموردين ودراسة العروض من الجانب الفني كما تقوم بإعداد محاضر استلام وتسليم الأعمال، ويتم عبر البوابة والبريد الإلكتروني استقبال طلبات الصيانة التصحيحية لمباني الهيئة وتجهيزاتها والعمل على تقييمها وتحديد الحلول اللازمة لها.

3. خدمات الضيافة والنظافة:

من مهام إدارة المرافق الترحيب بضيوف وموظفي الهيئة وإرشادهم وتقديم الضيافة لهم حسب السياسات المعمول بها وتجهيز غرف الاجتماعات بالوسائل اللازمة حسب اختصاصها وتلقي جميع الشكاوى المتعلقة بالخدمات المقدمة، والقيام بالجولات التفتيشية للتأكيد من جودة النظافة لجميع المرافق والتخلص من الأوراق والنفايات بأسلوب حديث.

4. المكاتب والمساحات:

مسؤوليات إدارة المرافق: إدارة وتوزيع المكاتب والمساحات وضمان أن يكون جميع الأثاث متناسب مع المساحات وبحالة جيدة ورفع أوامر طلب شراء الأثاث الجديد عند الحاجة مع الإدارات المعنية.

5. إدارة المستودعات:

تعمل الإدارة على تحديد المعايير والسياسات ووضع خطة لإدارة المخزون لتحقيق الاستفادة القصوى من التكاليف الإجمالية المتكبدة (الرجيع)، وكتابة القواعد ومنهجيات وأنظمة الفهرسة لضمان تتبع المواد والأصول، كما تقوم بإعداد جدول لصيانة الدورية للمستودع، ومراعاة طرق التخزين والإرشادات المتعلقة بها ومراقبة الجودة، ومن أهم أدوارها متابعة المخزون وتأمين المواد المطلوبة والمستهلكة، وعمل الجرد الدوري لضمان تطابق المواد المقيدة بالسجلات مع المخزون.

6. تشغيل وصيانة مباني الفروع:

تهتم إدارة المرافق بأن تكون جميع الفروع التابعة للهيئة على مستوى واحد من الخدمات المقدمة، حيث تم إعداد خطة لتقديم الصيانة الدورية، ورفع تقرير عن حالة الفرع، وكذلك استقبال جميع الطلبات ودراستها لإيجاد الحلول لها واتخاذ القرارات مع أصحاب الصلاحية.

7. تنظيم الحركة واستخدام أسطول المركبات:

تقوم إدارة المرافق بتنظيم حركة وأسطول المركبات بعد دراسة طلبات واحتياج إدارة الهيئة لعملية إيصال الوفود الرسمية والخبراء وإرسال المعاملات الرسمية للجهات المعنية لتكون وسيلة نقل آمنة، ومن مهامها إجراء الفحص الاعتيادي للأسطول من قبل الإدارة أو المستخدم حسب السياسة الخاصة بتنظيم استخدام السيارات.

8. إدارة الأمن والسلامة:

من أهم الأعمال التي تقوم بها إدارة الأمن والسلامة حماية المنشأة التابعة للهيئة وعمل خطط لتعزيز الأمن والسلامة وتطبيقها على جميع مرافق الهيئة والتأكد من عمل جميع أنظمة الأمن والسلامة ومنها (كاميرات المراقبة - وأنظمة الحريق...) بشكل دوري لضمان عملها بالشكل المطلوب ورصد جميع الوقائع والأنشطة المخالفة وإعداد التقارير المبدئية والنهائية والرفع بها لأصحاب الصلاحية لاتخاذ الإجراء المناسب، كما تعمل إدارة الأمن والسلامة على ضبط عملية الدخول والخروج للموظفين والزوار على مدار 24 ساعة، وذلك بالتأكد من هوية الموظف وأخذ بيانات الزائر، وصرف بطاقة زائر، وإصدار التصاريح اللازمة لدخول المواقف للمركبات والشاحنات للتحميل أو التنزيل، والتأكد من عدم خروج أي من ممتلكات الهيئة إلى بعد أخذ الموافقة من صاحب الصلاحية وتطبيق خطة الطوارئ التجريبية للاستعداد لأي أمر لا قدر الله.

• أهم الأعمال التي تمت خلال عام 2022م:

- المشاركة في وضع ميزانية لإدارة المرافق للعام 2023م.
- استئجار وإعادة ترميم عدد أربع أدوار من أبراج العليا ليصبح مقر مؤقت للإدارات القطاع الإحصائي بمساحة تقارب 4000 متر مربع.
- تأثيث مقر مؤقت (أبراج العليا) لإدارات القطاع الإحصائي بعدد 442 محطة عمل و5 قاعات اجتماعات.
- استئجار 150 موقف إضافي للموظفين.
- التوسع في استئجار دور (الخامس) في برج تمكين لاستيعاب موظفي قطاع العمليات المشتركة بمساحة تتجاوز 1000 متر مربع.

- تجهيز غرفة تحكم للتعداد 2022م بمساحة تقارب 125 مترًا مربعًا.
- الاستغناء عن مقر الهيئة المؤقت في أبراج غرناطة ونقل الموظفين إلى برج تمكين.
- عمل الصيانة الدورية لعدد 15 مقر للهيئة على مستوى المملكة.
- استئجار مبنى ليكون مقرًا دائمًا للهيئة بمسطح يتجاوز 15,000 متر مربع.
- إعداد كراسة تصميم المقر الدائم للهيئة بوضع المتطلبات والشروط الخاصة والعامة لتنفيذ المشروع حسب المتطلبات.
- البدء بأعمال تصميم المقر الدائم للهيئة مع مكتب استشارات هندسية للعمل على توزيع المساحات والفراغات حسب ما يتناسب مع تطلعات الهيئة.
- الاجتماع مع ممثل البلدية لمعالجة المشهد الحضري للمناطق المجاورة للمقر الجديد للهيئة العامة للإحصاء.
- مخاطبة شركة المياه الوطنية لإيصال خدمة المياه للمقر الجديد للهيئة العامة للإحصاء.
- تم تقديم إرشادات السلامة من قبل وحدة الأمن والسلامة وتطبيق خطة إخلاء لبرج تمكين بالتنسيق مع الدفاع المدني وتم التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإقامة دورة تدريبية لموظفي وحدة الأمن والسلامة ومشاركة بعض موظفي الهيئة على كيفية التعامل مع الحالات الطارئة.
- تقديم الدعم لإدارة المشتريات في اختيار مقدمي الخدمات والموردين والمشاركة في التقييم الفني للمناقصات.
- استلام وتقييم طلبات الصيانة التصحيحية لمباني الهيئة وتجهيزاتها والعمل مع الشركات المتعاقدة لاتخاذ الحلول المناسبة.
- عمل مزاد علني على السيارات والسكراب التابع للهيئة.
- تجهيز غرفة عمليات التعداد.
- أعمال الصيانة والنظافة.
- أعمال الفرش والتأثيث برج تمكين.
- تجهيز قاعات الاجتماعات والتدريب.
- التدقيق والتوقيع على عدد 102 من شهادات الإنجاز الخاصة بالإدارة بمبلغ 30,930,758.71 ريال.

• إحصائيات تقريبية لأعمال الإدارة:

البنـــود	عدد الأعمال
الأعمال التشغيلية	2420
أعمال الصيانة التصحيحية	59
أعمال الإنشاءات والترميم	7
نقل الموظفين والمكاتب	580
الشكاوى والمقترحات	32
تم مباشرة الحالات الأمنية	8
تم مباشرة الحالات الإسعافية	9

• مستهدفات إدارة المرافق خلال عام (2023):

- الانتهاء من تأهيل المبنى الدائم للهيئة خلال الربع الرابع من عام 2023م.
- أتمتة جميع الأنظمة الخاصة بإدارة المرافق.
- العمل على تقليل إجمالي التكاليف والارتقاء بالخدمات المقدمة.
- تحقيق نسبة رضاء عن الخدمات المقدمة من إدارة المرافق بما يتجاوز 85%.
- تهيئة بيئة مكانية مريحة وجاذبة يقدم فيها كافة الخدمات بأعلى جودة.

• عقارات الهيئة:

البنـــود	عدد الأعمال
المباني المملوكة	7
المباني المستأجرة	9
عدد الأراضي المملوكة	14
في انتظار التخصيص	2
الفروع والمكاتب	16
الأراضي والمساحات المستخدمة في موسم الحج	5

إدارة المشاريع:

قام مكتب إدارة المشاريع بدعم العديد من المشاريع التي من شأنها المساهمة في رفع كفاءة مخرجات المشاريع والمبادرات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة، وذلك من خلال ثلاثة برامج للمشاريع والمبادرات هي:

- المشاريع المرتبطة بتعداد السعودية 2022.
- المشاريع المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للهيئة.
- المشاريع ذات الطابع الإحصائي.

• المشاريع المرتبطة بـ (تعداد السعودية 2022):

كُلفت الهيئة العامة للإحصاء بالقيام بأعمال التعداد العام للسكان والمساكن الذي يُعدَّ مشروعًا وطنيًا يخدم كافة شرائح المجتمع، وقامت إدارة المشاريع بأدوار عديدة في هذا المشروع من خلال المساهمة في وضع عدة أطر ومفاهيم لتنفيذ أعمال التعداد. فقد تم إعادة تقييم الخطط والأعمال الخاصة بتعداد السعودية، من خلال مراجعة وتقييم حجم الأعمال التي تمت ووضع حلول مبتكرة للتحديات التي قد تواجه أعمال التعداد. وقد عمل مكتب إدارة المشاريع بالتعاون مع شركات استشارية على تطوير إطار عمل التعداد وتحديد وبناء خطط تنفيذية واضحة لتسهيل عمل التعداد، وساهم المكتب أيضًا في عكس أعمال التعداد للجان العليا والجهات ذات العلاقة بشكل دوري وكان له دور فعال في دعم ومتابعة كافة أعمال ومشاريع الشركات المتعاقدة لتنفيذ أعمال التعداد ومنها:

- بحيرة البيانات وتكنولوجيا التعداد.
- معالجة بيانات التعداد 2022م.
- خطة التدريب والمتطلبات التقنية لبرنامج التعداد السكاني للمملكة 2022م.
- مشروع برتوكول التعداد (الأمن والسلامة).
- حملة العلاقات العامة والشركات الإعلامية.
- إدارة وتنفيذ الاكشاك التوعوية في المراكز التجارية لبرنامج (تعداد السعودية 2022).
- حملات التواصل الاجتماعي.
- الحملات الإعلانية لبرنامج تعداد السعودية 2022م.

• المشاريع المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للهيئة:

عمل مكتب إدارة المشاريع على دعم مختلف الإدارات بالمشاريع والمبادرات التي تمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية لاستمرار تطوير أعمال الهيئة بشكل عام، ومن أهم المشاريع التالي:

- مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق.
- مشروع تقييم مخاطر الأمن السيبراني.
- تحول إدارة الجودة والمنهجيات.
- تقديم الخدمات القانونية المتعلقة بمشروع تحول الهيئة.

• المشاريع ذات الطابع الإحصائي:

يقوم مكتب إدارة المشاريع بدعم القطاع الإحصائي على تنفيذ مشاريع إحصائية من شأنها تطوير بعض المنتجات والمؤشرات لتلبية متطلبات برامج رؤية المملكة 2030 والمتطلبات الدولية والجهات ذات العلاقة ومنها:

- إحصاءات القوى العاملة.
- الإحصاءات الثقافية.
- إحصاءات السياحة.
- مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- المنصة الاقتصادية.
- الدليل الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

إدارة الاستراتيجية وتميز الأعمال:

• أبرز أعمال إدارة الاستراتيجية وتميز الأعمال خلال عام 2022م:

- إكمال تحديث استراتيجية الهيئة والذي يتضمن تحديث إطار الاستراتيجية، وإنشاء مؤشرات الأداء على مستويات مختلفة من المنظمة، وتحديد المبادرات التي تساعد على تحقيق المستهدفات ووضع حوكمة لمتابعة وتنفيذ الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق رؤية الهيئة.
- توثيق السياسات والإجراءات على مستوى الهيئة بهدف توحيد السياسات والإجراءات وطريقة تطويرها وتوثيقها؛ مما يساعد على تتبع أفضل للأداء التشغيلي وتحديد الفجوات وفرص التحسين المستمر، ويشمل ذلك:
  - وضع إطار الحوكمة المساعد على تطوير وتعديل وإدارة السياسات والإجراءات.
  - تحديد النماذج الموحدة للسياسات والإجراءات على مستوى الهيئة.
  - عقد ورش عمل داخلية لمشاركة أطر السياسات والإجراءات ونماذجها.
  - تحديد قائمة شاملة للسياسات والإجراءات على مستوى الهيئة والتي يجري العمل على توثيقها حالياً بالتعاون مع جميع الإدارات.
  - إكمال 32 سياسة و102 إجراء على مستوى الهيئة.

• طرق وأساليب قياس مؤشرات الأداء العامة للهيئة:

- (بناء بطاقة لكل مؤشر تحتوي على) مالك المؤشر، ودوريته، وآلية احتسابه، وارتباط المؤشر.
- ربط محاور الاستراتيجية بالمؤشرات.
- ربط الأهداف الاستراتيجية بالمؤشرات.
- تعيين مالك لكل مؤشر.
- إيجاد دورية مناسبة لكل مؤشر.

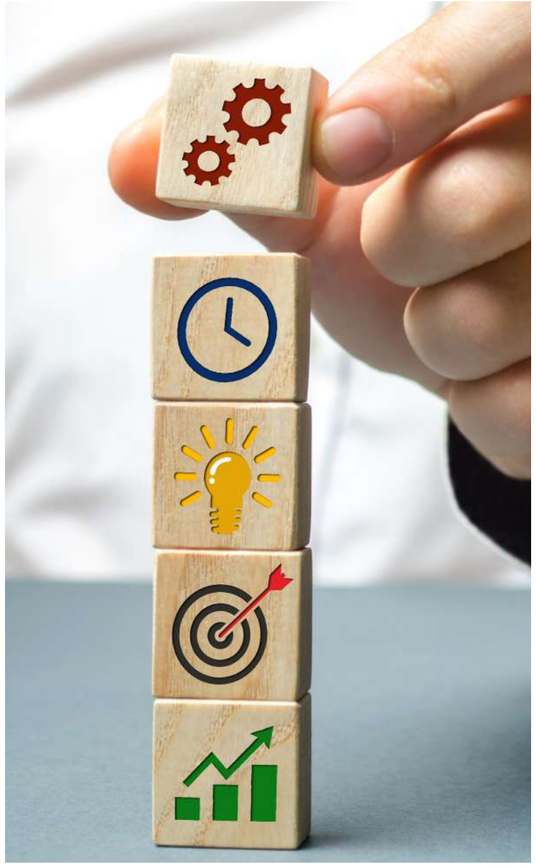

إدارة المستشارين:

ترتبط إدارة المستشارين تنظيميًّا بمكتب سعادة رئيس الهيئة مباشرة، وهي إحدى الإدارات المساندة للقطاع الإحصائي، وذلك من خلال توفير احتياجات الهيئة من الخبراء والمستشارين (سواء عبر الزيارات أو من خلال توقيع عقود سنوية معهم). وتقوم الإدارة بتوفير خبراء مدربين لتقديم دورات تدريبية بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة للموارد البشرية، وتنسيق زيارات لخبراء ممثلين لمنظمات دولية بالتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة للتعاون الدولي.

• منتجات إدارة المستشارين:

- توفير خبراء أو مستشارين على فترات قصيرة (زيارات).
- توفير خبراء أو مستشارين على فترات طويلة (عقود سنوية).
- توفير خبراء مدربين لتقديم دورات تدريبية بالتعاون والتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.

• مهام إدارة المستشارين:

1. عقد اجتماعات مع الإدارات الإحصائية لحصر طلبات الدعم الفني لهم.
2. العمل على إعداد خطة العمل السنوية وفق مصفوفة التقييم وعدد الطلبات المقدمة وسقف الميزانية بما يحقق أقصى درجة ممكنة من العدالة والتوازن والمهنية داخل الإدارة نفسها وعلى مستوى الإدارات المختلفة.
3. البحث عن خبراء أو مستشارين للطلبات المرصودة وذلك بالتنسيق مع المنظمات المتخصصة والقنوات الأخرى.
4. رفع السير الذاتية للإدارات الإحصائية لترشيح ما يناسبها بعد عمل المقابلات مع المرشحين.
5. استكمال إجراءات التعاقد وحفظ العقود.
6. إصدار التأشيرات للزيارات الاستشارية القصيرة.
7. التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة عند وصول الخبير أو المستشار.
8. متابعة المهمة الاستشارية من خلال جمع شهادات الإنجاز للمهام القصيرة وجمع التقارير للعقود السنوية.
9. تنفيذ اجتماعات شهرية لمناقشة التقدم في خارطة الطريق (Roadmap) مع جميع الخبراء المقيمين.
10. العمل على استخراج الإقامة للخبراء وتجديدها عند الانتهاء وإنجاز طلبات استخراج تأشيرات الخروج والعودة للخبراء.
11. إعداد أوامر الصرف ومتابعتها بعد الانتهاء من المهمة الاستشارية.
12. رفع التقارير.
13. العمل على احتساب إجازات الخبراء، ورصيدهم المستنفد، والمتبقي ومتابعتها.
14. العمل على توفير التأمين الطبي للخبراء وعائلاتهم من خلال إرسال النماذج وتعبئتها ورفعها للإدارة المعنية لإصداره.

15. عمل الدورات التدريبية بالتنسيق مع الموارد البشرية.
16. احتساب التعويضات المالية المستحقة للخبراء وإعداد أوامر الصرف لها.

• الأعمال التي قامت بها إدارة المستشارين خلال عام 2022م:

1. تجديد العقود السنوية (زيارات طويلة) 7 خبراء للدعم الفني للإدارات الإحصائية:
   - في إدارة الحسابات القومية.
   - في إدارة المؤشرات الدولية.
   - في إدارة إحصاءات سوق العمل.
   - في إدارة إحصاءات الأسعار.
   - في الإدارة العامة لجمع وإدارة البيانات.
2. تنفيذ مهام استشارية (زيارات قصيرة) للإدارات الإحصائية:
   - التعاقد مع خبير إحصاءات السياحة لمدة 15 يوم عمل.
   - التعاقد مع خبيرة الثقافة لمدة 3 شهور.
   - التعاقد مع خبير العينات لمدة 3 شهور.
   - التعاقد مع خبيرة التعداد والسكان لتقديم استشارات متعددة.
   - التعاقد مع خبير التقديرات السكانية لمدة 14 يوم عمل.
   - تم تنفيذ 8 مهام استشارية قصيرة بواقع 60 يوم عمل بالتعاون مع المركز الإحصائي الخليجي.
3. تنفيذ زيارة مقيم لمشروع UNDP.
4. تنفيذ دورات تدريبية إحصائية وتقنية بالتعاون مع شركة Devstat بعدد 14 دورة تدريبية وذلك من خلال التنسيق مع الموارد البشرية، ومتابعة إصدار شهادات الإنجاز لكل دورة تدريبية وصرف الدفعات المستحقة للشركة.
5. إعداد برنامج أسبوعي لنقل المعرفة (ساعة معرفة) لجميع منسوبي الهيئة يقوم بتنفيذه الخبراء والمستشارين، والتنسيق مع الموارد البشرية لعقد هذه (الورش) الندوات الإحصائية.

إدارة الشـؤون الإداريـة:

ترتبـط إدارة الشـؤون الإداريـة بمكتـب سـعادة رئيـس الهيئـة مباشـرة وتقـوم الإدارة بتقديـم الخدمـات اللوجسـتية لسـعادة الرئيـس فيمـا يخـص الأعمـال الإداريـة، الخاصـة بمكتـب سـعادته باسـتقبال وإرسـال البرقيـات والخطابـات والقـرارات ومذكـرات التفاهـم ومتابعتهـا والعمـل علـى إنجازهـا فـي الوقـت المحـدد.

• مـهـام إدارة الشـؤون الإداريـة:

- اسـتقبال الخطابـات والبرقيـات والقـرارات ومذكـرات التفاهـم مـن الجهـات الحكوميـة والمنظمـات الدوليـة وعرضهـا علـى سـعادة الرئيـس وإرسـالها وفـق توجيـه سـعادته إلـى الإدارات المعنيـة بالهيئـة.
- متابعـة البرقيـات والخطابـات مـع الإدارات المعنيـة بالهيئـة حتـى إنجازهـا وإعـداد تقاريـر للمتابعـة بشـأنها.
- إعـداد مسـودات البرقيـات والقـرارات والخطابـات وتدقيقهـا لغويـاً وإنجازهـا وعرضهـا للتوقيـع مـن معالـي الوزيـر وسـعادة الرئيـس.
- التأكـد مـن إرسـال ووصـول البرقيـات والقـرارات والخطابـات إلـى الجهـات ذات العلاقـة خـارج الهيئـة فـي الوقـت المحـدد.

• أعـمـال إدارة الشـؤون الإداريـة خـلال عـام 2022م:

- بلـغ عـدد المعامـلات الـواردة للهيئـة (مكتـب سـعادة الرئيـس) والتـي أحيلـت إلـى الإدارات المعنيـة (1139) معاملـة.
- بلـغ عـدد المعامـلات التـي تمـت متابعتهـا مـع الإدارات المعنيـة بالهيئـة (817) معاملـة.
- بلـغ عـدد الخطابـات / البرقيـات التـي تمـت مراجعتهـا وتدقيقهـا لغويـاً (780) خطـاب / برقيـة.
- بلـغ عـدد الخطابـات / البرقيـات التـي تـم توقيعهـا مـن معالـي الوزيـر وأرسـلت إلـى الجهـات المعنيـة: سـرية (97)، غيـر سـرية (213) مـا مجموعـه (310) خطـاب / برقيـة.

بلـغ عـدد الخطابـات / البرقيـات التـي تـم توقيعهـا مـن سـعادة الرئيـس وأرسـلت إلـى الجهـات المعنيـة: سـرية (55)، ـ غيـر سـرية (295) مـا مجموعـه (350).

الفصل
الرابع

تحديات عام 2022 والتطلعات والتوقعات لعام 2023

أولًا: التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2022م:

م	التحديات	الإجراء الذي تم اتخاذه للتغلب عليها
1	أبرز ما واجهته الهيئة من تحديات وصعوبات خلال عام 2022م هو عدم وجود مبنى واحد لمقر الهيئة الرئيس في العاصمة الرياض يتسع لجميع منسوبيه، ويشكل بيئة مكانية مناسبة للعمل، ونتج عن ذلك وجود حاجة ماسة إلى إنشاء مكاتب لعدد من الموظفين (مثل موظفي قطاع العمليات الإحصائية بالهيئة)، وكذلك توفير قاعات اجتماعات لفرق العمل المشتركة في وقت قياسي في مقرات لا يوجد بها مساحات كافية أساسًا.	سعت الهيئة لحل هذه الإشكالية، وتم استئجار مبنى، والبدء في إجراءات تجهيزه ليكون مقرًا رئيسًا للهيئة في الرياض.
2	ندرة بعض التخصصات الإحصائية مما أدى إلى وجود نقص في عدد الكوادر البشرية الإحصائية في الهيئة.	تم التوسع في استقطاب كوادر إحصائية جديدة مؤهلة ومدربة على العمل.
3	الحاجة إلى تطوير استراتيجية واضحة لتقنية المعلومات تخدم عملية تدريب منسوبي الهيئة بيسر وسهولة، وتساهم في تسريع تطوير أدائهم المهني والوظيفي، خاصة مع صعوبة التعاقد مع الجهات التدريبية الخارجية.	قامت الهيئة بتدريب عدد من كوادرها، والعمل يجري على بناء استراتيجية واضحة لتقنية المعلومات تساهم في توفير الأنظمة الإلكترونية والبرامج التدريبية المطلوبة.
4	ضعف الاستجابة لمسوح المنشآت والمسوح الأسرية الهاتفية، وربما يكون ذلك ناتجًا عن كثرة أسئلة استمارات بعض المسوح، وهذا بالطبع يقلل من جودة البيانات.	يجري زيادة التوعية بأهمية الاستجابة والمشاركة في هذه المسوح، كما يتم باستمرار تطوير استمارات المسوح المختلفة.
5	تواجه الهيئة العامة للإحصاء تدني مستوى استجابة العينات المختارة للمسوح الميدانية، وضعف تجاوبها مع الباحثين الميدانيين؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة البيانات، رغم ارتفاع تكلفة بيانات المسوح الميدانية!!	يتم مراجعة ذلك بشكل دوري لإيجاد منهجية موحَّدة والتخلص من التناقض والتعارض إن وجود.
6	من التحديات التي واجهت الهيئة خلال عام 2022م الحاجة إلى تطوير السياسات والإجراءات وتوحيد نماذجها وتوثيقها، مما يساعد على تتبع أفضل للأداء التشغيلي، وتحديد الفجوات وفرص التحسين المستمر للمساهمة في رفع مستوى الأداء وتجويد المنتجات الإحصائية للإدارات المختلفة.	وللتغلب على هذا التحدي تم العمل على مشروع (السياسات والإجراءات) وذلك من خلال وضع إطار الحوكمة لتطوير وتعديل وإدارة السياسات والإجراءات، وتحديد النماذج النهائية الموحدة للسياسات والإجراءات على مستوى الهيئة، وكذلك عقد ورش عمل داخلية لمشاركة أطر السياسات والإجراءات ونماذجها وتحديد قائمة شاملة لسياسات وإجراءات الهيئة والتي يجري العمل على توثيقها، وذلك لضمان تقديم الخدمات والمنتجات الإحصائية بشكل قياسي موحد، وذلك من خلال إطار حوكمة واضح للسياسات والإجراءات على مستوى الهيئة يتم من خلاله تحديد وتوضيح أدوار ومسؤوليات جميع الإدارات؛ مما يعمل على زيادة تناغمها وإزالة جميع التداخلات فيما بينها، وكذلك الإسهام في تعزيز ثقافة التحسين المستمر من خلال المراجعة الدورية لفاعلية وجودة السياسات والإجراءات.
7	تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص.	تم عقد العديد من اللقاءات مع جهات القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز التعاون المشترك وإتاحة تبادل البيانات، وتسريع وتيرة ذلك من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، وتستهدف الهيئة خلال عام 2023م بناء استراتيجية لتعزيز الشرّاكات مع مختلف الجهات لتسهيل تدفق البيانات، وتعزيز التعاون المشترك في هذا المجال لتحسين وتجويد المنتجات والمؤشرات الإحصائية التي تخدم خطط التنمية.

ثانيًا: التطلعات والتوقعات لعام 2023م:

1. اعتماد بنود جديدة بالميزانية لتغطية الأنشطة والفعاليات الداخلية المطلوبة.
2. وضع خطة تدريبية للموظفين تفي باحتياجات تطوير العمل الإحصائي في الهيئة.
3. إيجاد آلية سريعة لدعم الأعمال والمنتجات الإحصائية التي تقوم بها الهيئة
4. استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتطوير العمل الإحصائي في الهيئة.
5. الاستفادة من بيانات تعداد السعودية 2022م لتحديث ملف الإسقاطات والتقديرات السكانية بالإضافة إلى البيانات السجليَّة، تلبيةً لاحتياج جميع القطاعات الحكومية والأهلية لبناء الخطط والاستراتيجيات التنموية.
6. بناء إسقاطات سكانية حديثة ذات جودة عالية من خلال منهجية تُحاكي واقع المجتمع حاليًّا بما يتوافق مع طبيعته وتغيراته الاقتصادية والاجتماعية والصحية بناءً على فرضيات وتوقعات ديموغرافية.
7. تطوير وزيادة أعمال الهيئة ومنتجاتها الإحصائية في جميع المجالات الاقتصادية والسكانية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية.
8. إنتاج الإحصاءات المحدثة بالاعتماد على مصادر متعددة كالبيانات السجليَّة، والبيانات الضخمة، بهدف تعزيز وإثراء وتكامل البيانات المتاحة.
9. إنتاج الهيئة مؤشرات إضافية جديدة ذات صلة بفهم تطور سوق العمل في المملكة العربية السعودية لدعم راسمي السياسيات وصنَّاع القرار.
10. الاستفادة بشكل أفضل من البيانات الإداريَّة بطرق مختلفة في التقدير وأخذ العينات.
11. التوسع في توقيع اتفاقيات ربط إلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، وتفعيلها سريعًا لتسهيل عملية تبادل البيانات بين الهيئة وشركائها في مختلف المجالات.
12. التوسع في التواصل الفعَّال مع المستفيدين والشركاء من مؤسسات حكومية وجهات ومنظمات رسمية، والمشاركة الفعَّالة مع المستخدمين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والاستمرار في تحسين ورفع معدل رضا العملاء، وتلبية الطلبات الإحصائية للجهات المختلفة.
13. بناء بطاقات للمؤشرات الإحصائية وتوزيع مهام العمل الإحصائي (للمؤشرات السجلية) مع الشركاء: وزارة البيئة والمياه والزراعة.
14. التدقيق والمراجعة داخليًّا والتواصل مع أصحاب المصلحة لتوحيد البيانات وتصحيحها قبل النشر.
15. مشاركة استراتيجية الهيئة المحدثة مع أصحاب المصلحة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية حسب إطار الحوكمة الذي سوف سيتم اعتماده.
16. دعم الفروع والمكاتب بكادر (إحصائي، دعم فني، منسق خدمات إدارية، مراقبي أمن وسلامة).
17. استكمال العمل على الاتفاقيات مع الجهات الـ 14 عالية الأهمية وتسريع وتيرة العمل على إنهائها في أقرب وقت ممكن.
18. أتمتة إجراءات وعمليات جميع خدمات ومنتجات مركز التطوير الإحصائي، وذلك لتقديم الخدمات ولخدمة العملاء بشكل أفضل.
19. أتمتة عملية طلب واستقبال البيانات، وتقنين عملية التواصل مع الجهات الخارجية لطلب البيانات، وإيجاد نظام آلي لتوزيع العينات على الخرائط وتحديد مناطق العمل.

الخاتمة

شهدت الهيئة العامة للإحصاء خلال عام 2022م عدة تغييرات مهمة كان لها دور كبير في توجيه العمل فيها وإنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية، حيث اكتمل مشروع تحول موظفي الهيئة، كما شهد هذا العام وضع قيادة إدارية جديدة للهيئة على رأس هيكلها التنظيمي، وفي ظل ذلك تم إنجاز مرحلة العد الميداني الفعلي في مشروع (تعداد السعودية 2022) ويجري حاليًّا العمل على معالجة وتحليل بيانات التعداد التي تم جمعها.

وخلال عام 2022م واصلت الهيئة تقديم المزيد من المنتجات الإحصائية مثل معدل البطالة وغيره من مؤشرات إحصاءات سوق العمل، وإحصاءات الأحوال المعيشية، وإحصاءات الحسابات القومية، والتقديرات السريعة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإحصاءات الأسعار التي تشمل: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، والرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI)، والرقم القياسي لأسعار العقار (REPI)، ومتوسطات أسعار السلع والخدمات (APGS)

كما قامت الهيئة خلال عام 2022م بتطوير عدد من المنتجات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بالإحصاءات المكانية وإحصاءات الموارد، وتشمل نشرات: إحصاءات مسح البيئة المنزلي، والمسوح البيئية، ومسوح: المخلفات والمياه الاقتصادي الصناعي، والبترول والغاز، والطاقة الكهربائية، والطاقة المتجددة، والطاقة المنزلي، وكفاءة الطاقة، وحركة المرور الجوي، وحركة المرور المائي، والصيد البحري، والإحصاءات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والمشاريع الزراعية المتخصصة، والعمرة، والحج، والمنشآت السياحية.

وقد استعرض هذا التقرير السنوي بصورة تفصيلية دقيقة أبرز ما قدمته الهيئة من مسوح ونشرات ومؤشرات ومنتجات إحصائية خلال عام 2022م، كما استعرض أعمال الجودة والمنهجيات والابتكار التي قامت بها الهيئة، ومن ذلك مشروع: إعداد تقارير البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية، وحوْكَمة دليل إجراءات العمل الإحصائي GSBPM (النسخة الوطنية)، ومشروع البنك الدولي الذي يهدف إلى تجويد المسوح والمنتجات الإحصائية بما يتناسب مع الممارسات العالمية الإحصائية في هذا المجال، واستعرض كذلك أهم أعمال جمع وإدارة البيانات، وأبرز أعمال مركز التطوير الإحصائي، وجهود الإدارات غير الإحصائية في الهيئة وأبرز أعمالها خلال عام 2022م

وأخيرًا استعرض التقرير أهم التحديات التي واجهت الهيئة ومسيرتها في العمل الإحصائي خلال عام 2022م، وكيف تغلبت عليها، كما استعرض كذلك أهم الطموحات والتوقعات في مسيرة العمل الإحصائي للهيئة وما تأمله وتخطط للقيام به خلال عام 2023م.

ونأمل في الختام أن يكون هذا التقرير قد قدّم صورة دقيقة وواضحة عمَّا بذلته الهيئة العامة للإحصاء من جهود، وما قامت به من أعمال وما حققته من إنجازات خلال العام المالي الماضي (1444/1443هـ - 2022م) والأمل معقود بإذن الله تعالى أن تواصل الهيئة العامة للإحصاء بكل قوة مسيرة تطورها، وأن تستثمر إمكاناتها وطاقات كوادرها البشرية الكبيرة، وتوظفها في تحقيق المزيد من الإنجازات المهمة التي تساهم في جعلها واحدة من أبرز وأهم الأجهزة الإحصائية الرسمية في العالم.

Stats.gov.sa

@Stats_Saudi stats.saudi Gastat